وزارة التعليـم العـالـي والبحـث العلـمـي
جـامعـة أم البـواقـي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

رقم التسجيل :.....

الشعبـة: علوم اقتصادية

إدارة مخاطر عمليات البنوك الالكترونية وفق لجنة بازل الثانية

دراسة حالة وكالة بنك الجزائر الخارجي –أم البواقي-

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبة
آمنة بلقاسمي

إشـــراف الأستاذ:
أ عبد الوهاب شنيخر

السنة الجامعية 2013/ 2014

الإهداء

أتوجه إلى الله تبارك وتعالى بالحمد والثناء والشكر كما يحبه ويرضاه على أن وفقني في إنجاز هذا العمل، على ما فيه من ضعف البشر وقصر النظر فما كنت فيه من صواب فهو من محض فضله سبحانه وتعالى ومنه علينا، فله الحمد والشكر ونسأل الله العفو والغفران

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب والدتي الحبيبة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير والدي العزيز

إلى روح أختي العفيفة الطاهرة رحمها الله وجعل مثواها الفردوس – آمين–

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى أجمل ما في الحياة إخوتي وأخواتي وزوجاتهم وأزواجهم

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي أحفاد العائلة

إلى الأستاذ المشرف: شنيخر عبد الوهاب

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير "

أتقدم بالشكر الخاص إلى كل

الأستاذة الذين منوا علينا بمساعدتهم وتوجيهاتهم القيمة ومعلوماتهم النيرة

إلى عمال بنك الجزائر الخارجي بأم البواقي والذين قدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، فلهم منا كل الشكر.

آمنة

www.manaraa.com

التشكرات

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

فالحمد والشكر لك كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

والحمد والشكر لك حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملئ السماوات وملئ الأرض وملئ ما بينهما

وصلي وسلم على سيدنا محمد عدد ما كان وعدد ما يكون وعدد الحركات وعدد السكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويـــــــات

تشكرات

إهداء

مقدمة:..... أ-جـ

الفصل الأول: التأصيل النظري للبنوك الالكترونية..... 2-39

تمهيد.....2

المبحث الأول: ماهية البنوك الالكترونية.....3

المطلب الأول: نشأة البنوك الالكترونية وتطورها.....3

المطلب الثاني: مزايا البنوك الالكترونية ومخاطر تحدياتها.....5

المطلب الثالث: متطلبات إنشاء البنوك الالكترونية.....10

المبحث الثاني: ماهية الصيرفة الالكترونية أو العمليات الالكترونية.....12

المطلب الأول: الإطار العام لصيرفة الالكترونية.....12

المطلب الثاني: البنية التحتية لصيرفة الالكترونية ومخاطرها.....18

المطلب الثالث : واقع ومزيا الصيرفة الالكترونية.....21

المبحث الثالث: خدمات الصيرفة الالكترونية وإطارها القانوني.....22

المطلب الأول: خدمات الصيرفة الالكترونية وشبكات التحويل الآلي للمدفوعات 23

المطلب الثاني: وسائل الدفع الالكترونية والبروتوكولات الحركة الآمنة.....26

المطلب الثالث: القواعد القانونية الناظمة للصيرفة الالكترونية.....36

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل.....39

الفصل الثاني: إدارة مخاطر عمليات البنوك الالكترونية وفق لجنة بازل الثانية....41-72

تمهيد.....41

المبحث الأول: إدارة المخاطر- المفاهيم والمبادئ-.....42

المطلب الأول: إدارة المخاطر.....43

المطلب الثاني: أهمية وأساليب التعامل مع المخاطر.....45

المطلب الثالث: مبادئ إدارة المخاطر... 47

المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل الثانية.....48

المطلب الأول: لجنة بازل الثانية.....49

المطلب الثاني: المحور الأساسية لاتفاقية بازل الثانية.....52

المطلب الثالث: تقييم اتفاقية بازل الثانية.....59

المبحث الثالث: معاييراتفاقية لجنة بازل الثانية لإدارة مخاطر عمليات البنوك الإلكترونية

المطلب الأول: الرقابة البنكية الالكترونية بالتركيز على المخاطر.....64

المطلب الثاني: سياق الإدارة السليمة لمخاطر العمليات البنكية الالكترونية.....67

المطلب الثالث: تقييم معايير لجنة بازل2 لإدارة مخاطر عمليات البنوك الالكترونية.....70

خلاصة الفصل.....72

www.manaraa.com

الفصل الثالث: فعالية إدارة مخاطر عمليات البنوك الالكترونية وفق معايير بازل الثانية -في وكالة بنك الجزائر الخارجي وكالة أم البواقي 051-.....74-106

تمهيد.....74

المبحث الأول: عرض عام لوكالة بنك الجزائر الخارجي أم البواقي-051-.....75

المطلب الأول: دراسة تعريفية لوكالة بنك الجزائر الخارجي أم البواقي -051-.....75

المطلب الثاني: وظائف الوكالة وأهدافها.....76

المطلب الثالث: الهيكل التنظمي لوكالة بنك الجزائر الخارجي أم البواقي -051-.....77

المبحث الثاني: الخدمات الالكترونية التي يقدمها بنك الجزائر الخارجي وكالة أم البواقي -051-.....80

المطلب الاول: المقاصة الالكترونية وكيفية عملها.....80

المطلب الثاني: الشيك الالكتروني.....87

المطلب الثالث:البطاقة البنكية وإجراءات الحصول عليها.....89

المبحث الثالث: إدارة مخاطر عمليات الصيرفة الالكترونية وفق لجنة بازل2 الدولية في وكالة BEA أم البواقي(051) 93

المطلب الأول:مخاطر الصيرفة الالكترونية في وكالة بنك الجزائر الخارجي أم البواقي(051)...93

المطلب الثاني: إدارة مخاطر عمليات الصيرفة الالكترونية وفق معايير لجنة بازل2 الدولية –وكالة أم البواقي (051) –.....96

المطلب الثالث: معايير بازل2 المطبقة وغير مطبقة في الوكالة وأهم الصعوبات التي تواجهها...106

خلاصة الفصل.....108

www.manaraa.com

خاتمة.....110

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الملاحق6

الملخص

www.manaraa.com

تم الكلام وربنا محمود

وله مكارم العلا والجود

ثم الصلاة على النبي محمد

ما ناح قمري وما أورق عود

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.manaraa.com

تعتبر الصيرفة الإلكترونية جانبا هاما من جوانب التجديد في القطاع المصرفي، في خضم عديد التحديات التي يفرضها الاندماج في الاقتصاد العالمي على هذا القطاع الاقتصادي الهام، خصوصا وأن من أبرز ملامح المرحلة الراهنة، المنافسة الشديدة المستفيدة من آخر ثمار تكنولوجيا الإعلام والاتصال، قد طرأت على الساحة المصرفية تغيرات متلاحقة وبإيقاع متسارع على نحو بات معه الشكل التقليدي للبنوك محل تهديد، وقد أصبحت الأعمال التي تقوم بها البنوك على درجة كبيرة من التعقيد وبصورة غير مسبقة تستلزم الاهتمام أكثر بقضية إدارة المخاطر، حيث أن القطاع المالي من أكثر القطاعات الاقتصادية تعرضا للمخاطر، لاسيما المخاطر المستقبلية منها، ومن هنا ازداد الوعي بأهمية سلامة النظام المصرفي واستقراره بعد أن أكدت البحوث الاقتصادية أنهما يعتبران شرطا أساسيا لتحقيق التخصيص الأفضل للموارد المالية في الاقتصاد، وذلك بترقية ممارسات إدارة المخاطر لدى البنوك.

منذ ربع القرن المنصرم، برزت أعمال لجنة بازل الدولية اتجاه مجتمع الأعمال المصرفية بمقترحات يمكن أن يقال عنها معايير دولية، إن لم تكن ملزمة قانونيا أو تنظيميا إلا من ناحية القيمة الأدبية المعنوية التي تحظى بها هذه الهيئة، بحيث تستهدف هذه اللجنة بأعمالها، ترقية ممارسات البنوك إزاء المخاطر، حماية حقوق المودعين وتحقيق الاستقرار في المنظومة المصرفية وتطهيرها من المنافسة غير الشريفة الناتجة عن فوارق في الإشراف على البنوك بين الدول. فكانت من أبرز جهود اللجنة لخدمة الصناعة المصرفية اتفاقية بازلI عام 1988 واتفاقية بازلII عام 2004، على غرار توصيات أصدرتها اللجنة منذ نشأتها لتوضيح أو للتعبير عن رأيها في مسائل تلك الفترة، أيضا انشغالها بالمخاطر التي تكتنف من يزاول أنشطة البنوك الإلكترونية بما أضحت تخلفه من آثار وخيمة على استقرار النظام المالي وصلابته، فأصدرت جملة من المعايير للرقابة المصرفية إلى سلطات الرقابة في أنحاء العالم من أجل الاسترشاد بها في وضع قواعد احترازية بصددها.

على ضوء ما سبق، يتبلور لدينا التساؤل المحوري التالي: **هل يؤدي إقرار المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل الثانية إلى الحد من مخاطر عمليات البنوك الالكترونية في الجزائر ؟**

وحتى نتمكن من الإحاطة بمعظم جوانب الموضوع قسمنا التساؤل المحوري إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ إلى أي مدى يمكن أن تساهم عمليات البنوك الالكترونية في تحسين الخدمة البنكية؟
- ✓ ما المخاطر المرتبطة بالعمليات البنكية الإلكترونية؟
- ✓ كيف تتحوط البنوك الإلكترونية من مخاطرها؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ ما مدى تطبيق معايير لجنة بازل الثانية في الإدارة مخاطر العمليات الإلكترونية في البنوك الجزائرية؟

الفرضيات:

في ضوء العرض السابق ومن أجل تفسير الإشكالية ومحاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا قمنا بصياغة الفرضيات التالية بهدف طرحها للمناقشة، واختبار صحتها والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

- ✓ تساهم عمليات البنوك الالكترونية في تحسين الخدمة المصرفية من خلال سرعة في تنفيذ العمليات وتوفرها على مدار اليوم؛
- ✓ تنطوي العمليات الإلكترونية على مخاطر إضافية مصاحبة للمخاطر التقليدية؛
- ✓ إدارة المخاطر لدى أي بنك تعتمد على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية؛
- ✓ البنوك الجزائرية ليست ملتزمة بتطبيق معايير لجنة بازل الثانية في العمليات الالكترونية.

أسباب اختيار الموضوع:

إن أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار البحث محل الدراسة هي:

- ✓ استمرارية ظهور الابتكارات والتطورات في المجال البنكي؛
- ✓ أهمية البحث في حد ذاته خاصة في الفترة الحالية التي يمر بها الاقتصاد، والتي تستوجب مسايرة متطلبات الصناعة المصرفية الحديثة؛
- ✓ قلة الدراسات التي تناوله.

أهداف الدراسة:

يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها :

- ✓ التعرف على مدى أهمية توافر عمليات البنوك الإلكترونية ونجاحها في جذب العملاء وتقديم خدمات حديثة، وأيضا معرفة المخاطر التي تواجهها جراء تقديمها لهذه الخدمات؛
- ✓ إيجاد قواعد وأساليب لإدارة المخاطر المتعلقة بعمليات البنوك الالكترونية؛
- ✓ وهذا ما نريد عرضه من خلال المبادئ الأساسية لاتفاقية بازل الثانية؛
- ✓ بما أن هذه اللجنة دولية فكان لابد من الجزائر الانضمام إليها والالتزام بمقرراتها الرقابية تمارس في بنوكها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تستمد أهمية البحث من ضرورة مسايرة التطور المصرفي الذي يعتبر دعامة التطور الاقتصادي، فأصبح من الضروري اختيار التقنيات والأنظمة التي تحقق للبنوك فوائد وأرباح من جهة وتقلل من تكاليفها وأخطارها.

كما تكمن أهمية البحث من الناحية الاقتصادية في مساهمته إبراز الدور الذي تلعبه عمليات البنوك الإلكترونية في تنشيط التجارة الإلكترونية ونشر الوعي المصرفي ومتابعة التطورات الحاصلة في هذا المجال.

حدود الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث في تحقيقه للأهداف المرجوة من هذه الدراسة، فقد تعين علينا وضع محددات والتي تتمثل في الحدود المكانية التي تعرضنا فيها للدراسة في وكالة بنك الجزائر الخارجي، وقد أخذنا سنة 2014 كسنة أساس اعتمدنا عليها في الدراسة.

منهج الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، حيث اعتمدنا على فرضيات قصد الوصول إلى نتائج معينة، كما تخلل هذه الدراسة استعراض وصفي للبنوك الإلكترونية وتعرض لأهم العمليات والخدمات التي تقدمها، وأخيرا قمنا بدراسة حالة بنك الجزائر الخارجي لمعرفة مدى استغلالها للتطورات الحاصلة وكيفية التحوط من مخاطرها.

ولقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول وهي:

– الفصل الأول: التأصيل النظري للبنوك الإلكترونية وعملياتها

حيث تعرضنا في هذا الفصل إلى دراسة وصفية للبنوك الإلكترونية ومخاطرها التي تتضمن ماهية البنوك الإلكترونية وعملياتها وفي النهاية إلى التعرف على أهم الخدمات الإلكترونية وإطارها القانوني التي تقدمها.

–الفصل الثاني: إدارة مخاطر العمليات البنوك الإلكترونية وفق لجنة بازل الثانية الدولية

في هذا الفصل تناولنا إدارة مخاطر عمليات البنوك الإلكترونية وفق لجنة بازل الثانية وذلك بالتعرف على مفاهيم ومبادئ إدارة المخاطر، ثم تطرقنا إلى مقررات بازل الثانية، وفي الأخير إلى معايير اتفاقية بازل الثانية لإدارة مخاطر عمليات البنوك الإلكترونية .

الفصل الثالث: فعالية إدارة مخاطر عمليات البنوك الإلكترونية وفق لجنة بازل الثانية في وكالة بنك الجزائر الخارجي أم البواقي–051–

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث قمنا بتقديم وكالة بنك الجزائر الخارجي أم البواقي 051 من خلال دراسة تعريفية له، وبعدها تناولنا الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوكالة وفي الأخير قمنا بدراسة عمليات إدارة بعض مخاطر الإلكترونية وفق معايير بازل الثانية من قبل الوكالة.

الدراسات السابقة :

لقد تمت معالجة مواضيع عديدة تهتم بمخاطر بنكية خاصة المخاطر الإلكترونية في الدراسات وأبحاث سابقة والدراسات الأقرب للموضوع البحث هي:

1-السعيد بريكة، **واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وأفاق تطورها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي، 2010-2011، وقد توصلت الدراسة إلى:

-أن الصيرفة الإلكترونية تعد من التطورات الحاصلة في المجال المصرفي ولابد من مواكبة هذه التطورات؛

-أدت الصيرفة الإلكترونية إلى ظهور مخاطر جديدة إضافية إلى مخاطر البنوك التقليدية والتي أوجب على المصارف إدارة ورقابة هذه المخاطر لتخفيف من حدتها.

2- زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل الثانية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة الدكتوراه، جامعة أم البواقي، 2011-2012 وقد توصلت الدراسة إلى:

-أن اتفاقية بازل الثانية أقرت بمجموعة من الطرق التي يتم على أساسها تقييم الجدارة الائتمانية؛

قناعة السلطات الجزائرية بأهمية تطبيق متطلبات معاييربازل الثانية ولتبدأ بالبنوك.

3-خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية الدولية**، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن التطور السريع في المجال الالكتروني أدى إلى ظهور آلات السحب الآلي، وأجهزة التحويل في نقاط البيع...بإضافة إلى ظهور بطاقات الائتمان والتوقيع الالكتروني.

-تعد من أهم التطورات الحاصلة في المجال الالكتروني، ظهور نظام سويفت الذي يقوم بتحويل الرسائل مابين المتعاملين الماليين عبر العالم، وفي أقصى سرعة.

صعوبات البحث:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهناها في عرضنا لهذا الموضوع:

- ✓ ندرة المراجع من الكتب؛
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات وهذا راجع لطبيعة البنوك الجزائرية؛
- ✓ السر المهني وعدم الكشف عن المعلومات بدقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيـــــــد

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات في هذا العصر، عصر التطورات المتلاحقة إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي، نظرا لان القطاع سريع التأثر والاستجابة للمتغيرات الخارجية والتي أدت إلى وجود كيانات مصرفية عملاقة، فكان لا بد من إعادة النظر في الدور التقليدي للبنوك الذي يقوم على قبول الودائع وضمان الائتمان، والتطلع إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة، وذلك بالاعتماد على ما أنتجه التكنولوجيا وثورة المعلومات من وسائل حديثة متطورة أدت إلى الاستغناء عن بعض الخدمات التقليدية بخدمات الكترونية اعتمد في تقديمها على تقنية المعلومات والاتصال.

وقد فرض دخول الانترنت على النشاط التجاري وبروزه ظاهرة التجارة الالكترونية والنمو المتسارع للاقتصاد العالمي على البنوك أن تستغل هذه الفرص لتقديم خدمات الصيرفة الالكترونية.

ولقد أدى تطور الخدمة المصرفية الالكترونية والخدمة عن بعد وفي ظل اقتصاد يتسم بالرقمية أو ما يسمى بالاقتصاد الرقمي إلى ظهور البنوك الالكترونية هذا الكيان الجديد الافتراضي في السوق المصرفي.

وسيتم من خلال هذا الفصل محاولة إبراز ماهية البنوك الالكترونية ، والتي يمكن معالجتها من خلال ثلاث مباحث.

يتم في المبحث الأول إعطاء ماهية البنوك الالكترونية، وذلك بإبراز نشأة ومزيا البنوك الالكترونية ومخاطر تحدياتها ومتطلبات إنشائها.

أما المبحث الثاني سوف نتطرق فيه إلى الإطار العام الصيرفة الالكترونية والبنية التحتية لها، وفي المبحث الثالث نتناول خدمات الصيرفة الالكترونية وإطارها القانوني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: ماهية البنوك الالكترونية

أدى تطور الاقتصاد وتوجهه نحو الرقمية وزيادة المنافسة بين االبنوك إلى استخدام أفضل وأحسن ما أفرزته التكنولوجيا المتقدمة، فبعد أن تطورت الخدمة البنكية من التقليدية إلى الالكترونية، أصبح هناك بنوك افتراضية تعمل عن بعد، من خلال شبكات الاتصال المختلفة، ليطرح بعد ذلك بنوك الالكترونية وقد تم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة ومزايا البنوك الالكترونية ومتطلبات إنشائها.

المطلب الأول: نشأة البنوك الالكترونية وتطورها

يستخدم اصطلاح البنوك الالكترونية(ELECTRONIC BANKING) أو بنوك الانترنت(INTERNET BANKING) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مطلع التسعينيات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك عن بعد(REMOTE ELECTRONIC BANKING)، وتطور هذا المفهوم مع ظهور وتطور الانترنت إذا أمكن إنشاء البنوك الالكترونية عبر هذه الشبكة.

أولا: ظهور البنوك الالكترونية

في ظل التطور الهائل في تقنيات الحوسبة والاتصال التي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات وترافق ذلك مع استثمار الانترنت في ميدان التجاري الالكتروني ضمن مفاهيم الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية والاقتصاد الرقمي، في ظل كل ذلك تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط، للتحويل الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر الخط خاص من خلال برمجيات نظام حاسوب العميل، إلى بنك له وجود كامل على الشبكة ويحتوي موقعه كافة البرمجيات اللازمة للأعمال البنكية[1]، وفوق ذلك تطور مفهوم الخدمة البنكية من أداء خدمات مالية خاصة بحسابات العميل إلى القيام بخدمات المال والاستشارة المالية وخدمات الاستثمار والتجارة والإدارة وغيرها.

ويرجع تاريخ ظهور البنوك الالكترونية أو بنوك الانترنت إلى عام 1995 الذي شهد ولادة أول بنك على الشبكة وهو نت بنك(NET BANK) ومنذ ذلك بدأت البنوك الالكترونية تنشأ خاصة في الدول المتقدمة حيث يوجد بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 30بنك إلكترونيا عام 2001 و20 بنك إلكتروني

[1] يوسف مسعداوي ،**البنوك الالكترونية، أعمال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات** جامعة شلف يوم 14و15ديسمبر 2004، ص 227.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الاتحاد الأوروبي عام 2001، آما أسيا ففيها بنكان بدأ العمل منذ 2001، وهذه البنوك تعمل ككيانات منفصلة مرخصة لها أو كمؤسسة تابعة أو كفروع للبنك الأجنبي أو كبنك الكتروني.

ثانيا: تعريف البنوك الالكترونية

البنوك الالكترونية بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية وحسب بل موقعا ماليا تجاريا إداريا استشاريا شاملا، له وجود مستقل على الخط.

ويمكن إعطاء تعريف عام للبنوك الالكترونية، فيشر البنك الالكتروني إلى النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته، أو أية معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات البنكية من خلال شبكة معلومات يرتبط بها جهاز الحاسوب الخاص به أو أية وسيلة أخرى[1]، رغم ذلك يظل معيار تحديد مفهوم البنوك الالكترونية مثار لتساؤل، ووفقا للدراسات العالمية وتحديدا جهات الإشراف والرقابة الأمريكية والأوروبية، فان هناك ثلاثة صور أساسية للمصارف الالكترونية على شبكة الانترنت[2]:

أ. الموقع المعلومات (INFORMATIONAL):وهو المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية أوما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الالكتروني البنكي، ومن خلاله فان البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

ب. الموقع التفاعلي أو الاتصال (COMMUNICATION): بحيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه، كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

ج. الموقع التبادلي(TRANSACTIONAL):وهذا هو المستوى الذي يمكن القول أن البنك فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تسمح هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية وإجراء الحوالات بين حساباته داخل البنك أو مع الجهات الخارجية، وهي التي تمثل البنوك الالكترونية.

ثالثا: أهمية وواقع البنوك الالكترونية

تعتبر البنوك الالكترونية الوسيلة المناسبة لتحقيق معدلات أفضل لمنافسة والبقاء في السوق، في ظل التنافس القوى في السوق البنكي والذي عنوانه الخدمة الشاملة والأسرع وأقل تكلفة، فهي تفتح أفاق وفرص

[1] فريد نجار، **الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي**، مؤسسة الشباب الجامعة الإسكندرية، مصر، طبعة 2004، ص 274.

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص227.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جديدة للاستثمار ومكان لتقديم الخدمة المالية السريعة بأقل كلفة ومكان للإدارة المتميزة لاحتياجات الزبون، كما أن تطور أنظمة الدفع الالكترونية وظهور النقود الالكترونية المصاحب لتطور الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية، يقدم مبرر لوجود البنوك الالكترونية.

وحسب الدراسات التي أجريت على مواقع البنوك الالكترونية إضافة إلى الدراسات البحثية الصادرة عن مؤسسات الأبحاث المختلفة والتي تظهر ما يلي[1]:

- ✓ غالبية مواقع البنوك على الانترنت مواقع تعريفية معلوماتية وليست مواقع خدمات بنكية على الخط؛
- ✓ أن الكثير مواقع البحثية توفر مدخل شامل لكافة مواقع البنوك على شبكة الانترنت، ومن هنا فان أهم إستراتجية في واقع البنوك على شبكة الانترنت هي أن يدرك القائمون عليها انه لابد من نشر موقع البنك في مختلف محركات البحث؛
- ✓ غالبية المواقع تقدم مواقع تعريفة ومعلوماتية، لكن لن يمضي وقت على تحولها إلى مواقع خدمية تقيم علاقات تفاعل مباشرة مع الزبون إذا ما بين 1997 و 2000 ارتفعت نسبة الاتجاه إلى المواقع التفاعلية ما يقارب(80%)؛
- ✓ لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة الدول في حقل أتمتة العمل البنكي؛
- ✓ ظهور البنوك الإسلامية الالكترونية حيث أعلن في مارس 2001 في مدينة دبي للانترنت بالإمارات العربية المتحدة عن استضافة المدنية لعدد من البنوك الالكترونية التي تمارس أعمالها من خلال مكاتب لها داخل المدينة، وأن هذه البنوك ستمارس كافة أعمالها باعتماد كامل على بيئة الانترنت، حيث سيتم إجراء كافة المعاملات بطريقة الكترونية ونشاطها الرئيسي لتقديم الخدمات البنكية والمعاملات البنكية الالكترونية الإسلامية.

المطلب الثاني: مزايا البنوك الالكترونية ومخاطر تحدياتها

إن ظهور البنوك الالكترونية كانت استجابة لمتطلبات البيئة الجديدة في ظل الاقتصاد الرقمي واشتداد المنافسة مابين البنوك، غير انه طرح عدة مخاطر مختلفة ومتنوعة مما فرض عدة تحديات للبنوك الالكترونية.

[1] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 228.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: مزايا البنوك الالكترونية

تنفرد البنوك الالكترونية بتقديم خدمات متميزة عن غيرها من البنوك التقليدية تلبية الاحتياجات العميل البنكي، وهو ما يحقق لها مزايا عديدة عن منافسيها، في مايلي توضيح مجالات تميز البنوك الالكترونية[1]:

- ✓ إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء: تتميز البنوك الالكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين، كما تتيح لهم إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وعلى طول أيام الأسبوع وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى أن سرية المعاملات التي تميز هذه البنوك تزيد من ثقة العملاء فيها.
- ✓ تقديم خدمات بنكية كاملة وجديدة: تقدم البنوك الالكترونية كافة الخدمات التقليدية وإلى جانبها خدمات أكثر تطورا تميزها عن الأداء التقليدي.
- ✓ خفض التكاليف: من أهم ما يميز البنوك الالكترونية انخفاض تكاليف تقديم الخدمة مقارنة بالبنوك العادية ومن المعلوم أن تقليل التكلفة وتحسين الجودة من أهم العوامل جذب العملاء.
- ✓ سرعة إنجاز الأعمال البنكية: مع اتساع شبكة الانترنت وسرعة إنجاز الأعمال عن البنوك التقليدية أضحى سهلا على العميل الاتصال بالبنك عبر الانترنت الذي ينفذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وبكفاءة عالية مما لو انتقل إلى مقر البنك شخصيا ومقابلة موظفيه الذين عادة ما يكونون منشغلون عنه.
- ✓ تقليل من حاجة البنك إلى الاستثمار المكلف في إقامة الفروع البنكية؛
- ✓ زيادة رضا العميل؛
- ✓ زيادة كفاءة البنك؛
- ✓ تحسين التدقيق النقدي؛

وعموما تتيح البنوك الالكترونية خيارات أوسع للمتعاملين وحرية أكثر في اختيار الخدمات ونوعيتها، إلا أن التحدي الأكبر يتمحور حول مدى فعالية هذه البنوك في كسب ثقة العملاء، فيها وهو ما يتطلب توفير قاعدة من البيانات لتأدية الخدمات بكفاءة عالية.

[1] نصر حمود مزيان فهد، **إمكانية التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع، 2011، ص07.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مخاطر البنك الالكتروني

رغم كل مزايا المذكورة سابقا، فان البنك الالكتروني بما فيها من تكنولوجيا له مخاطر شأنه في ذلك شأن أي تكنولوجيا جديدة لابد أن يكون لها بعض مخاطر، ومنها[1]:

المخاطر الناجم عن اتساع الهوة بين البنك والعميل، ومما يمكن أن يترتب عليها من عمليات اقتراض بدون ضمانات كافية، وتعرض البنوك لعمليات النصب، حيث أن الخدمة البنكية عبر الانترنت يكون من الصعب مراقبتها بصورة دقيقة، وإلى جانب هذا المخاطر التي تأثر على البنك والفرد، فان هناك خطر اكبر يمكن أن يؤثر على الاقتصاد القومي ككل ويأتي أساسا من جانب حجم السيولة في الاقتصاد، فهذه البنوك الالكترونية تتيح للعميل أن يقوم بتحويل أمواله وبأي مبالغ بضغطه على زر الحاسوب أو الهاتف خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى أو العكس، وفي هذه الحالة يجعل الدولة عرضة للتأثير بأزمات السيولة بزيادة أو نقصان.

ورغم هذه المخاطر وتحذيرات بعض الخبراء إلا أن هذا النوع من البنوك اخذ في الانتشار في معظم دول العالم، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واستراليا...الخ، وكذلك بدأ عمل به في بعض الدول العربية و في مقدمتها الإمارات العربية المتحدة والأردن والكويت، نظر لان هذه الدولة العربية تتوفر نسبيا على بنية تحتية أساسية جيدة من حيث شبكة الاتصالات والتجهيزات الفنية في البنوك[2]، ولكن يبقى أمر في غاية الأهمية يجب التنبيه عليه وهو انه ينبغي تقبل الدول العربية وبنوكها هذا التحدي التكنولوجي الجديد وما يترتب عليه من آثار ايجابي وأن تتعامل معه بفعالية إذا أرادت أن تدخل تيار الثورة المعلوماتية ولا تكتفي بموقف المتفرج.

ثالثا: معايير تقويم مدى نجاح البنوك الالكترونية

إن تقويم مدى نجاح ومكانة البنك الالكتروني، لا يقوم على ذات المعايير المعهودة في البيئة التقليدية، ذلك أن تقويم مواقع البنوك يخضع أيضا لاعتبارات أخرى غير اعتبارات الخاصة بالبنوك الالكترونية وحاجتها إلى استراتيجيات أمنية وتسويقية وتصميمها تختلف عن البنوك العادية، لها اثر على نجاح البنوك ومستوى الموثوقية بخدماته، لهذا اعتمدت معايير مختلفة منها على سبيل المثال المعايير التالية:

---

[1] يونس عرب، **حجية الاثبات بالمستخرجات الالكترونية في القضايا المصرفية**، ص 20 الموقع
www.arablw.org /bawnload/Evidencearid.doc 11/02/2005

2 مرجع سابق ذكره، ص 20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ نطاق تقديم البنك للخدمة وشمولها، فضلا عن تقديم خدمات إضافية من خلال البنوك الالكترونية التفاعلية؛
- ✓ مدة عمل البنك في البيئة الافتراضية؛
- ✓ عدد وأنماط ونوعية الخدمات الالكترونية المقدمة؛
- ✓ آليات العمل والمعايير المتبعة؛
- ✓ بساطة الإجراءات التقنية وفعالية الوثيقة القانونية؛
- ✓ حجم الروابط التي يوفرها موقع البنك الالكتروني وجهات خدمة الدعم والخدمة الوسيطة أو الإضافة؛
- ✓ مستويات النماء وتطوير الأعمال مقاصة باتجاهات النماء في بيئة الانترنت؛
- ✓ مقارنة المعايير المتقدمة مع حجم المؤسسة البنكية وسوقها البشري والائتماني والفئة التي تعمل ضمنها؛
- ✓ الإطار والمحتوى المعلوماتي المقدم على موقع البنك؛
- ✓ الإطار التفاعلي مع الزبون؛
- ✓ الوجود الإضافي والفعلي لموقع البنك على الأرض وقدرة الوصل إلى مواقع خدماتية تفاعلية؛

وبتدقيق هذه المعايير وغيرها نلاحظ أن جهة التقويم لم تعد بالضرورة جهة بنكية بل أن غالبية هذه المعايير يقوم بها مستشارون تقنيون أو قانونية أو نحو ذلك[1]

وخلاصة التقويم تكون محلا للمواد الإعلامية المختلفة مما يضع البنك في تحدي التأثير بالرأي العام.

رابعا: التحديات التي تواجهها البنوك الالكترونية

يفرض البنك الالكتروني عدة تحديات سواء كانت قانونية أو تقنية أو متعلقة بأمن التعاملات المالية، ولابد له من مواجهة هذه التحديات حتى يستطيع البنك الالكتروني القيام بدوره كما ينبغي.

أ.التحديات القانونية: تفرض التحديات القانونية على البنوك الالكترونية مشكلة الإثبات البنكي بالوسائل الالكترونية، هذه الحقيقة تطرح مشكلات الإثبات بالوسائل التقنية إلا وهي مشكلة مقبولة هذه الوسائل من القطاعات المتعلقة بالأنشطة التجارية والمالية سواء الأفراد أو الزبائن أو مؤسسات والقاعدة الأساسية التي يمكن الانطلاق منه لتحقيق هذه المقبولة، هي مدى الاطمئنان لسلامة الوسائل الالكترونية في التعاقد والإثبات وهذا يعتمد بشكل رئيسي على ثلاث عناصر أساسية وهي:

[1] يوسف مسعداوي ، مرجع سبق ذكره، ص 230.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ التكتيك المستخدم ومحتوي التقنية والقدرة على تبسيط الفكرة وإيصالها للمتعاملين؛
- ✓ مدى كفاءة نظام التراسل الالكتروني؛
- ✓ الثقافة و التأهيل للتعامل مع مشكلات التراسل الالكتروني؛

إن تحقيق درجة قبول مميزة لوسائل التعاقد الالكترونية يتطلب برنامجا توعويا شاملا، للمتعاملين ومؤسسات الأعمال والجهات القضائية والقانونية، ليست فقط للدفع نحو قبول وسائل التعاقد الالكتروني ولكن لإيجاد ثقافة عامة تمثل الأساس للتعاطي مع كافة إفرازات عصر المعلومات والاستجابة لتطور السريع.

ب. تحديات الأعمال المرتبطة و المعايير الإشرافية: عرفنا أن البنوك الالكترونية ليست مجرد موقع الكتروني يتعامل فيه البنك مع عميله، إنما بيئة من العلاقات المتعددة جزء منها مرتبط بالزبون وجزء آخر مرتبط بجهات الأعمال، فلا بد من معرفة بيئة الأعمال الالكترونية التي تسمح للبنك الالكتروني ممارسة عمله فيها بكل أمان وثقة.

أما من جانب المعايير التي تضع البنك ضمن بيئة التلاؤم مع التشريعات وتعليمات الإشراف فهي تظل محتوى تعليمات جهات الإشراف في حقل البنوك الالكترونية، إما أنها غائبة في هذا الوقت أو غير واضحة المعالم[1]، وفي كل وقت يمكن أن تكون ثمة معايير لا تجد الهيئات المشرفة على النظام البنكي والمالي مهيأة بشكل لتكيف معها.

جـ – أمن المعاملات والمعلومات البنكية الالكترونية : تمثل امن المعاملات والمعلومات البنكية الالكترونية وامن البنوك الالكترونية وكذلك التجارة الالكترونية جزء من امن المعلومات ونظم التقنية العالية عموما، وتشير الدراسات حول امن المعلومات وما شهده هذا الحقل من تطورات على مدى الثلاثين عاما المنصرمة أن مستويات ومتطلبات الأمن الرئيسية في بيئة تقنية المعلومات تتمثل فيما يلي[2]:

- ✓ الوعي بمسائل الأمن لكافة الأداء الوظيفي؛
- ✓ الحماية المادية للتجهيزات التقنية؛
- ✓ الحماية الأدائية(استراتجيات رقابة العمل و الموظفين)؛
- ✓ الحماية التقنية من المخاطر الخارجية؛

[1] يونس عرب، مرجع سبق ذكره، ص23

[2] مرجع سابق ذكره، ص 231.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- تحديات وسائل الدفع الالكترونية: إن ظهور البنوك الالكترونية مرتبط بتطور وسائل الدفع الالكترونية وفي مقدمتها بطاقات الائتمان بمختلف أنواعها، مما تطرح ضرورة إيجاد إطار قانوني ينظمها ويتناسب مع تطورها.

هـ- تحديات الأنظمة الضريبية: إن الأعمال الالكترونية تلغي فكرة الموقع أو مكان بالنسبة للنشاط المالي والبنكي، وهذا ما يعني احتمال عدم الكشف على مقر النشاط المالي والبنكي، لذلك لابد من نظام جبائي يستجيب لهذه التحديات مع أساليب جديدة في التحصيل وتحديد الوعاء الضريبي معتمدة على ما وفرته التكنولوجيات الحديثة.

رغم كل هذه التحديات إلى أن البنوك الالكترونية واقع يفرض نفسه، لذلك لابد من مواجهة هذه التحديات.

المطلب الثالث: متطلبات إنشاء البنوك الالكترونية:

يطرح إنشاء البنوك الالكترونية عدة متطلبات سواء متعلقة بالاقتصاد ككل أو تتعلق بالبنك نفسه، رغم ذلك يمكن التأكيد أن البيئة المناسبة جدا للبنوك الالكترونية ونشاطها هي بيئة الاقتصاد رقمي والحكومة الكترونية، وسنبز ذلك من خلال العناصر التالية:

أولا: البنية التحتية التقنية

يقف في مقدمة متطلبات إنشاء البنوك الالكترونية وبالعموم أية مشروع تقني أخر البنية التحتية التقنية، والبنية التحتية التقنية للبنوك الالكترونية ليست ولا يمكن أن تكون معزولة عن قطاع الاتصالات المعلومات للدول ومختلف القطاعات[1]، ذلك أن للبنوك الالكترونية لا تعمل إلا في بيئة الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية، والمطلب الأساسي لضمان أعمال الكترونية ناجحة وضمان دخول امن وسليم لعصر المعلومات يتمثل في بنية قطاع الاتصالات وقدرة وكفاءة البنية التقنية وسياسات سعرية مقبولة مقابل خدمات الربط بشبكة الانترنت حتى يزداد نسبة المشتركين في الانترنت، كما أن فعالية وسلامة بنى الاتصالات تقوم على سلامة التنظيم الاستثماري ودقة المعايير وتلاؤمها الدولي وكفاءة وفعالية التنظيم القانوني لقطاع الاتصالات[2]، وبقدر ما تتحسن معايير التعامل السليم مع هذه العناصر يتحقق توفير أهم

[1] صالح ناصولي، شايختر أندريا، **تحديات المعاملات المصرفية**، مجلة التمويل والتنمية، القاهرة، مصر، المجلد 39، العددالثالث، سبتمبر 2002، ص49.

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 229.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دعامة للتجارة الالكترونية، بل وللبناء القوى للتعامل مع عصر المعلومات، فضلا عن توفير وإيجاد الأجهزة والحلول والكفاءات البشرية المدربة والوظائف الاحترافية وهذه دعامة الوجود والاستمرارية.

أما عناصر الإستراتيجية البناء التحتي في حقل الاتصالات وتقنية المعلومات، فإنها تتمثل في تحديد أولويات وأغراض تطور سوق الاتصالات في الدولة وملائمة هدف الدخول للأسواق العالمية مع احتياجات التطوير التقنية للشركات الخاصة، والسياسات التسويقية والخدمية والتنظيمية المتعين اعتمادها لضمان المنافسة في سوق الاتصالات، ولضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع، وتنظيم الالتزامات لمقدمي الخدمات لتحديد معايير ومواصفات الخدمة البنكية الالكترونية وفي مقدمتها معايير امن وسلامة وتبادل المعلومات وسيرتها وخصوصية المشتركين وتوفير الإطار القانوني الواضح، وأخيرا تحديد نطاق التدخل الحكومي وتحديد أولويات الدعم وما يتعين أن يكون محلا للتشجيع الاستثماري من قبل الدولة[1].

وبالتالي يمكن حصر عناصر إستراتجية البناء التحتي في حقل الاتصالات وتقنية المعلومات فيما يلي[2] :

- ✓ تحديد أولويات وأغراض تطوير سوق الاتصالات في الدولة؛
- ✓ السياسات التسويقية والخدمية والتنظيمية المتعين اعتمادها لضمان المنافسة في سوق الاتصالات ولضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع؛
- ✓ تنظيم الالتزامات لمقدمي الخدمات مع تحديد معايير ومواصفات الخدمة المميزة، وفي مقدمتها امن وسلامة وتبادل المعلومات وسيرتها وخصوصية المشتركين؛
- ✓ توفير الإطار القانوني الواضح الذي ينظم الأعمال الالكترونية؛

أخيرا تحديد نطاق التدخل الحكومي وتحديد أولويات الدعم وما يتعين أن يكون محلا للتشجيع الاستثماري من قبل الدولة.

ثانيا: الكفاءة الأدائية المتفقة مع عنصر التقنية

هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل والتأهيل، والمقصود من ذلك توفير الموارد البشرية في مختلف المستويات المؤهلة والمدربة، والأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستثمارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الالكتروني.

[1] يونس عرب ، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 230، 231.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: التطوير والاستمرارية والتفاعلية مع المستجدات

إن إنشاء البنك الالكتروني لابد أن يوافق هذا البناء عناصر التطوير والاستمرارية والتنوع، فلا يقف البنك الالكتروني في الجمود و ينتظر إلى إبداع الآخرين فلابد أن يبادر إلى التميز والانفراد خاصة في ظل المنافسة العالمية القوية.

رابعا: التفاعل مع المتغيرات والوسائل والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية:

والتفاعلية لا تكون في التعامل مع الجديد فقط أو مع البنى التقنية فقط وإنما مع الأفكار والنظريات الحديثة في حقول الأداء الفني والتسويقي والمالي الخدماتي[1]، تلك الأفكار التي تأتي وليد تفكير إبداعي وليس وليد تفكير نمطي.

خامسا: الرقابة التقنية الحيادية

إن بقاء البنك الالكتروني وتطوره يرتكز على مدى تقييم الأداء، ومن هنا أقامت غالبية مواقع البنوك الالكترونية جهات مشورة في تخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الالكتروني لتقييم فعالية أداء مواقعها، يسود فهم أن كثيرة زيارات موقع البنك الالكتروني دليل للنجاح الموقع، لكنه ليس كذلك دائما، وإن كان مؤشرا حقيقيا على سلامة الموقع، ورغبة العملاء في ممارسة الصيرفة الالكترونية عليه.

وما يمكن إضافته في هذا الإطار هو أن متطلبات إنشاء البنوك الالكترونية تدخل في إطار متطلبات إيجاد الاقتصاد الرقمي، حيث لا يمارس البنك الالكتروني نشاطه كاملا إلا في ظل اقتصاد مرقمنا.

المبحث الثاني: ماهية الصيرفة الالكترونية أو العمليات الالكترونية

مع تطور التجارة الالكترونية ورقمنة الاقتصاد، دخلت البنوك في مرحلة جديدة من خلال عصرنة الإدارة البنكية، وتطور الخدمة البنكية، وضمن هذا الإطار تدخل الصيرفة الالكترونية (الخدمات البنكية الالكترونية)، وسنحاول إبرازها من خلال التطرق إلى إطارها العام والبنية التحتية لصيرفة الالكترونية وواقعها.

المطلب الأول: الإطار العام للصيرفة الالكترونية:

تشكل الصناعة البنكية احد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية التي وصلت إليها المجتمعات البشرية، نظرا لإسهامها الواسع في توفير متطلبات الاستثمار والتنمية، إذا يمكن قياس مستوى التقدم والتطور الاقتصادي لأي مجتمع ما بمدى كفاءة ونجاعة نظامه البنكي ونوعية خدماته المتقدمة.

---

[1] يونس عرب، **حجية الإثبات بالمستخرجات الالكترونية في القضايا المعرفية**، www.arablw.org/bawnload/Evidencearide.doc 11/02/2005 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: مفهوم الصيرفة الالكترونية

قبل ذكر أهم التعاريف للصيرفة الالكترونية، يجب التمييز بين نوعين من المصارف التي تمارس الصيرفة الالكترونية، فهناك مصارف التي ليست لها بيانات تأوي هياكلها وتسمى بالمصارف الالكترونية أو الافتراضية، وهناك مصارف عادية أو المصارف الأرضية وهي تقدم خدمات تقليدية بالإضافة إلى ممارسة الصيرفة الالكترونية[1].

أما المقصود بالصيرفة الالكترونية فهناك عدة تعار يف نذكر منها:

- ✓ **الصيرفة الالكترونية:** الصيرفة الالكترونية هي تقديم الخدمة البنكية عبر الخط (On Line Systems) للزبائن، حيث يستطيع الزبون انطلاقا من حاسوبه الشخصي يتم ربطه بحواسيب البنك عبر الخطوط الهاتفية القيام بمختلف العمليات البنكية وهذا ما يزيد كثيرا في راحة الزبائن حيث لا توفر الصيرفة الالكترونية عليهم التنقل فقط بل تجعل استخدام الموزع الآلي للنقود، الصيرفة الهاتفية الصيرفة بالمراسلة في اغلب الحالات عمليات غير ضرورة، وتمكن أيضا من إجراءات العلميات ليس فقط على مستوى محلي بل على مستوى عالمي دون انقطاع[2]، ويوجد أسلوبين للتعامل وهما:
- ✓ يستخدم الزبون برنامج إدارة الأموال الشخصية وحاسوبه الخاص بالإضافة إلى مودم وخط هاتفي لدخول إلى البنك وإجراء العمليات البنكية وهناك عدة برامج مستخدمة مثل: Managing Your Money – Microsoft Money؛
- ✓ ممارسة الخدمة البنكية عبر الانترنت؛
- ✓ **الصيرفة الالكترونية:** يعرف بنك التسوية الدولية الصيرفة الالكترونية أنها تقديم الخدمة الإنتاج بنكي عن بعد أو عبر الخط أومن خلال قنوات الكترونية سواء للمقيمين أو لغير المقيمين، داخل البلد أو خارجه [3].

ونلاحظ أن هناك اتجاهين لتعريف العمليات البنكية الالكترونية أو الصيرفة الالكترونية، فهناك من اعتبر أن الصيرفة الالكترونية هي ممارسة النشاط بنكي عن بعد من خلال شبكة الانترنت أو الشبكات الخاصة، آما الاتجاه الأخر فقد أضاف إلى ذلك قنوات أخرى، كالهاتف الموزعات الآلية، والهاتف النقال ..

---

[1] محمد منصف تطار، **النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية**، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جوان 2002، ص 190.

[2] عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، طبعة 2008، ص91.

[3] BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS, **Basel committee on banking superirision**, management and superision of cross border electronic banking activities, july 2003, p 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا الصيرفة الالكترونية هي تقديم الخدمات بنكية باستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال، أي من خلال الانترنت والموزعات الآلية والشبكات الخاصة والهاتف النقال والثابت والحاسب الشخص، فهي تتيح الخدمة المصرفية عن بعد وخلال 24 ساعة وكل أيام الأسبوع وبسرعة فائقة وبتكلفة اقل وبدون التقاء مكاني بين العميل والبنك.

ثانيا: قنوات الصيرفة الالكترونية

يقدر العاملون في القطاع البنكي أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال القنوات التقليدية يكلف ما لايقل عن ستة أضعاف تقديمها من خلال القنوات الالكترونية الحديثة[1]، وبالتالي فان أهداف العمل البنكي هي تقليل التكلفة وتقديم الخدمات بنكية للزبائن ويوضح الجدول أدناه بعض التقديرات لخدمات البنكية التي تقدم عبر قنوات مختلفة.

الجدول رقم (01): تقدير التكلفة من خلال قنوات خدمة الصيرفة الالكترونية

تقدير التكلفة (بدون التكلفة الإنشائية)	قناة الخدمة
€1.06	خدمة عبر فرع البنك
€0.40	خدمات من خلال مراكز الهاتفي
€0.09	خدمة من خلال شبكة الانترنت
€0.17	خدمة من خلال الصرافات الآلية

المصدر: د.زبير عياش، مناصرة سميرة، دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين الأداء البنكي، الملتقى الوطني الثالث الصيرفة الالكترونية التقليدية ومتطلبات التوقع الجيد، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 02-03 ديسمبر 2013، ص45.

وبالتالي يهدف البنك من إدخال تكنولوجيات الاتصالات في تقديم الخدمة المصرفية إلى العملاء إلى تخفيض التكاليف وزيادة العوائد وتقديم خدمة بأكثر نوعية وأعلى جودة، وتتخذ الصيرفة الالكترونية عدة قنوات ولعل أهمها:

[1] عز الدين كامل أمين مصطفى، **الصيرفة الالكترونية**، مجلة الصرفي، العدد26، بنك السودان، 2001، ص04.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ا-**الصرافات الآلية:(ATM)** تعتمد خدمات الصرافات الآلية على وجود شبكة من الاتصالات تربط فروع البنك الواحد أوفروع البنوك كلها، في هذه الحالة تقوم ماكينة الصرف الآلي بخدمة أي عميل من أي بنك مشترك[1]، والتي تتطلب الوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوريا.

وتطور عمل الصرافات لتقوم بدفع الفواتير للمؤسسات الخدمية وتسديد الرسوم غير انه مع ظهور البطاقات الذكية فقد ستفتح المجال واسع لهذه الخدمات.

ب -الصيرفة عبر الهاتف: تعتمد هذه الخدمة أيضا على وجود ترابط بين فروع البنك الواحد ككل وتمكن الموظف من تقديم الخدمة الهاتفية من خلال الوصول لبيانات العميل مباشرة من أي فرع من البنك[2]، حيث يقوم العميل بالاتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة من بنكه، حيث هناك موظف خاص يقوم بالرد على العميل للوصول إلى بيانات حول العميل ويبدأ بتوجيه أسئلة محددة لتأكد من هويته.

قامت البنوك الكبرى على الخصوص بإنشاء مراكز للاتصال لخدمة العملاء، مما يوفر عليها الكثير من الخدمات التي تستغرق منها ومن العميل وقت مقدرا، زيادة على اقتصاد في التكلفة، وطورت هذه الخدمة لاسيما في الدول المتقدمة وأصبح العميل يشعر بخصوصيته مع البنك الذي يتعامل معه، وساعدت هذه المراكز على نمو علاقة خاصة بين العميل والبنك، وتطورت هذه الخدمة إلى أن أصبح الآن استخدام الهاتف في تقديم الخدمات البنكية وذلك بإدخال أجهزة البريد التلقائي على مكالمات العملاء وتقدم خيارات لهم لإجراء عمليات متعددة[3]، مثل: خدمات استعلامية، خدمات تحويل المبالغ لجهات معلومة، طلب خدمات كدفتر الشيكات أو كشف الحساب ..

أخر التطورات التي تتم الآن هو استخدام هذه المراكز للإجابة على رسائل البريد الالكتروني والذي أصبح أداة فعالة بين البنك والعميل، كما مكن اتجاه االبنوك نحو الاندماج والمشاركة في الإدارة والإنشاء المؤسسات من وضع مراكز هاتفية موحدة وذلك لتقليل التكلفة وتوحيد الجهود المبذولة[4].

ج- الصيرفة عبر شبكة الانترنت: (INTERNET)يندرج في هذه القناة مجموعة الخدمات التي يطق عليها الخدمة البنكية الفورية(BANKING ONLINE)أو الخدمات البنكية من المنزل (HOME BANKING)،

---

[1] فهيمة سوالي، **النظم المعاصرة لتنويع المنتجات المصرفية**، رسالة ماجستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007-2008، ص90.

[2] مرجع سابق ذكره، ص 92.

[3] يونس عرب، **حجية الإثبات بالمستخرجات الإلكترونية في القضايا المصرفية**،الموقع:

www.arablaw.org/Download/EEvidence_Article.do,(13/05/2004)

[4] عبد المطلب عبد المجيد،**العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ص ص 157 – 158.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد ساهم انتشار الانترنت واستخدامه في العمل البنكي إمكانية تقديم هذه الخدمة ومن ثم اتجهت البنوك نحو التوسع في إنشاء مواقع لها على شبكة الانترنت بدلا من إنشاء مقررات جديدة لها حتى يستطيع العميل أن يتصل بالفرع الالكتروني بطريقة أسهل ويوفر البنك على الانترنت الخدمات أهمها ما يلي[1]:

- ✓ شكل بسيط من أشكال النشرات الإعلامية عن الخدمات البنكية؛
- ✓ الاطلاع على وضعية الحساب و أرصدتها؛
- ✓ مساعدة العميل في إدارة المحفظة المالية له؛
- ✓ إجراء مختلف التحويلات للأموال بين حسابات العملاء المختلفة؛

وتتميز العمليات البنكية عبر الانترنت بأهم عاملين يعملان على نشر الخدمة، فالأول يمثل أن هذه الخدمات في متناول اليد ومريحة ومتوفرة طول اليوم وجميع أيام الأسبوع، والعامل الثاني هو تكلفتها المنخفضة بالنسبة للبنك، كما يمكن للبنوك من خلال نظم الانترنت توفير الخدمات لكافة المستخدمين بتقديم خدمات متنوعة والتسويق الجيد لخدماته المالية للعملاء حتى في المناطق التي لا توجد بها هذه البنوك.

د- الصيرفة عبر الهاتف النقال: وهناك من يسمها بالبنوك الخلوية وتقوم هذه القناة على تزويد الزبون بالخدمة البنكية في أي مكان وفي أي وقت، وتشتمل الخدمات البنكية عبر الهاتف النقال الخدمات المعلوماتية، كالاستعلام عن الأرصدة والاطلاع على عروض المصارف وأسعار العملات والفوائد ومعدلاتها والاستشارات والنصائح بشأن القروض والتسهيلات وموقع المصرف الفعلية ودوائره وغير ذلك من الخدمات الاستعلامية[2]. كما تشمل الخدمات المالية كتحويل الأرصدة من حساب إلى حساب وخدمات الدفع النقدي وفتح الحسابات وغلقها، وغيرها من الأعمال والخدمات البنكية.

هـ-الصيرفة عبر التلفزيون: ظل التلفزيون منذ أكثر من عقد من الوسائل الناجحة للإعلام الجماهيري وقد تم تطوير نظام التلفزيون ليتيح التراسل من المشترك لمقدمي خدمة الإرسال وأصبح ما يطلق عليه بالتلفزيون التخاطبي (INTERACTIVE TV) أو (I.T.V).

بدا التلفزيون التخاطبي في احتلال موقعه في الدول المتقدمة وبدأت العديد من الشركات في التحول لتقديم هذه الخدمة بالمشاركة مع مؤسسات مالية لتوصيل الخدمة للمشتركين، وأصبح جاذبا حيث أن السعة

[1] رأفت رضوان، **التجارة الالكترونية**، المنطقة العربية لتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 1999، ص84.

[2] يونس عرب، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي يتيحها التلفزيون لنقل المعلومات عبر الصورة تفوق تلك التي يمكن نقلها عبر تراسل البيانات التقليدي بحوالي ستة أضعاف[1].

الشكل رقم(01): المعاملات البنكية الالكترونية

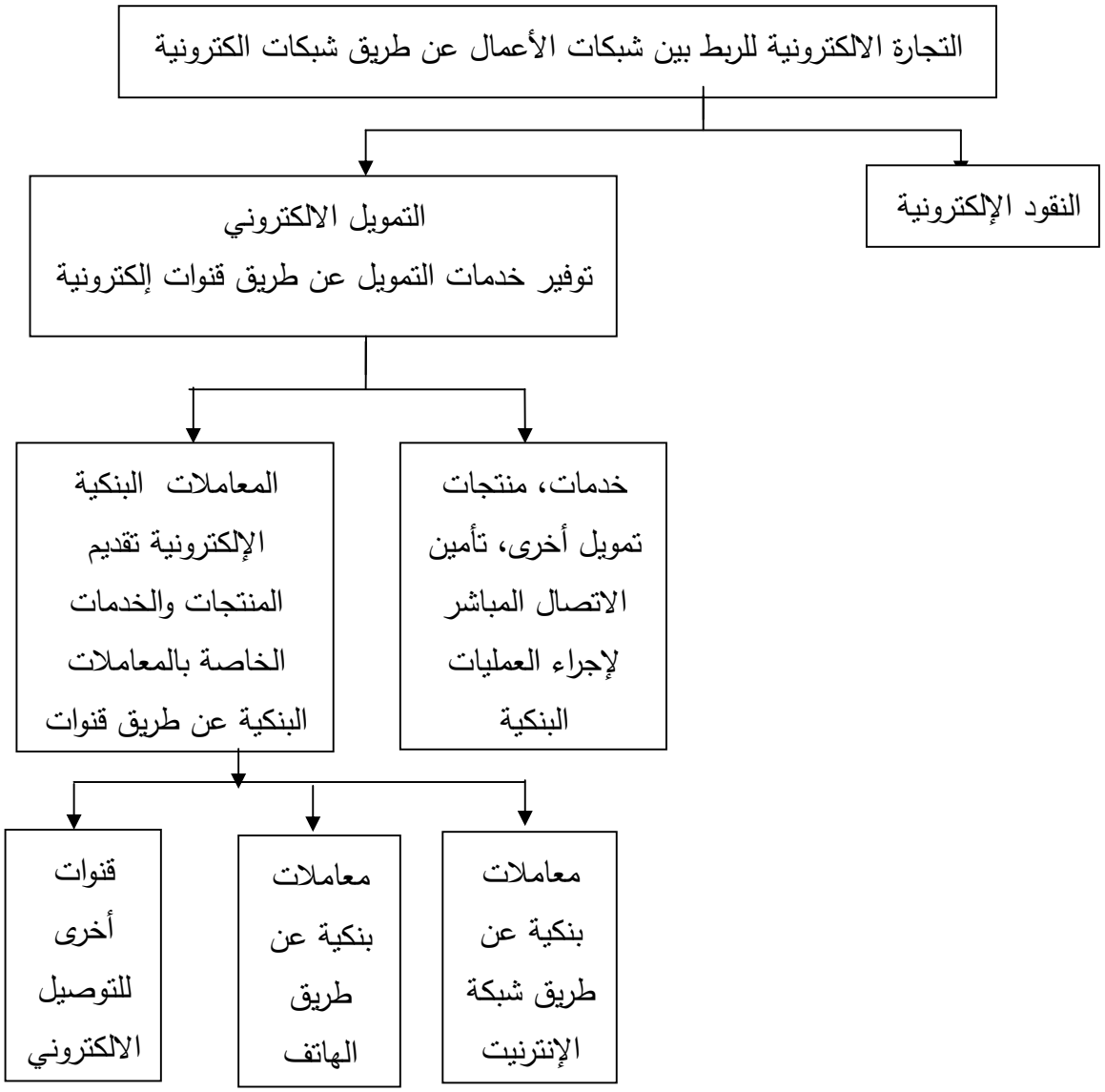

المصدر: صالح نصولي وأندريا شايختر، تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية ،مجلة التمويل والتنمية، العدد الثالث، سبتمبر2002، ص 48.

المطلب الثاني: البنية التحتية لصيرفة الالكترونية ومخاطرها

[1] عز الدين كامل أمين مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 06.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا المطلب سنحاول عرض البنية التحتية اللازمة لصيرفة الالكترونية، ومخاطرها.

أولا: البنية التحتية اللازمة لصيرفة الالكترونية:

يتطلب إرساء الصيرفة الالكترونية والتجارة الالكترونية بصفة عامة إلى إيجاد بنية تحتية معتمدة على قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة، بالإضافة إلى متطلبات قانونية وتشريعية تنظم التعاملات الالكترونية طبعا مع بيئة ثقافية واجتماعية مناسبة.

أ. **البنية التحتية اللازمة لبناء وإرساء الصيرفة الالكترونية:** من خلال ما تم استعراضه سابقا يتضح لنا بان البنية التحتية اللازمة لإيجاد الصيرفة الالكترونية هي:

- ✓ وجود شبكة الكترونية عريضة تضم كل الهيئات ذات الصلة ومربوطة بالشبكة العالميةّ الانترنت وفقا لأسس قياسية مؤمنة عبر كل مراحل التعاملات المالية والبنك؛
- ✓ وضع خطة ممرحلة للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الالكترونية وفقا للأوليات تحددها خطة إستراتجية على مستوى البنك، البنك المركزي، البلد وموقع البلد في الخارطة السياسة وتعاونه المالي مع الدول الأخرى، وأن يتم اشتراك جميع الأطراف ذات الاختصاص في وضع هذه الخطة[1]؛
- ✓ وضع النظم القياسية التي تتيح الربط و تبادل البيانات بين مختلف الهيئات، وهناك العدد من هذه النظم التي تحدد قوالب الرسائل المالية ونظم التامين القياسية المقترحة للقطاع المالي لتبنيها وبالتالي إتاحة إمكانية الربط والتبادل؛
- ✓ تطوير التطبيقات البنكية في البنوك وتوحيد هذا الجهد للاستفادة من الخبرات المتراكمة بين البنكيين والفنيين في البنوك، ويتم هذا التوحيد على مستويات مختلفة وفقا لخطة، لتبني طرق قياسية للتطوير والمشاركة في توحيد التدريب وأهدافه؛
- ✓ دعم وتشجيع التعاون الإقليمي والدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات الاتصالات، مما يساعد على التكامل والاستفادة من التجارب بعضهم البعض؛
- ✓ إنشاء الهيئة الإدارية التي تقوم بالتنسيق بين مختلف الهيئات المعينة، سواء على البنك الواحد أو على مستوى البنك المركزي أو على مستوى البلد أو المستوى الإقليمي التي تتيح الربط والتعاون والتكامل بين مختلف الدول ذات المصالح وأهداف المشتركة.

1 محمود محمد أبو فروة، **الخدمات البنكية عبر الانترنت**، دار الثقافة لنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2009،ص ص89-90.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- تأمين الشبكات والمعاملات المالية: قصد ضمان معاملة مالية الكترونية فعالة وأمنه، تلجأ الدول إلى وضع تامين على الشبكات وذلك باستخدام مختلف تقنيات التشفير والتي يقصد بها تغير شكل النص بحيث يغير من شكله المفهوم إلى الشكل غير المفهوم وذلك باستخدام رقم يطلق عليها اسم المفتاح[1]، ويمكن استعادة النص مرة أخرى بطريقة عكسية إذا تم معرفة مفاتيح التشفير المستخدمة وطريقة التشفير التي استخدمت، كما أن هناك تشفير يستخدم مفتاح ويسمى التشفير متماثلا، كما أن هناك تشفير يستخدم مفتاحين احدهم للتشفير النص والأخر للاستعادة النص ويسمى عندئذ بالتشفير غير متماثل.

جـ- بنية التجارة الالكترونية: أن تطور التجارة الالكترونية في أي بلد ما، مرتبط بتطور وسائل الدفع الالكترونية المستعملة في تسوية المعاملات الالكترونية، وتدخل وسائل الدفع الالكترونية ضمن خدمات الصيرفة الالكترونية وبالتالي لبناء الصيرفة الالكترونية، لابد من وجود التجارة الالكترونية وكل متطلباتها وكل يكمل بعضهم البعض.

بالإضافة إلى كل ما سبق ذكره فان الصيرفة الالكترونية تنشط وتتطور في ظل الاقتصاد الرقمي والذي يعتبر البنوك الالكترونية من هياكله الأساسية، بالإضافة إلى الحكومة الالكترونية والأسواق المالية الالكترونية والشركات الالكترونية، طبعا كلها تشك الإطار الذي تعمل وتتطور فيه الصيرفة الالكترونية.

ثانيا: مخاطر الصيرفة الالكترونية

تظل الصيرفة الالكترونية محاطة بمجموعة من المخاطر لا يمكن مواجهتها دون وضع إطار قانوني وتقني وتطوره مع كل المستجدات ولعل أهم هذه المخاطر مايلي:

أ. **المخاطر التنظيمية:** تنطوي الصيرفة الالكترونية على درجة عالية من المخاطر التنظيمية بالنسبة للبنوك ويمكن للبنوك توسيع النطاق الجغرافي لخدماتها عن طريق الصيرفة الالكترونية، بدرجة أسرع مما يمكن تحقيقه عن طريق البنوك التقليدية[2]، ونظر لان شبكة الانترنت تتيح الفرصة للاستفادة من الخدمات من أي مكان في العالم، فان هناك خطر في أن تحاول البنوك التهرب من التنظيم والإشراف وفي هذه الحالة يمكن أن تطلب هذه المصارف أي التي تقدم خدمتها من أماكن بعيدة عن طريق شبكة الانترنت بالحصول على ترخيص لذلك، والترخيص وسيلة مناسبة بصفة خاصة عندما يكون الإشراف ضعيفا وعندما لا يتواجد بشكل كاف بين البنك المقدم للخدمة الالكترونية وجهة الإشراف المحلي، فقد تتهرب بعض البنوك من الخضوع

[1] رأفت رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2] صالح نصرلي، اندريا ضايختر، **تحديات المعاملات المصرفية الالكترونية**، مجلة التمويل والتنمية، القاهرة، مصر، المجلد 39، العددالثالث، سبتمبر 2002، ص 51.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للسلطة النقدية، لاسيما في الدول الأقل تنظيما أو الأقل تطورا من حيث تقنيات الرقابة على استعمال مختلف الوسائل الالكترونية في التعامل المصرفي.

ب. **المخاطر القانونية:** تحتوي الصيرفة الالكترونية على درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك، ونجد ابرز فكرة تطرح حاليا كون الصيرفة الالكترونية يمكن تساهم في عملية غسيل الأموال وتمويل العمل الإجرامي والإرهابي في العالم، وهذا كله ناجم من السرية التي توفرها هذه التقنية للمتعاملين، مما استدعى التفكير في وضع إطار قانوني وتشريعي يحارب كل استعمال غير شرعي للصرفة الالكترونية فضلا عن تنسيق والتكامل الدولي لضيق الخناق على الاستعمال غير الشرعي وإنشاء وكالة خاصة للمراقبة[1]، وهناك مخاطر أخرى مرتبطة بالنشاطات المختلفة للقرصنة وما يمكن أن تشكله من خطر على نظام الشبكة الالكترونية.

جـ .**مخاطر العمليات:** يحتاج الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمات البنكية إلى امن النظام البنكي والشبكات الإلكترونية البنكية، فهناك مخاطر مرتبطة بالنشاطات المختلفة والنتائج المرتبة عنها، وهذا لا يمكن مواجهته إلا من أن خلال تبني نظام الالكتروني بنكي امن ومتطور حيث يوفر أكثر أمانا للبنك ومتعاملة، ويتعين على القائمين على تنظيم العمليات المصرفية الالكترونية والإشراف عليها أن يتأكدوا من المصارف تتيح ممارسة سليمة لضمان سرية البيانات إلى جانب نزاهة النظام والبيانات[2]، وينبغي أن يجري باستمرار اختيار ممارسة الأمن ومراقبة الأمن ومراجعته.

د- مخاطر السمعة:

قد تدمير انتهاكات الأمان والاضطرابات في توفير خدمات النظام سمعة البنك، فكلما ازداد البنك في الاعتماد على قنوات متعددة لتقديم الخدمة البنكية الالكترونية، ازدادت احتمالات مخاطر السمعة[3].

فقد يواجه البنك المقدم للخدمة الالكترونية مشاكل تقنية، تؤدي إلى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمة البنكية هذا من جانب البنك، أما من العملاء فقد تنشأ مخاطر السمعة من سوء استخدام العملاء لاحتياطات الأمان أو الجهل بالحاجة، وعموما يتم حل هذه الإشكالية من خلال الدور الإعلامي للمصرف حول الخدمة البنكية الالكترونية وذلك من خلال تقديم مساعدات تقنية واستشارية للعملاء.

المطلب الثالث : واقع ومزيا الصيرفة الالكترونية

[1] عصام إبراهيم الترساوي، **غسيل الأموال**، مصر الهيئة المصرفية العامة للكاتب 2002، ص ص 209-210.

[2] بنك الإسكندرية ،**النشرة الاقتصادية** ،المجلد الخامس والثلاثون ،الإسكندرية، مصر، 2003، ص 34.

[3] فارس مسدور، **العولمة والتطورات مجال الاتصال وآثارها على الممارسات الاقتصادية**، جامعة سعد دحلب، مجلة آفاق، العدد الثاني 2004، ص15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذا المطلب سنحاول عرض واقع الصيرفة الالكترونية ومزايها.

أولا: واقع الصيرفة الالكترونية

لقد تطورت الصناعة البنكية خلال السنوات الأخيرة بشكل لم يسبق له مثيل، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين وهي[1]:

- تنامي أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية، إن في مجال التجارة أو في الاستثمار والناتجة عن عولمة الأسواق؛

✓ تطور المعلوماتية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أو ما يعرف بالصدمة التكنولوجية والتي كانت في كثير من الأحيان استجابة للعامل الأول.

جدول رقم(02): تطور المعاملات الالكترونية فيما بين البنوك خلال سنتين 2009-2010.

	ما تحققه سنة 2009	ما تحققه سنة 2010	نسبة النمو
عدد عقود المعاملات	2700000	4000000	%48.15
عدد معاملات السحب	2690000	3985000	%48.14
نسبة المعاملات فيما خارج البنوك	%71	%73	%2.82
نسبة العاملات فيما داخل البنوك	%29	%27	%6.9-
متوسط عدد التحويلات في اليوم	7397	10959	%48.15
عدد عقود الدفع	10000	15000	%50
عدد طلبا تكشف الرصيد	2500000	3800000	%52
عدد التي تمت بها التحويلات	%25.50	%29	%13.73
متوسط المبالغ المحولة بالدينار	400000	4300000	%7.5
متوسط التحويلات باستخدام الموزعات الآلية في اليوم	12.33	16.32	32.73

المصدر: د.السعيد بريكة، واقع الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة الدكتورة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2010، ص 241.

[1] فارس مسدور، مرجع سابق ذكره ، ص 316.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين لنا هذا الجدول عدد المعاملات الالكترونية التي تمت خلال سنتي 2009-2010 إلا أن النقود العادية مازالت هي الأكبر حجم في تسوية المعاملات النقدية وهذا ما يدل أن النظام المصرفي الجزائري مازال متأخر في هذا الميدان.

ثانيا: مزايا الصيرفة الالكترونية

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع البنكي والمالي نظرا لان هذا القطاع سريع التأثير والاستجابة للمتغيرات الخارجية والتوجه نحو الصيرفة الالكترونية وفتح وزيادة قنواتها.

وتتميز الصيرفة الالكترونية بعدة صفقات منها ما يلي[1]:

- أنها خدمات تتم عن بعد وبدون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة البنكية؛
- أنها خدمات تقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية وهذا ما طرح عدد من المسائل القانونية المتعلقة بأداة الإثبات؛
- أنها خدمات عبر الحدود ولا تعرف قيودا جغرافية؛

ويمكن للبنك الذي يرغب في ممارسة الصيرفة الالكترونية أن يحصل على ترخيص من السلطات المختصة بعد التأكيد من الأمور التالي[2]:

- ✓ السياسة العامة في تأدية الخدمات البنكية والمالية والالكترونية؛
- ✓ الخيارات التقنية والسياسة الرقابية؛
- ✓ المشاكل القانونية المتعلقة بتقدم هذه الخدمة؛

المبحث الثالث: خدمات الصيرفة الالكترونية وإطارها القانوني

من أهم نتائج التطورات الأخيرة في مجالات الاتصالات ظهور الشبكات الالكترونية والتي استخدمت في التجارة الالكترونية بشكل عام والعمليات البنكية والمالية بشكل خاص، وأصبحت الصيرفة الالكترونية والنقود الالكترونية من سمات تقدم أو تخلف النظام المالي والبنكي في أي بلد، وسنحاول إبراز ذلك من ذكر أهم الخدمات المصرفية الالكترونية والتي أهم شيء فيها وجود نظام الدفع الالكتروني ، بالإضافة الإطار القانوني للصيرفة الالكترونية.

---

[1] مصطفى خيري كتابة، **التجارة الالكترونية**، دار المسيرة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2009، ص184.

[2] مرجع سابق ذكره، ص 193.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: خدمات الصيرفة الالكترونية وشبكات التحويل الآلي للمدفوعات

تطرح الصيرفة الالكترونية خدمات متنوعة، تختلف من مصرف إلى مصرف، ومن دولة إلى أخرى، ولا يمكن أداء هذه الخدمات غالبا إلا بوجود شبكات التحويل الآلي الإلكترونية لاسيما من جانب المدفوعات، وسنحاول إبراز أولا خدمات الصيرفة الالكترونية ثم نتطرق بعد ذلك هذه الشبكات.

أولا: خدمات الصيرفة الالكترونية

تنوعت خدمات البنكية الالكترونية (BANKING SERVICERES ELECTRONIC)، في البنوك التجارية، ويرجع ذلك إلى تطور نظم الاتصالات وتقدم التقنيات مما أتاح للجمهور المتعاملين مع البنوك إلى الاستفادة النوعية من هذه الخدمات، وتشمل الخدمات ما يلي:

1- **أوامر الدفع البنكية الالكترونية وخدمات المقاصة الالكترونية:** تعد أوامر الدفع البنكية إحدى وسائل الدفع التي تتم في تاريخ محدد والى شخص محدد بناء على طلب العميل، وقد كانت تتم يدويا ولكنه مع بداية 1967 تم في بعض البنوك إدخال نظام (BANKERS AUTOMATED CLEARING SERVICES)، أي خدمات المقاصة الالكترونية[1]، ويتم من خلالها تحويل أرصدة النقود من حسابات العملاء إلى حسابات الأشخاص أو المؤسسات في أي فرع من مصرف في أي دولة وذلك لتسوية العمليات التجارية أو دفع راتب العمال ...الخ. وبحلول عام 1995 تم تطبيق نظام RTGS أي(REALTINE GROSSETTEMENT SYSTEMS) نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي في خدمات مقاصة الالكترونية للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين المصارف، وذلك ضمن نظام CLEARING HOUSE AUTOMAT PAYMENT أي(CHAPS) أو نظام المدفوعات الالكترونية للمقاصة وهو نظام الكتروني للمقاصة، تم إنشاءه عام 1984 وتم اعتماده في العديد من المصارف[2].

2- **خدمات أجهزة الصرافات الآلية:** تم تطبيق للمكينة في مجال خدمة عملاء البنك، عندما تم تركيب أجهزة صرف العملة النقدية لدى البنوك والتي سهلت للعميل القدرة على سحب ما يحتاج إليه من عملة نقدية فقط دون الحاجة إلى التوجه نحو أكشاك الصرف بالبنك، وتعتبر هذه التقنية بداية مبسطة لأحد جوانب نظام التحويل الالكتروني للأموال.

---

[1] رضوان رأفت ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

[2] محمد أمين الرومي، **التعاقد الالكتروني عبر الانترنت**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2004، ص 142.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانتشرت أجهزة الصراف الآلي بشكل مكثف في كل الدول المتقدمة وعديد من بلدان الدول المختلفة، كما توجد داخل صالات البنوك وخارجها كما توجد في قطاعات الانتظار بمحطة القطارات والمطارات والمجمعات التجارية، وقد أتاحت هذه الأجهزة للعملاء القدرة على مباشرة النشاطات البنكية المختلفة خلال أيام الأسبوع و 24 ساعة دون انقطاع وبتكلفة اقل وبإمكان العميل سحب المبلغ من رصيده دون الرجوع إلى البنك، كما أن هناك مشاركة قائمة بين البنوك لوضع أجهزة صرف آلي مشتركة، مما يسمح للعميل سحب المبالغ النقدية ولو كان خارج البلد، وتتطلب هذه العملية من العميل إدخال بطاقته البلاستكية داخل الصراف الآلي و أن يسجل رقمه السري والمبلغ الذي يريد سحبه من حسابه ويستطيع العميل من خلال هذه العلمية أن يتعرف على رصيد حسابه والقيام بإجراءات سحب نقدي من الحساب وإجراءات الإيداعات نقدية ومعرفة حركة الحساب في الفترات السابقة وإجراء تحويلات نقدية بين الحساب الجاري وحساب التوفير أو إجراء تحويل من حساب العميل إلى حساب عميل أخر وسداد الفواتير وإيقاف صرفه للشيكات وطلب دفتر شيكات والحصول على كشوف حساب وشراء بعض الأدوات المالية مثل شهادات الإيداع[1].

3 – **بطاقة الخصم المستخدمة في موقع البيع:** في بعض الدول المتقدمة أصبح من المكن لبطاقة الخصم الخاصة بجهاز الصراف الآلي أو بطاقة الائتمان أن تتحول إلى ما يعرف ببطاقة الخصم المستخدمة في موقع البيع، ويقصد بذلك إمكانية استخدام بطاقة الخصم في المتاجر التي تقبل التعامل بهذه البطاقات[2]. حيث يقوم العميل عند شراء سلعة أو خدمة من المتجر المعتمد، بإدخال بطاقة الخصم بالجهاز الآلي الموجود في المتجر وهنا تخصم قيمة المشتريات تلقائيا من حساب العميل في البنك وتضاف لحساب المتجر ويدخل هذا النظام بما يسمى بنظام التحويل الأموال الكترونيا من موقع البيع ويطلق عليه اختصار(EFTPOS)أي (ELECTRONIC FUN TRANSTERAT POINT OF SALE) وهو نظام تطور نتيجة الجمع بين البطاقات البلاستيكية مثل بطاقة الائتمان وثورة الالكترونيات في تقنية واحد ومن ثم يتطلب النظام توفر العناصر التالية[3] :

- ✓ وجود جهاز الكتروني طرفي في محل التاجر؛
- ✓ بطاقات بلاستكية مشفرة بالحبر الممغنط سواء كانت بطاقات خصم مصرفية أو بطاقات ائتمان، ورقم تعريف شخصي(**PIN**) يكون ممنوحا للعميل من المصرف أو المنظمة التي أصدرت البطاقة؛

[1] طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، طبعة 2007، ص 266.

[2] مرجع السابق، ص 267.

[3] مرجع سابق، ص 268.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

✓ نظام اتصالي آلي يربط بين الجهاز الطرفي الموجود بموقع البيع وأجهزة الحاسوب بالمصرف وشركات بطاقات الائتمان و سائر المصارف التي تحتفظ بحسابات كل من التجارة والعملاء؛

4- **خدمة الفواتير بالهاتف (BAY – BY – PHONE)**: تهدف خدمة سداد الفواتير المختلفة بالهاتف كونها وسيلة لجذب معاملات العملاء على أساس توفير خدمة البنكية غير تقليدية لهم، ومواجهة المنافسة مع سائر المؤسسات المالية، كما تمكن المصرف من الحصول على عمولة مناسبة نظير هذه الخدمة التي يقدمها لعملائه، فضلا عن توسيع نطاق معاملاته مع الجمهور مما يزيد من حجم الودائع لديه.

وقد تطورت خدمة الفواتير بالهاتف من مجرد خدمة يدوية إلى خدمة إلكترونية فتعتبر من أشكال الخدمات المصرفية المنزلية، ومن المزايا التي تنفرد بها الخدمة أنها لا تتطلب استخدام معدات خاصة أو أجهزة الحاسوب الشخصي، كما أنها لا تترتب عليها أية أعباء مالية إضافية[1] وتتطلب هذه الخدمة من العميل إصدار تعليمات إلى المصرف في كل مرة تستحق عليه فاتورة ما.

5- البطاقة البلاستيكية: يطلق اصطلاح البطاقة البلاستيكية على تلك البطاقات التي تتم معالجتها الكترونيا لاستخدامها في أغرض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها وإدخالها في الآلات المعدة لذلك بغية تحقيق أغراض معينة[2].

ومن أهم هذه البطاقات نذكر ما يلي:

✓ بطاقة الائتمان؛

✓ بطاقات الدفع الفوري؛

✓ بطاقة الدفع المؤجل أو بطاقات اعتماد النفقات؛

✓ بطاقة التحويل الالكتروني؛

✓ بطاقة الصرف الآلي؛

✓ بطاقة ضمان الشيكات؛

✓ بطاقة السفر والضيافة؛

✓ البطاقة الذكية.

[1] صادق مدحت، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص 206.

[2] محمود سحنون، **النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية**، جامعة بسكرة، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العددالثاني، 2002، ص 65.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا:شبكات التحويل الآلي للمدفوعات

ويمكن الإشارة لأهم شبكات الاتصال فيما بين المصارف عالميا كما يلي [3]:

أ- الاتصال بالبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي: ويعود هذا النظام لعام 1918 ويشمل حاليا إجراء التحويلات المالية الضخمة، بصورة سريعة ومؤكدة،

ب- نظام مقاصة المدفوعات فيما بين البنوك: تعود ملكيته لجمعية نيويورك لبيوت المقاصة ويقوم بتحويل الأموال الكترونيا ما بين البنوك الأمريكية والأجنبية بالدولار الأمريكي.

ج- نظام جمعية الاتصالات العالمية فيما بين البنوك (SWIFT): هو نظام يضمن ويؤمن التحويلات الالكترونية في كل أنحاء العالم لأوامر الدفع ما بين البنوك ضمن شروط أمنية و تكاليف منخفضة[1].

وقد استفادت البنوك المستخدمة لنظام "سويف" [2]من خدمات متنوعة والسرعة الفائقة إذا ما قورنت بالمدفوعات بواسطة الشيكات و التي تستغرق يومين أو ثلاثة لتسليمها من مكان إلى آخر في نفس الدولة.

د- مشروع بولير Bolero Project: وقد تم تأسيس هذا النظام من قبل جمعية سويفت ونادي النقل المباشر (T.T.C).

المطلب الثاني: وسائل الدفع الالكترونية والبروتوكولات الحركة الآمنة

إن ابرز شيء تقدمه الصيرفة الالكترونية لمختلف الأعوان الاقتصاديين هو إتاحة وسائل دفع الكترونية إن وسائل الدفع الالكترونية من بطاقات بنكية متنوعة تحتاج إلى نظم تأمين لحماية المعاملات الالكترونية عن طريق بروتوكولات لعمليات الدفع بهدف ضمان الحفاظ على أمن البيانات وخصوصيتها وسلامتها والتحقق من وصولها إلى الجهات المطلوبة باستخدام برمجيات خاصة.

وهذا ما نستعرضه في ما يلي:

---

[3] حازم نعيمة الصمادي، **المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 63-64.

[1]Mattout Jean Pierre, "**Droit Bancaire Internationale**", 2° Edition, La Revue Banque 6364Editeur, Paris, 1996, p 309.

[2] تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة سويفت لا تهدف إلى الربح بوضعها مؤسسة تعاونية، وتقتصر عضويتها على البنوك وحدها و التي يبلغ عددها حوالي 4000 بنك ومؤسسة مالية تنتمي إلى أكثر من 90 دولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: وسائل الدفع الالكترونية

لقد شهد العالم من أوائل السبعينات دخول عديد من البطاقات البلاستيكية إلى النشاط المصرفي، وزاد من أهميتها وتعدادها بتطور التجارة الدولية وتطور وسائل الدفع الالكترونية، ونمو حجم التجارة الالكترونية.

1-تعريف بطاقة الائتمان: ولعل ابرز تعريف للبطاقة هو ما عرفه مركز البطاقات بالبنك الأوربي بأنها أداة بنكية للوفاء بالالتزامات مقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا لدى الأفراد والتجار والبنوك كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه للسلعة أو الحصول على الخدمة على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من البنك المصدر للبطاقة عن طريق البنك الذي صرحه له بقبول البطاقة كوسيلة دفع، ويطلق على عملية التسوية بين البنوك الأطراف فيها اسم نظام الدفع الالكتروني[1].

ومما سبق يمكن القول بان بطاقة الائتمان أداة دفع أوفاء للالتزامات المالية وهي تقدم للبائع من قبل حاملها على أن يكون مصدر البطاقة مسؤولا عن الدفع للبائع، ويكون حامل البطاقة مسؤولا عن الدفع لمصدر البطاقة ولهذا فهي أداة دفع سواء كان هذا الدفع نقدا ورقيا أو قيود محاسبية أو دفع ائتمانيا أي قرض على الذمة أو الحساب.

[1] القرارات والتوجيهات الصادرة عن المجمع الفقهي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، دورة السابعة، جدة، السعودية 1412هـ، رقم 7/1/65، الفقرة الرابعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (02): أطراف التعامل ببطاقة الائتمان و العلاقة بينهم

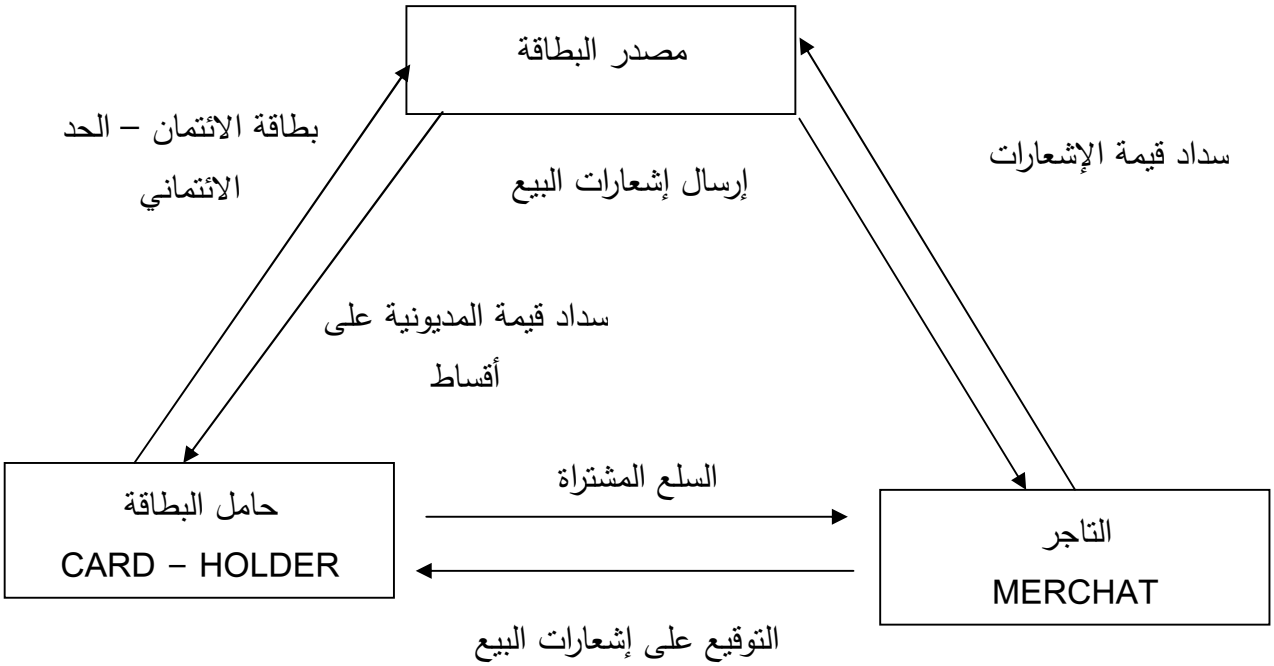

المصدر: عبد الهادي النجار، بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الالكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي، لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، الجزء الأول، الجديد في التمويل المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2002، ص 39.

2- النقود الالكترونية: الحديث عن النقود الالكترونية يقتضي علينا تعريفها تم بيان التطور الذي طرأ عليها، و تحديد خصائصها الأساسية.

أ.**تعريف النقود الالكترونية:** يشمل مصطلح النقود الالكترونية (E- MONEY) مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة لتزويد المستهلكين ببدائل لطرق الدفع التقليدية وإزاء تنوع هذه المنتجات والتطور المتلاحق فيها، فانه من الصعب التوصل إلى تعريف جامع ومانع يتضمن كافة نظم النقود الالكترونية على نحو يميزها بدقة من النواحي القانونية والتقنية والاقتصادية، حيث يكاد يتفق الخبراء على عدم جدوى تقديم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعريف دقيق للنقود الالكترونية في المرحلة الحالية[1]، ورغم ذلك فان لا يوجد خلاف بين هؤلاء الخبراء على أن مصطلح النقود الالكترونية يشمل على وجه الخصوص على صورتين هما[2]:

- ✓ الصورة الأولى هي البطاقات السابقة الدفع المعدة للاستخدام في أغراض متعددة ويطلق عليها أيضا تعبير البطاقات مختزنة القيمة أو محفظة النقود الالكترونية.
- ✓ الصورة الثانية: هي آليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شبكات الحساب الآلي المفتوحة خاصة الانترنت، والتي يطلق عليها أحيانا نقود الشبكة أو نقود السائلة الرقمية(DIGITAL CASH).

وقد عرفها البعض النقود الالكترونية بأنها التمثيل الاليكتروني للنقود التقليدية ووحدة النقود الالكترونية يشار لها عادة بالعملة الرقمية أو الالكترونية، وبالتالي فان القيمة الفعلية للعملة الرقمية في وحدات النقود التقليدية ليست لها علاقة بالموضوع، فالعملات الرقمية تولد بواسطة وسطاء سماسرة، فإذا أراد العميل شراء عملة رقمية فانه يتصل بوسيط و يطلب كمية محدودة من العملات ويدفع نقود فعلية حينئذ يمكن للعميل أن يقوم بالشراء من أي تاجر يقبل العملات الرقمية لذلك الوسيط، وكل تاجر يمكنه الاستيراد من عملات الوسيط التي تم الحصول عليها من العملاء، وبمعنى أخر فان الوسيط يأخذ العملات مرة واحدة ويضع في حساب التاجر نقود فعلية[3].

مما سبق ذكره يتبين أن تعبير النقود الالكترونية يستخدم أساسا للإشارة إلى مجموعة متنوعة من آليات و طرق الدفع محدودة القيمة تتميز بأنها قد سبق تسديد قيمتها أو تختزن قيمتها بداخلها.

ب- **خصائص النقد الالكتروني:** يتميز النقد الالكتروني بعدة خصائص يمكن ذكر أهمها على النحو التالي[4]:

- ✓ انه يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب بنكي؛
- ✓ يسمح النقد الالكتروني بتحويل القيمة إلى شخص أخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية؛

---

[1] احمد جمال الدين موسى، **النقود الالكترونية وتأثيرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية**، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت2002، ص 121.

[2] نفس المرجع، ص 122.

[3] فاروق سيد حسين، **التجارة الالكترونية وتأمينها**، هلا للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2000، ص ص 26 – 27.

[4] – MICHEL Aglietta et LAURENCE Scialam, **seconde génération de monnaie electronque**, nouveaux défis. Problèmes économiques, la documentation française, N : 2785, 2002, P 26

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ انه يسمح بالتحويل عن بعد عبر شبكة عامة كشبكة الانترنت أو شبكات الاتصال اللاسلكية؛
- ✓ يتناسب مع التعاملات النقدية القليلة القيمة؛
- ✓ يتميز بالقابلية للانقسام ولكونه متاحا بأصغر وحدات النقد الممكنة تتيسر لإجراء المعاملات محدودة القيمة؛
- ✓ التعامل فيه متاحا في كافة الأوقات والظروف و يناسب مع الطبيعة الكونية للانترنت وما تقتضيه من استمرار المبادلات الدولية وحتى في ظل اختلاف التوقيت من بلد لأخر؛

ج – **كيفية عمل النقد الالكتروني:** للحصول على النقد الالكتروني يذهب العميل شخصيا لفتح حساب في البنك، مع ادلال ببعض تعاريف لإثبات شخصيته. وعندما يريد العميل أن يسحب النقود الالكترونية للقيام بعملية شراء، فانه يدخل إلى المصرف من خلال شبكة الانترنت أو شبكة الاتصالات اللاسلكية ويقدم دليل شخصيته والتي تكون عادة شهادة رقميةّ التوقيع الالكترونيّ تصدرها سلطة الاعتماد وبعد تحقق المصرف من شخصية العميل فانه يصدر المبلغ الخاص للعميل من النقد الالكتروني ويخصم نفس المبلغ من حسابه[1]، كذاك قد يحمل المصرف العميل مبالغ عمولات ورسوم جهاز على العملية ويقوم العميل بتخزين النقد الالكتروني في محفظة على ديسك جهاز الحاسوب الخاص به أو على جهاز بطاقة الالكترونية خاصة تسمى البطاقة الذكية، ويمكن توضح ذلك وفق الشكل(03)التالي:

[1] المرجع السابق الذكر، ص ص 158 – 159.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (03): كيفية عمل النقد الالكتروني

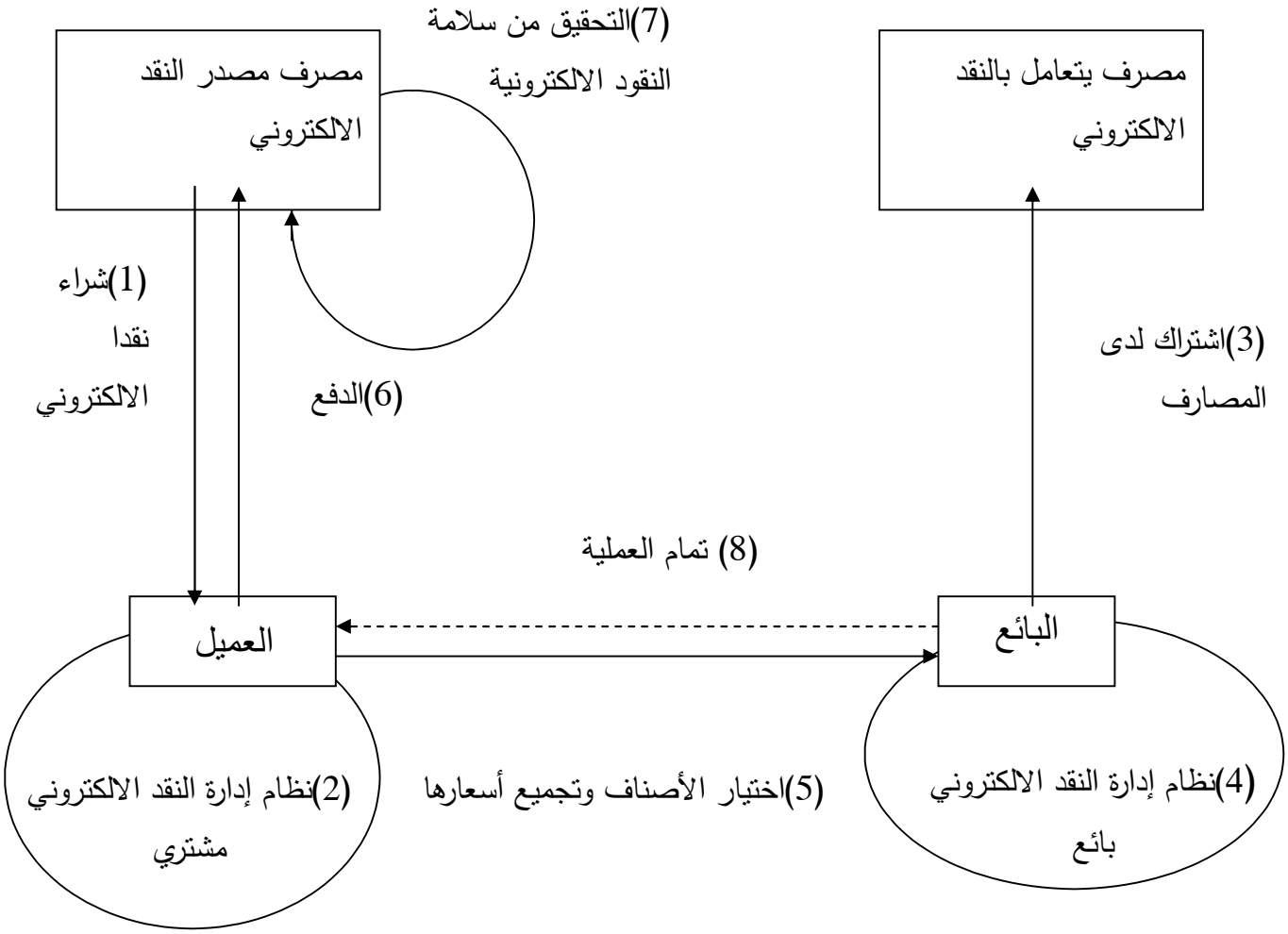

المصدر: رأفت رضوان، التجارة الالكترونية، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص66.

3- **الحافظة الالكترونيةالحافظة الالكترونية**(ELECTRONIC WALLETS): عبارة عن أدوات أجزاء صلبة أو برامج قيمة مختزنة، ويمكن تحميلها بقيمة محددة. فإذا الحوافظ الالكترونية يمكن أن تكون في شكل حاسب آلي صغير محمول بمصدر تغذية داخلي، أوفي شكل بطاقة ذكية ويمكن تحميل النقود الالكترونية داخل الحوافظ المركزية وتستعمل للدفع عند أطراف نقط البيع[1].

إذا تتخذ المحفظة الالكترونية عدة أشكال، فقد تكون عبارة عن بطاقة بلاستيكية أو قرص مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرن المرن في جهاز الحاسوب الشخصي، ويمكن استخدام المحفظة الالكترونية للدفع عبر

[1] MASTAFA Hashem, sherif, **la monnaie électronique**, édition roolles, Paris 2000, P 48.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسواق الالكترونية، أو عبر شبكة الانترنت وحتى في الأسواق التقليدية والتي تستعمل طبعا لأنظمة الدفع الالكتروني.

وبذلك فإن المحافظة الالكترونية في خدماتها شبه الوظيفية المماثلة للمحافظة المادية التي يحتفظ فيها ببطاقات الائتمان والنقد الالكتروني والهوية الشخصية ومعلومات اتصال المالك، وتقدم هذه المعلومات على موقع فحص التجارة الالكترونية[1]. كما تخزن المحفظة الالكترونية معلومات الشحن والفواتير الشاملة، أسماء المستهلكين ...الخ. والمحافظ الالكترونية مفيدة بصفة عامة، فهي توفير قدرا كبير من الوقت كما توفر إمكانيات تسويق عمليات التجارية بأكبر قدر وتمنح إمكانية التسوق الالكترونية، زيادة على جعل البطاقات المختلفة الدفع في بطاقة واحدة على الأقل ما يوفر الجهد والمال.

4- الشيك الالكتروني: الشيك الالكتروني مثل الشيك التقليدي فهو أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ إلى المستفيد أو حامله، غير انه يختلف عنه في انه يرسل إلكترونيا عبر الانترنت، فبعد أن يستلم المستفيد الشيك يرسله إلى المصرف ليتم تحويل المبلغ لفائدته، ثم يعيده إلى المستفيد مؤكدا له عملية التحويل[2]، كما يمكن النظر إلى الشيك على انه مكافئ للشيكات التقليدية فهو عبارة عن وثيقة الكترونية تحتوي البيانات التالية[3]: رقم الشيك، اسم الدافع، رقم حساب الدافع، اسم المصرف، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية، التوقيع الالكتروني للدافع، التظهير الالكتروني للشيك المستفيد.

إن الشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الانترنت أو شبكات الاتصال الأخرى، ليقوم المصرف أولا بتحويل قيمة الشيك النقدية إلى حساب الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك أو إعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على انه قد تم صرف الشيك فعلا، كما يمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من انه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **التجارة الالكترونية**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004/2003، ص 30.

[2] منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، **البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص ص49-50.

[3] مصطفى كمال طه، وائل أنو بندق،**الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005،ص ص350-351.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح الشكل(04): دورة استخدام الشيك الالكتروني و إجراءاته

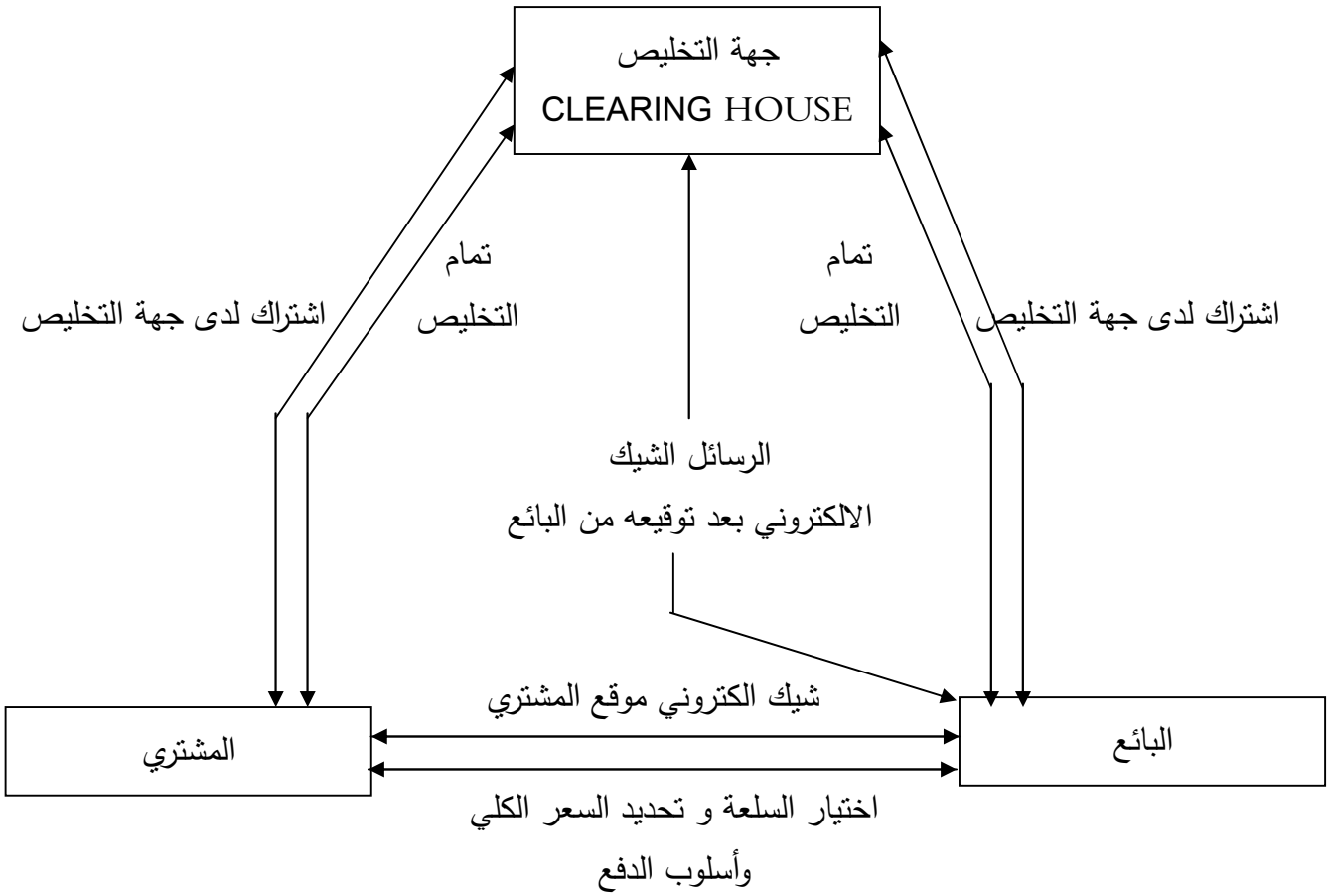

المصدر: رأفت رضوان، التجارة الالكترونية، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص70.

- **خصائص الشيك الالكتروني:** يتميز الشيك الالكتروني بمايلي:

✓ تخضع الشيكات الالكترونية إلى الإطار القانوني نفسه المقرر في الشيكات الورقية؛

✓ دفتر الشيك الالكتروني يحقق الوظائف نفسها التي يقوم بها الشيك العادي، بل يعتبر أفضل لأنه يوفر السرية ويعتبر أكثر آمانا؛

✓ تقلص الشكات الالكترونية من تكلفة الإدارة والدفع وتحل مشكلة التزويد والنقل والطبع والسرعة؛

ثانيا: نظم تأمين وحماية المعاملات الالكترونية

طورت مجموعة من الشركات العالمية الرائدة بروتوكولات لعمليات الدفع أطلقت عليها اسم بروتوكول الحركات المالية الآمنة SET والغاية منها ضمان الحفاظ على أمن البيانات خصوصيتها وسلامتها والتحقق من وصولها إلى الجهات المطلوبة أثناء إجراء الحركات المالية عبر شبكة مفتوحة مثل الانترنيت، ويشبه إلى حد كبير بروتوكول الطبقات الأمنية في استناده إلى التشفير والتوقيعات الرقمية، وللحفاظ على خصوصية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسلامة المعلومات المنقولة عبر الانترنيت بين حاملي البطاقات والتجار. يستخدم بروتوكول SET برمجيات تدعى برمجيات المحفظة الالكترونية وتحوي رقم حامل البطاقة والشهادة الرقمية التابعة له. أما التاجر فتكون له شهادة رقمية صادرة على احد البنوك المعتمدة مما يسمح لهما إجراء الحركات المالية عبر الانترنيت.[1]

ويسعى معيار SET إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[2]

- ✓ تحقيق مستوى عال من الثقة والأمن في البيانات والمعلومات؛
- ✓ التأكد من سلامة عملية الدفع؛
- ✓ إضفاء الشرعية والموثوقية على أصحاب المتاجر الالكترونية وحملة البطاقات الائتمانية.

ومن بين بروتوكولات الحركات المالية الآمنة هي:

1_ التشفير الالكتروني: يعتبر التشفير أحد النظم الأساسية التي تحقق تأمين وحماية كل الأعمال والمعاملات الالكترونية، ويعتمد نظام التشفير على آلية تغير محتوى المعاملة أو الرسالة عن طريق استخدام برنامج معين محدد يطلق عليه مفتاح التشفير وذلك قبل إرسال هذه المعاملة أو الرسالة إلى المرسل إليه على أن تتوفر لدى هذا المرسل إليه القدرة على استعادة محتوى المعاملة أو الرسالة في شكلها الأصلي قبل التشفير عن طريق استخدام العملية العكسية لعملية التشفير Encryption والتي تعرف باسم الحل Decryption.[3] ويتم التشفير باستخدام ثلاثة أساليب أساسية تتمثل في:

أ- **استخدام المفتاح المتماثل:** يتم التشفير في هذه الحالة باستخدام مفتاح واحد، حيث يقوم المرسل بتشفير المعاملة باستخدام مفتاح خاص،ويرسلها إلى المرسل إليه باستخدام وسائل اتصال عادية ويرسل المفتاح باستخدام وسائل مؤمنة وهذا لفك رموز الرسالة.لكن العملية تكون غير مؤمنة.

ب-**استخدام المفتاح العام:** إن هذا النوع من التشفير يتطلب استخدام مفتاحين أساسيين احدهما المفتاح العام يكون متوفر لدى الجهتين المرسل والمرسل إليه ويستخدم في التشفير فقط وهناك مفتاح خاص بكل واحد منها على حدا لفك شفرة المعاملات والرسائل، وهنا تكون العملية مؤمنة لكن تتطلب وقت وجهد.

ج- **المزج بين استخدام المفتاح المتماثل والمفتاح العام:** إن هذا الأسلوب يتم عن طريق تشفير المرسل الرسالة بالمفتاح المتماثل ثم تشفير هذا المفتاح بالمفتاح العام، فيقوم المرسل إليه بفك المفتاح العام

---

[1] منير الجنيبهي وآخرون، **البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص41

[2] يوسف احمد أبو فارة، **التسويق الالكتروني عناصر المزيج التسويق عبر الانترنت**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص367.

[3] أحمد محمد غنيم، **الإدارة الالكترونية آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل**، المكتبة العصرية المنصورة، 2003-2004 ، ص 321.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمفتاح خاص به ليجد المتاح المتماثل فيحل شفرته بواسطة المفتاح الخاص الذي أرسل له من طرف المرسل . وبالتالي هذا الأسلوب يحقق درجة ملائمة من التأمين والحماية وبأقل وقت ممكن.

2_ التوقيع الالكتروني: يقصد به استخدام طريقه أو وسيلة معينة للتحقيق من أن صاحب المعاملة هو نفس الشخص الذي قام بإرسالها أو تنفيذها، ويطلق على هذا التوقيع البصمة الالكترونية، ويتم إصدار التوقيعات الالكترونية في عدة أشكال أساسية يتمثل أهمها في شكل التوقيع الرقمي التقليدي أو يتم إدخاله وقراءته رقميا من خط اليد أو يتم في شكل مفتاح تشفير شخصي، وذلك بتوفير برامج مجانية تمكن المستخدمين من توقيع المستندات ببرنامج وورد من مايكروسوفت، أو توقيع الرسائل من برامج أوتولوك الالكترونية وذلك باستخدام القلم واللوح وهناك برامج تربط بين استخدام خط اليد والذي يتم إدخاله رقميا والمفاتيح ووسائل التحقق الأخرى.[1] ويتم تشفير التوقيع الالكتروني باستخدام نظم التشفير المختلفة.

3_ نظام الدفع الافتراضي: وهو أول نظام يقدم الربط بين المصارف وشركات بطاقات الائتمان والشركات التي تقوم بأعمالها عبر الانترنيت وزبائن الانترنيت. يتحقق النظام من صحة التحويلات ويتضمن أنظمة مراقبة لتقصى المشاكل ضمن:[2]

*Net Cash: طوره معهد علوم المعلومات التابع لجامعة كاليفورنيا الجنوبية، وهو نظام يعتمد على القسائم Coupons التي يجرى التعامل بها عبر البريد الالكتروني، ويصدر Net Bank المرتبط ب Net Cash القسائم ويحولها مقابل عمولة 2 %. يركز Net Cash على الدفعات الالكترونية الصغيرة التحويلات صغيرة تتم للوصول إلى معلومات أو خدمات وهى عادة اقل من 100.

* Net Sheque:هو نظام دفع الكتروني يحاكي الشبكات العادية، وتتم الترتيبات ومسبقا للاشتراك في هذا النظام. يمكن تحويل الشيكات باستعمال البريد الالكتروني أو البروتوكولات الأخرى للشبكات. ويقوم Net Sheque بإجازة تحويل المال من الشاري إلى البائع كما في الشيكات العادية تماما ويتحقق من التوقيع على الشيكات.

* Net Bill: هو نظام آخر يسمح بإجراء الدفعات الالكترونية عبر الانترنيت، ويقدم كوسيلة لكسب المال عن طريق" دفعات صغيرة كل مرة" باعتماد أعداد كبيرة من التحويلات.

* Digi Cash: هو نقد الكتروني صوره ديفيد شوم، ويجمع بين تحويل النقد المؤمن والخصوصية والأمن. ويعتمد على نظام التشفير للتعرف على الشاري.

[1] أحمد محمد غنيم، مرجع سابق، ص 325.
[2] طلال عبود، **التسويق عبر الانترنت**، دار الرضا للنشر، الطبعة 2000، ص 103.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث:القواعد القانونية الناظمة للصيرفة الالكترونية

أدى استخدام وسائل الدفع الالكترونية والنمو السريع لاستخدام شبكة الانترنت في مجال التجارة الالكترونية خلال السنوات الأخيرة والذي اظهر عديد من المشاكل تولد عنها ظهور مخاطر كبيرة للعمل التجاري عامة والمصرفي خاصة وبالتالي سنحاول التطرق إلى المخاطر في العمل البنكي الالكتروني، ومقابل ذلك نتطرق إلى القواعد والتشريعات التي تم سنها أو اقتراحها للحد من هذه المخاطر.

أولا: ماهية المخاطر البنكية

في معرض نشاط البنكي للبنوك تتعرض إلى العديد من المخاطر، سواء مخاطر تقليدية أو جديدة، ومهم يكن فانه لا يمكن فهم المخاطر الجديدة دون الرجوع إلى التقليدية[1].

ا- **المخاطر التقليدية** : وتشمل المخاطر المتعلقة بالقروض، خطر السيولة، خطر انخفاض العملة، مخاطر عملية(ناتجة أخطاء بشرية أو تقنية)، خطر تغيير أسعار الفائدة.

ب- **المخاطر الجديدة المصرفية:** من الصعب جدا إعداد قائمة كاملة متكاملة عن المخاطر البنكية الجديدة التي يمكن للبنوك التي تباشر الصيرفة الالكترونية أن تواجهها، وذلك بسبب التطور السريع في مجال تقنيات الاتصالات، وقد تم التطرق لها سابقا في المبحث الأول في المطلب الثاني.

ثانيا: القواعد القانونية لإدارة المخاطر البنوك الالكترونية

يوحي الإطار القانوني لصيرفة الالكترونية أنه لابد من وجود قانون خاص بها وسنحاول التطرق للنموذج المعد من قبل لجنة بازل الثانية المصرفية.

- نموذج لجنة بازل: يجب على السلطات عند مراقبة البنوك والإشراف عليها التأكد أن لدى البنوك نظام إداريا جيدا وإستراتجية واضحة ومحددة وكافية للسيطرة على هذه المخاطر، انطلاق من وجهة النظر هذه، أعدت لجنة المدفوعات ونظام التسوية(COMMITE ON PAYMENT AND SETTEMENT SYSTEM) التابعة للجنة بازل وهي نفسها تابعة لبنك التسوية الدولية، نموذجا لحماية نظام الأموال الالكترونية[2]. وفق هذا النموذج العناصر الأساسية لحماية نظام النقود الالكترونية تتضمن المحاسبة دوريا والمراقبة الداخلية المستمرة والفصل بين المسؤوليات والمعلومات التي تصل إلى موظفي البنك إضافية إلى

[1] موسى خليل متري، **القواعد القانونية الناظمة للصيرفة الالكترونية**، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحقوق الحلبي، بيروت 2002، ص 267.

[2] موسى خليل منتري، مرجع سبق ذكره، ص 270.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفحص والتطوير المستمر لأجهزة الحاسوب وأنظمة المعلوماتية فيها والاستخدام المادي للمعلومات المنقولة الكترونيا(أي بعد طبعها على الورق)مجموعة هذه العناصر تشكل الخط الأول للحماية ضد المخاطر.

لذلك تقترح لجنة بازل وضع إستراتجية متكاملة عند البنوك لمواجهة الأوجه الجديدة للمخاطر المالية في البنك، وهذه الإجراءات تتضمن ثلاثة عناصر أساسية يمكن إيجازها على أنها إجراءات لتقدير الخطر والسيطرة على إمكانية التعرض لخطر والتعرض للخطر وإدارة الخطرويمكن شرحها على النحو التالي:

- ✓ تقدير المخاطر: تقدير المخاطر عبارة عن إجراءات مستمرة تتضمن ثلاثة مراحل وهي:
- ✓ تحديد المخاطر التي يمكن للمصرف أن يتعرض لها؛
- ✓ تحديد مقدار الخطر الواجب اتخاذه من قبل مجلس إدارة المصارف؛
- ✓ مقارنة الخطر مع غيره من المخاطر وتحديد قدرة وإمكانية مواجهته؛
- ✓ الحد من التعرض للمخاطر: وفق اقتراحات لجنة **بازل** المقصود بالحد من التعرض لمخاطر هي إدارة والحد من هذه المخاطر ،هذه الخطوة تتضمن مراحل عدد وهي[1] :
- ✓ وضع سياسة وإجراءات حماية البنك إلكترونيا؛
- ✓ الاتصالات الداخلية (الاتصال و الحوار المستمر بين إدارة البنك والإطارات العليا في البنك حول سياسة الصيرفة الالكترونية الواجب إتباعها من قبل البنك وفن الخطة الموضوعة من قبل إدارته).
- ✓ تحديث المتطلبات الالكترونية وتطورها؛
- ✓ التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي بين المصارف حول الصيرفة الالكترونية؛
- ✓ إرشاد وتثقيف العميل؛
- ✓ وضع خطة مضادة للأعطال الالكترونية؛
- ✓ مراقبة المخاطر: عملية مراقبة المخاطر مهمة، خاصة في مجال الصيرفة الالكترونية، بسبب استعمال الشبكات الالكترونية والانترنت و تتضمن مراقبة المخاطر عنصرين أساسين هما[2]:
- ✓ نظام الفحص والمراقبة الدورية؛
- ✓ تدقيق الحسابات وذلك بالاستفادة بالخبراء والشركات المتخصصة.

[1] موسى خليل المنتري، المرجع السابق ذكره، ص 270.

[2] مرجع سابق ذكره، ص 271.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتميز نموذج لجنة بازل كونه تطرق إلى كيفية مواجهة المخاطر في الصيرفة الالكترونية والنقود الالكترونية بالإضافة إلى نصائح وتوجيهات متجانسة ومتباينة، إلا أنها غير محددة إذا أنها لم تتطرق إلى قضايا مهمة مثلا: التوقيع الالكتروني والقانون المطبق على عمليات الصيرفة الالكترونية وهذا ما سنتناوله لاحقا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل:

نتج عن النمو المتسارع لوسائل الدفع الحديثة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات آثار كبيرة على المصارف وذلك من ناحية أشكال هذه المصارف وتسويق خدماتها، لذا أصبح من الضروري تطوير الأساليب المصرفية إزاء ظاهرة التجارة الالكترونية لكي لا تبقى المصارف بعيدة عن المتغيرات الجديدة في ظل نمو الأسواق والمصارف الشاملة والتكتلات الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيـــــــد :

تتعرض البنوك الالكترونية إلى عدة أخطاروهذا حسب طبيعة نشاطها وعلى البنوك البحث عن الوسائل والطرق للحد من هذه الأخطار وإتباع سياسات أكثر فعالية.

ومنذ ربع القرن المنصرم، برزت أعمال لجنة بازل الدولية اتجاه مجتمع الأعمال البنكية بمقترحات يمكن أيقال عنها معايير دولية، تهدف هذه الهيئة بأعمالها إلى ترقية ممارسات البنوك إزاء المخاطر وحماية حقوق المدعين وتحقيق الاستقرار في المنظومة البنكية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ففي الأول إعطاء مفاهيم ومبادئ إدارة المخاطر أما في المبحث الثاني فتعرضنا إلى مقررات لجنة بازل ثانية من معايير ودعائم وتقييم الاتفاقية، أما في المبحث الثالث فتعرفنا على معايير اتفاقية بازل ثانية لإدارة مخاطر عمليات البنوك الالكترونية من خلال الرقابة الصرفية بالتركيز على المخاطر وسياق الإدارة السليمة لمخاطر العمليات البنكية الإلكترونية وفي الأخير اعددنا تقييم معايير لجنة بازل ثانية لإدارة مخاطر عمليات البنوك الإلكترونية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: إدارة المخاطر – المفاهيم والمبادئ–

باعتبار البنوك والمؤسسات المالية مسرحا لعدة أنواع من المخاطر فسنحاول في هذا المبحث إعطاء فكرة عن مفهوم المخاطر وأهمية وأساليب التعامل مع المخاطر ومبادئ إدارة المخاطر.

المطلب الأول: إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر ذات أهمية خاصة بالنسبة للبنك ونشأة أهميته من حيث أنه يعطي مجموعة من القرارات التي تتوقف عليها الحالة المالية والوضعية التجارية للبنك في المستقبل ولهذا نلقي فكرة أو لمحة عن مفهوم المخاطر ومفهوم إدارة المخاطر وأنواع المخاطر.

أولا: مفهوم المخاطر

قضية المخاطر هي جزء جوهري في انشغالات أي مؤسسة، كيف لا وهي تمثل جميع الأحداث التي قد تؤدي إلى منع هذا التنظيم جزئيا أو كليا من تحقيق أهدافه أو تعظيم أدائه، ذلك بتفويض المزايا المستدامة لكل نشاط ترافقه من خلال استنفار حالة عدم التأكد، تقليص احتمالات النجاح، تخفيض الفرص وزيادة التمديدات الناجمة عن تلك الأنشطة في ثلاثة أبعاد الربحية ولاستمرارية والنمو، تقضي إلى رفع احتمالات الضرر في الموارد المالية أو القيم المعنوية نتيجة عوامل غير متوقعة في الآجال الطويلة أو القصيرة لإتمام العمل البنكي المستهدف، بحيث يكون اثر هذه المخاطر قابلا للتقدير من طرف العون الاقتصادي بصفة موضوعية من خلال احتمالات رقمية محددة بينما في حالة عدم التأكد يفترض أن العون لا يستطيع أن يحسب أية قيم محتملة في تقييمه للموقف، ومن الناحية السياسية الأمنية للمؤسسة يمكن القول أن المخاطر هي محاولات استغلال تهديدات، لاسيما التهديدات الخاصة ب: الموقف المالي، كفاية الجهاز التشغيلي، والوضعية التنافسية[1]

[1] Amine tarazi, **risques bancaires**, déréglementation financiers et réglementations prudentielle, PUF, paris 1996 p10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مفهوم إدارة المخاطر

تماشيا مع الاتجاهات العالمية الحديثة أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملائمة البنكية وعرفتها على أنها "عملية التحكم بالمخاطر التي يتعرض إليها، ورفع التقارير المتعلقة بذلك إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة بهدف ضمان الكفاءة والفعالية بمختلف الأنشطة البنكية، وعادة ما تكون هذه العملية جزء لا يتجزأ من الرقابة الداخلية[1].

وتعرف إدارة المخاطر أيضا على أنها " تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل والتكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهة مع اختيار أسس هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب"[2]

[1] Basel commette on banking supervision, **principales for the Sound management**, of opérationnel role, sutitzerland, january 2011.

[2] أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر والتامين**، دار حامد للشرق والتوزيع، الأردن، 2007 ص 55.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تلخيص خطوات ادارة المخاطر في الشكل الموالي رقم (05):

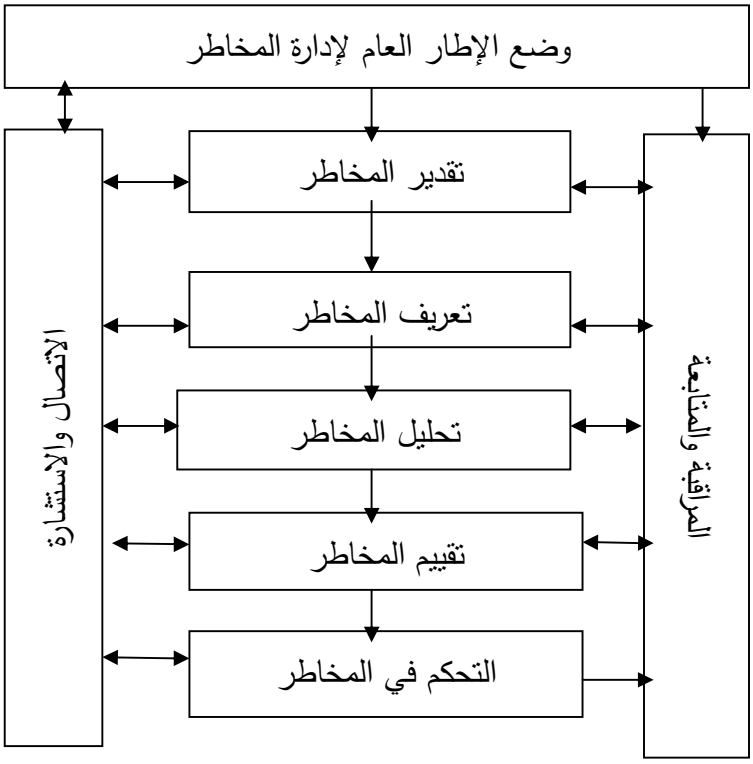

المصدر: أ.د.السعيد بريبش، أ.طبيب سارة،إدارة مخاطر كمدخل معاصر لتعزيز العمل المصرفي الالكتروني في ظل التطورات التكنولوجية – فرص وتحديات التجربة الجزائرية– الملتقى الوطني الثالث الصيرفة الالكترونية التقليدية ومتطلبات التوقع الجيد، جامعة أم البواقي، يومي 02-03 ديسمبر 2013، ص225.

ثالثا: أنواع المخاطر

يمكن أن ندرجها في نوعين[1]

المخاطر المنتظمة (السوقية أو العادية): فهي ناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالإضرابات.

[1] محمد طه، فايز تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005 ص ص 41-42 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخاطر غير المنتظمة(غير سوقية): ناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي كلل، منها حدوث إضراب عملي في شركة معينة، ظهور اختراعات جديدة، الحملات الإعلانية، تغير في أذواق المستهلكين وظهور قوانين جديدة تؤثر على منتجات البنوك بالذات.

المطلب الثاني: أهمية وأساليب التعامل مع المخاطر

إن التعامل مع المخاطر يجب أن يكون بتقليلها أو تحجيمها إلى الحد الأدنى المقبول ومن خلال هذا سنحاول في هذا المطلب إبراز أهمية وأساليب التعامل المخاطر.

أولا: أساليب التعامل مع المخاطر

هناك ثلاثة أساليب يمكن استخدامها في التعامل مع المخاطر وهي[1]:

1- تجنب المخاطر: يرفض الفرد (أو المؤسسة) أحيانا قبول خطر معين وينشأ عن ذلك عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل ذلك استثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري آخر أقل خطورة، وعدم شراء سيارة لتجنب حوادث السيارات، ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر الفائدة.

ورغم ذلك أن تجنب المخاطر قد يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار مثل تفضيل السير على الأقدام لمسافات كبيرة لتجنب أخطار الطيران، ورغم أن يجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر إلا أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس إيجابيا في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة إيجابية، فإن هذا الأسلوب يعد أسلوب غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار[2].

---

[1] رضوان سمير عبد الحميد، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**، دار النشر للجامعات، مصر،الطبعة الأولى، 2005، ص ص 314-315 .

[2] عبد العزيز فهمي هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 747 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- تقليل المخاطر: أما في هذا الأسلوب فإن المؤسسة المالية ولتقليل المخاطر نقوم برصد سلوك القرض ومن أجل معرفة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا، وتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذالك الغرض.

3- نقل المخاطر: إن شراء التامين هو إحدى وسائل نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التامين) يبدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.

هناك من أشار إلى خمسة طرق لتعامل مع المخاطر، فأضاف إلى العناصر الثلاثة السابقة اقتسام المخاطرة والذي يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها. (أي أن هذه الإستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل)، بالإضافة إلى التحوط والذي يختلف عن التأمين في كونه نقل للمخاطرة مع التضحية بإمكانية الربح.

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر

إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارات المخاطر الجديدة في البنوك عددا من الوظائف الهامة بهذه البنوك، ونذكر منها:

- ✓ المساعدة في تشكيل رؤية واضحة بناءا عليها تحديد خطة وسياسة العمل؛
- ✓ تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية؛
- ✓ تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
- ✓ المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير؛
- ✓ تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال الموازنة بين المخاطر والربحية؛
- ✓ مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحات لجنة بازل، والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس إدارة المخاطر بأسلوب علمي، حيث أن المتطلبات الجديدة للجنة بازل تعتمد على القدرة على القياس والمتابعة والتحكم في معدلات الخسائر المتوقعة los norme هذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر على الاتفاق المقترح بشأن رأس المال، بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: مبادئ إدارة المخاطر

تتميز الخدمات البنكية الالكترونية بالتغيير السريع في الابتكارات التقنية مما يستوجب على البنوك إعادة تقييم لإجراءات وسياسات إدارة المخاطر بشكل مستمر مع التغيرات التي تشهدها مكونات المخاطر البنكية، مع ضرورة تأكد السلطات الإشرافية من امتلاك البنوك لآليات وإجراءات وأنظمة شاملة لإدارة ومراقبة مخاطر الصرفية الإليكترونية، ولتحقيق هذا الأمر يمكن الاسترشاد بالمبادئ العامة التي صدرت عن لجنة بازل كأسس للسلطات الإشرافية لتحقق من تواجد الممارسات السليمة من قبل البنوك في تعاملها مع قضايا الصرفية الالكترونية وتندرج هذه المبادئ ضمن ثلاثة جوانب يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

أولا:المبادئ المتعلقة بمسؤوليات الإدارة العليا للمؤسسات البنكية:

يتعين على مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسات البنكية أن تراعي:

- ✓ إتباع سياسات مراقبة فعالة للإدارة على المخاطر المرتبطة بالأنشطة البنكية الالكترونية بما فيها وضع سياسات أدوات خاصة لإدارة تلك المخاطر وتحديد صريح للمسؤوليات؛
- ✓ مراجعة واعتماد النواحي الرئيسية الخاصة بعمليات التحكم والمراقبة للنواحي الأمنية؛
- ✓ الاهتمام بوضع منهج شامل ومستمر في إدارة ومراقبة علاقات البنك مع الأطراف الخارجية ممن يدعمون العمليات البنكية الالكترونية للبنك.

ثانيا: المبادئ المتعلقة بالتحكم بالأمن

يتعين على المؤسسات البنكية أن تراعي:

- ✓ اتخاذ الإجراءات اللازمة والسلمية للتحقق من صحة وهوية وتفويض العملاء ممن يقومون بإجراءات عمليات مع البنك عن طريق الانترنت؛
- ✓ استخدام طرق التحقق من صحة التعاملات البنكية الإليكترونية؛
- ✓ التأكد من تطبيق الإجراءات الملائمة لغايات فصل الواجبات و المهام ضمن الأنظمة البنكية الالكترونية وقواعد المعلومات والتطبيقات؛

[1] Basel commute on banking supevisio, **risk managent principles for the electronig**, switzerlaned, july 2000, p23

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ التأكد من استخدام أدوات مناسبة لمراقبة التفويض فيما يخص الأنظمة البنكية الالكترونية وقواعد المعلومات والتطبيقات؛
- ✓ اتجاه الإجراءات اللازمة الهادفة لحماية سلامة المعلومات الخاصة بالتعاملات البنكية الالكترونية والمعلومات المرتبطة بها؛
- ✓ ضمان وجود تحقيق واضح لجميع التعاملات البنكية الإليكترونية؛
- ✓ اتجاه الإجراءات اللازمة الكفيلة بالحفاظ على سرية المعلومات البنكية الالكترونية الهامة بما يتناسب مع حساسية المعلومات التي يتم نقلها وتخزينها في قواعد المعلومات.

ثالثا: المبادئ المتعلقة بإدارة المخاطر القانونية والمخاطر المرتبطة بالسمعة:

يتوجب على المؤسسات البنكية أن تراعي:

- ✓ التأكد من الإفصاح على المعلومات الصحيحة على موقع الانترنت الخاص بالبنك بغية السماح للعملاء المحتملين التوصل لاستنتاج واضح حول حمولة هذا البنك والوضع التنظيمي والقانوني له قبل الدخول في تعاملات مصرفية إلكترونية؛
- ✓ اتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بالالتزام بالمتطلبات المتعلقة بخصوصية العملاء في إطار الالتزامات التشريعية والقانونية السائدة في المنطقة التي يقدم فيها هذا البنك منتجاته وخدماته البنكية الإليكترونية؛
- ✓ ضرورة امتلاك البنك للقدرة الفعالة على الاستمرارية في تقديم الخدمات البنكية الالكترونية وامتلاكه لخطط وبدائل في حالات الطوارئ بما يكفل توفر الأنظمة والخدمات البنكية الالكترونية في جميع الأوقات.

المبحث الثاني: مقررات لجنة بازل الثانية

وهو المبحث الثاني من هذا الفصل والذي أردنا من خلاله دراسة أهم ما جاءت به لجنة بازل الثانية كونها نظام رقابي للمخاطر البنكية، وبالرغم من الوسائل التي يستعملها البنك الإلكتروني في تقييم المخاطر والعمل على تجنبها وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على اللجنة من والمحاور الأساسية لها وتقيمها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: لجنة بازل الثانية

سوف نتناول في هذا المطلب إلى تعريف وأهداف وخصائص هذه الجنة بازل الثانية

أولا: تعريف لجنة بازل

تعتبر رأس المال البنك أكثر المصادر للحماية من المخاطر وهي الوسيلة الفعالة للرقابة لأنه يمكن تطبيق معايير رأس المال بصورة موحدة على المؤسسات والتشريعات المختلفة، وذلك أن رأس المال المطلوب له دور في مواجهة مخاطر الأصول واستقرار البنوك وبناء الثقة، خاصة في حالة الأزمات المحتملة أو الفعلية[1]، ومن هذا المنطق تأسيس لجنة بازل للرقابة البنكية في نهاية عام 1974 وهي لجنة استشارية فنية تستند إلى أية اتفاقية دولية، وأنها أنشأت بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، فهي مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة البنكية والدول الصناعية حيث تتألف اللجنة من 11 بلدا(بلجيكا، كندا، فرنسا،ألمانيا، إيطاليا، اليابان،هولندا، السويد ، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية)، ثم انضمت بعد ذلك لوكسمبورغ وإسبانيا وأصبح العدد 13 بلدا، وعادة ما تجتمع هذه اللجنة في مقر بنك للرقابة أربع مرات سنويا، ويساعدها بنك التسويات الدولية Bank for international settlement (bis) عددا من فرق العمل من التقنين لدراسة مختلف جوانب رقابة البنوك وقد تم إنشاء هذه اللجنة وغرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة البنكية بين البنوك وذلك في ثلاثة جوانب وهي[2]:

- ✓ فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة البنكية؛
- ✓ تنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية ومراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة البنكية؛
- ✓ تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز البنكي ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية

[1] طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، مكتبة فهد الوطنية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 2003، ص 102-103.

[2] طبية عبد العزيز ،مرلبمي محمد، **بازل الثانية وسير المخاطر البنكية بالبنوك الجزائرية**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام البنكي الجزائري و ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،11-12 مارس 2008، ص93.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونشر في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية [1]:

- ✓ أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات،كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛
- ✓ تعيين "مسؤول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسية حيث يجب أن تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي؛
- ✓ وضع واستخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
- ✓ ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنوك بما فيها إدارة المخاطر.

ثانيا: اتفاقية بازل الثانية

سبق أن أصدرت لجنة بازل لرقابة البنكية مقررات بشأن تطبيق معيار موحد لرأس المال، يغطي المخاطر التي تواجهها البنوك، وقد وافق محافظو البنوك المركزية لدول الصناعية على هذه المقررات خلال سنة 1988. كما أصدرت اللجنة خلال سنة 1999 مقترحات جديدة لتطوير أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال، أطلق عليه بازل الثانية وطلبت اللجنة أن يتم موافاتها بالتعقيب حتى آخر مارس 2002 تمهيدا لإصدار توصيات نهائية في هذا المجال خلال عام 2002.

ونظرا للانتقادات التي وجهت إلى هذه المقترحات من العديد من البنوك ذات الانتشار الدولي والسلطات الرقابية والجهات المعنية، فقد أصدرت اللجنة مقترحات معدلة خلال سنة 2001 لتتلقى التعقيب عليها في نهاية سنة 2001 إلا أنه نظرا لتكرار بعض الانتقادات فقد أصدرت اللجنة ورقة شبه نهائية بشأن هذا المعيار بحيث تتلقى تعقيبات النهائية عليها في موعد أقصاه 31 يوليو 2003 تمهيدا لإصدارها في شكلها النهائي مع الربع الأخير من عام 2003 على أن يبدأ العمل بها في نهاية 2006 وبالفعل أخذت العديد من بنوك الدول الكبرى الخطوات اللازمة لتنفيذ أحكام الاتفاقية الجديدة، وبذلك تكون بازل الثانية، أكثر مرونة وملائمة لمهمة بازل، وعليه ينبغي تحسين قدرة النظام البنكي الدولي وأن يشرف على البنوك الفردية لتحميل الصدمات المالية في المستقبل.

[1] حسين بالعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في الألفية 03، منافسة –مخاطر تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 07-09 جوان 2005، ص 107.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: مبررات وأهداف اتفاقية بازل الثانية

أ- مبررات اتفاقية بازل الثانية:

تتمثل أهم مبررات اتفاقية بازل الثانية في:

- ✓ عدم مراعاة النظام الحالي؛
- ✓ من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها OECDأوNon-OECD؛
- ✓ تحسين أساليب المتابعة من قبل البنوك لقياس وإدارة المخاطر؛
- ✓ ظهور مخاطر جديدة مثل: مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، مخاطر التشغيل.

ولقد تركت أزمات بعض البنوك خاصة أزمة "بار نجز بنك" سنة 1995، وأزمة "نيويورك" بصمات غائرة على فكرة وجسد القطاعات المالية في العالم، ومثلت الدروس والأخطاء المستفاد منها لكافة أو معظم المستجدات التي طرأت على مقررات بازل الثانية[1].

ب-أهداف اتفاقية بازل الثانية:

نظرا لجهود اتفاقية بازل الثانية التي نتجت عن التطوير والتعديلات أصبحت لها أهداف متعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ تطوير طرق قياس إدارة المخاطر البنكية؛
- ✓ الاتساق بأكبر درجة ممكنة، من حجم رأس المال المطلوب وعدم المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- ✓ تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر؛
- ✓ زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ويجب أن تتاح المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك حيث أنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها؛
- ✓ زيادة معدلات الأمان وسلامة النظام المالي العالمي.

[1] أحمد غنيم، **الأزمات المالية والمصرفية مقررات بازل لرقابة والإشراف على البنوك بازل1 بازل الثانية**، القاهرة ، مصر، 1989، ص42.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضمانا لتحقيق تلك الأهداف أرسلت اللجنة ثلاث دعائم رئيسية لاحتساب رأس المال طبق للمعايير المقترحة وذلك لنمو التالي:

- ✓ **الدعامة الأولى: الحد الأدنى من متطلبات رأس المال:** تحقيق درجة أكبر من التناسب بين رأس المال البنك وأصوله الخطرة من خلال أسلوب مرن وتكون المعايير الجديدة متناسبة مع حجم المخاطر التي تتحملها البنوك ويمكن من السيطرة على مخاطر الائتمان، التوريق ومشتقات الائتمان.
- ✓ **الدعامة الثانية: الفحص الرقابي لكفاية رأس المال:** أي أحكام رقابة الأجهزة الرقابية والإشرافية على مخاطر الائتمان لتأكد من أن بنك لديه نظم داخلية سليمة لتقدير ملائمة رأس ماله لاعتماد على تقييم مخاطرة.
- ✓ **الدعامة الثالثة: انضباط السوق:** من خلال تدعيم عنصرين الشفافية والإفصاح من جانب البنوك بما يكفل القدرة وعلى فهم أفضل للمخاطر التي تواجه البنوك(مخاطر ملاءة رأس المال).

وهذا سنتناوله بتفصيل في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: المحور الأساسية لاتفاقية بازل الثانية

لقد تضمنت اتفاقية بازل الثانية ثلاث محاور أساسية هي:

أولا: المتطلبات الدنيا لرأس المال

يغطى هذا المحور مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل مع تطبيق مناهج وأساليب متنوعة لتقدير أوزان المخاطر ويغطي هذا المحور ملامح هامة جديدة لم يسبق تغطيتها في اتفاقية بازل الأولى مثل مخاطر التشغيل.

ولقد أدخلت اتفاقية بازل الثانية ثلاث أساليب لقياس مخاطر الائتمان هي:

1. الأسلوب النمطي أو المعياري: يعتمد على التصنيفات الائتمانية لمؤسسات التصنيف الائتماني مثل: موديز وساندرد أندبور وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى 6 فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر وفق فئة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التصنيف لكل بنك من البنوك والشركات والدول،وقد تضمن هذا الأسلوب تحديد درجات التعرض لمخاطر قروض التجزئة والقروض العقارية[1].

2. أساليب التقييم الداخلي: يتم استخدامها بمعرفة البنك نفسه بشرط إقرار الأسلوب من السلطة الرقابية[2] وينقسم هذا الأسلوب إلى قسمين:

- الطريقة الأساسية FIRB* تسمح للبنوك بتقدير احتمال التخلف عن السداد لكل عميل ويقوم المراقبون بتقديم المداخلات وتترجم النتائج إلى تقديرات لمبلغ الخسارة المستقبلية المحتملة التي تشكل أسس تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال[3].
- الطريقة المتقدمة AIRB** تسمح للبنك الذي يتوافر له نظام داخلي متطور لتقييم المخاطر بتقديم للمداخلات الأخرى الضرورية.

ويتم وفق الطريقتين الربط بين احتياجات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر الائتمانية، ويتيح كلا الطريقتين قياس لدى التعرض لمخاطر الشركات ومخاطر الدول ومخاطر البنوك.

ثانيا: متابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال

ويقصد بها عمليات المراجعة أو المتابعة من قبل السلطات الرقابية وتستهدف هذه المتابعة للتأكد من كفاية رأس المال بحسب نوعية مخاطر البنك وإستراتيجية المحافظة على المستويات المتطلبة لرأس المال، وفي هذا المجال تقترح اللجنة مراعاة مايلي:

✓ أن تفرض السلطة الرقابية بالدول التي تتسم اقتصادياتها بتقلبات ذات قدر مؤثر، حد أدنى بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المقرر بمعرفة السلطات الرقابية بالدول الأخرى؛

---

[1] أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر البنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2005، ص ص 43-44.

* Foudation Internal rating Based Approach.

[3] سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، ملتقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحركات الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 1415الجزائر، ديسمبر 2002، ص 292.

** Advanced internal Rating Based Approach.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ مطالبة البنوك بأن يتوفر لديها نظام لتقدير مدى كفاية رأس المال بالنسبة لكل سوق أو نوعية نشاط يرتبط به البنك، ومقدرة السلطات الرقابية على تقييم ذلك النظام؛

التداخل الرقابي من خلال وسائل الإنذار المبكر لاكتشاف المصاعب التي أن تواجهها في الوقت المناسب واتخاذ الإجراءات التصحيحية في المرحلة المبكرة لمنع تدهور رأسمال البنك[1].

هذا المحور مبني على أربعة أسس وهي[2]:

المبدأ الأول: يتوجب على البنوك أيكون لديها نظام لتقدير مستوى الرسملة المطلوبة مقارنة بمستوى مخاطرها، بإضافة إلى إستراتيجية واضحة لإبقاء رأس المال عند المستوى المطلوب إذا ازدادت المخاطر .

حيث يجب أن يحتفظ البنك برأس مال يتناسق مع المخاطر المحتملة والبيئة الحالية للعمليات، بمعنى أنه عند تقدير مستوى كفاية رأس المال ، لابد أن تأخذ إدارة البنك في عين الاعتبار المرحلة المعينة من دورة الأعمال التي يعمل فيها البنك التنبؤ بالأحداث أو التغيرات المحتملة في ظروف السوق، والتي يمكن أن يكون لها أثر عكسي على البنك ومن أجل ذلك يتوجب :

- ✓ إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا على عملية تقدير مستوى رأس المال المطلوب؛
- ✓ التقييم السليم لرأس المال؛
- ✓ التقييم الشامل للمخاطر؛
- ✓ الرقابة والتقارير؛
- ✓ المراجعة من جانب الرقابة الداخلية.

المبدأ الثاني: يتوجب على السلطة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها، والتأكد من توفير الإستراتيجية الواجب تطبيقها للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوب، مع اتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.

---

[1] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل الثانية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة الدكتوراه، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2011-2012 ص 117.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفقا لهذا المبدأ يجب أن يقوم المراقبون بإجراءات رقابية مناسبة، إذا لم يكون هناك قبول لنتائج هذه العملية، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة، أنشطة وحجم ودرجة بتطور كل بنك، عدد القيام بعملية المراجعة ويمكن للمراجعة الدورية أن تتضمن مزيجا من:

- ✓ الفحص والتفتيش في الموقع؛
- ✓ مراجعة مكتبية؛
- ✓ مناقشات مع إدارة البنك؛
- ✓ مراجعة أعمال المراجعين الخارجيين؛
- ✓ إعداد تقارير دورية.

المبدأ الثالث: يجب على الجهة الرقابة تتوقع احتفاظ البنوك دوما برأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك نظرا لميل البنوك إلى التقليل دوما من حجم مخاطرها.

قد تفرض الأنشطة البنكية تغيير في نوعية وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، وانعكاساتها على متطلبات رأس مال البنك، كما قد يبدو مكلفا للبنوك زيادة رأس المال في الحالات العاجلة، وخصوصا عند عدم ملائمة ظروف السوق لتمويل الزيادة المطلوبة. وفي هذا الإطار يتوجب على المراقبون إتاحة عدد من الخيارات للالتزام بكفاية رأس المال، وتتضمن هذه الخيارات على سبيل الذكر لا الحصر:

- ✓ التزام البنوك بالالتزام بنسبة معينة من كفاية رأس المال تفوق 8%؛
- ✓ وضع نسب مستهدفة خاصة بالبنك، حسب مخاطرة وقدرة إدارة المخاطر الخاصة به بما لا يقل عن 8%؛
- ✓ تقييم مختلف المراحل الخاصة بأهداف البنك.

المبدأ الرابع: يجب على الجهة في وقت مبكر لتحويل دون أي تدن أو تراجع في حجم رأس المال عن المستوى المطلوب، واتخاذ إجراءات سريعة في حالة عدم المحافظة على هذا المستوى.

يقوم المراقبون بتحديد الخطوات التي يجب إتباعها في حالة انخفاض واقتراب مستوى رأس المال إلى الحد الأدنى. وعلى سبيل المثال فإنه بداية يقوم المراقبون بإلزام البنوك بتشكيل خطة إصلاحية لرأس المال وجدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زمني لها، ويجب أن يقوم المراقبون أيضا بالبحث لمعرفة ما إذا كان رأس المال يعتبر مؤشرا لوجود مشاكل مثل ضعف الإدارة والتي تستلزم إجراءات إصلاحية لها.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة رئيسية بمخاطر التركيز ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الرهنات. وتفرض الدعامة الثانية للاتفاق على المراقبين أن يتمتعوا بالكفاءة والخبرة، وأن يكون عملهم اتفاق وأن يكون خاضعين بدورهم للمساءلة.

ثالثا: انضباط السوق

يقصد بها أن انضباط السوق يقل على تشجيع سلامة البنوك وكفاءتها من خلال التأكد على تعزيز الشفافية وكذلك إتاحة مزيد من المعلومات للمشاركين في السوق تسهم في إمكانية تقييمهم لمدى كفاية رأس مال البنك.

كما تقترح مزيدا من الإفصاح عن هيكل رأس مال البنك، ونوعية مخاطره وحجمها وسياسته المحاسبية المتبعة لتقييم أصوله والتزاماته، وتكوين المخصصات واستراتيجياته لتعامل مع المخاطر ونظام البنك الداخلي لتقدير حجم رأس المال المتطلب[1].

وهناك إفصاح أساسي وإفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية، ويشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية وهي: نظام التطبيق، وتكوين رأس المال، عمليات تقيم وإدارة المخاطر، كفاية رأس المال.

ويمكن إيجازه أهم المقترحات الجديدة التي اعتمدتها اللجنة في هذا الخصوص فيمايلي:

1. تعظيم دور الرقابة الداخلية والخارجية والتقييم من خلال عمل نظام مناسب يضمن كفاية رأس المال داخليا مع توفير الاحتياطات المالية المستقبلية في ضوء حجم المخاطر وخطة العمل؛
2. إمكانية حصول البنك والشركات العاملة في الأسواق الصاعدة على تقييمات أعلى من التقييمات السيادية التي تحصل عليها الدول نفسها التي تعمل بها تلك البنوك والشركات؛
3. إمكانية رفع أوزان مخاطر القروض المنخفضة الجودة من 100% إلى 150%؛

[1] Armand payas, **de Cook a Bale** 2,rue d'économie financier, paris, imprie de Lyon, N°73, 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. ضرورة تدعيم رؤوس أموال البنك في تقديمها لقروض مندة إلا إذا تم تجنب تلك المخاطر بنقلها إلى الخارج عمليات البنك؛
5. إمكانية تخفيض أوزان المخاطر المتعلقة بالقرض طبقا لما يتمتع به من ضمانات وكفالات؛
6. إدراج أنواع جديدة من المخاطر لأول مرة ضمن متطلبات رأس المال مثل: مخاطر التشغيل؛
7. إن عملية الإقراض من قبل البنك، اتسعت لتشمل تقييم البنك للمقترض بوجه خاص وللقطاع الذي يعمل فيه بشكل عام؛
8. تزايد أهمية دور وكالات التقييم من خلال تلك الأنظمة سواء العملاء أو تقييم البنوك ذاتها؛
9. إمكانية تمتع البنوك الكبيرة ذات الأنظمة المتطورة لإدارة المخاطر بمتطلبات رأسمال أقل من تلك المطالبة بها لأقل حجما؛
10. إمكانية السلطات الرقابية المحلية بالتزام أجهزتها البنكية بمعدلات كفاية رأس مال أعلى من الحد الأدنى المطلوب عالميا، إذا رأت ضرورة ذلك؛
11. ضرورة التعاون والتنسيق بين متطلبات لجنة من ناحية والجهات الرقابية من ناحية أخرى بما يكفل لكل الجهات حسن أداء وظائفها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (06)الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل الثانية

المصدر: زبيرعياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل الثانية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه،جامعة أم البواقي، الجزائر،2011-2012، ص121.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: تقييم اتفاقية بازل الثانية

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على الآراء المعارضة والانتقادات التي وجهت لاتفاقية بازل الثانية، كما سنقوم بعرض الآثار المتعلقة بتطبيق ما جاءت به اتفاقية بازل الثانية في الدول النامية.

أولا: مزايا مقررات اتفاقية بازل الثانية

تتمل أهم مزايا اتفاقية لجنة بازل الثانية فيما يلي[1]:

- ✓ المساهمة الفعالة في دعم استقرار النظام البنكي العالمي في تخفيض التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة (خلق منافسة عادلة بين البنوك)؛
- ✓ أعطت اتفاقية بازل الثانية الأولوية للقضية الأساسية في إدارة البنوك وهي قضية إدارة المخاطر التي أصبحت أهم المعالم الرئيسية لاهتمامات البنوك في الوقت الحالي، حيث أن الاتفاقية أعادت الدور الرئيسي للسوق والمتعلق بتقدير المخاطر وتقويمها؛
- ✓ تفعيل وتنظيم عملية الرقابة على معايير كفاية رأس المال في البنوك وجعلها أكثر واقعية، وإعطاء أهمية أكثر للدور الذي تلعبه السلطات الرقابية والإشرافية، ومنحها الأولوية في إصدار التشريعات والقواعد البنكية الملائمة ومن ثم السهر على تطبيقها، مستعينة في ذلك توجيهات وتوصيات الاتفاقية؛
- ✓ مساهمة اتفاقية بازل الثانية في نشر الثقافة البنكية ترتكز على سلامة البنوك والمؤسسات المالية وحسن إدارة المخاطر سواء بين البنوك الدولة الواحدة (داخل الساحة البنكية للدولة) أو بين بنوك الدول المختلفة (داخل الساحة البنكية العالمية) وهو من شأنه إيجاد وتوفير مناخ ملائم لزيادة مردودية البنوك؛
- ✓ جاءت الاتفاقية بنظرة متكاملة للمخاطر، حيث قامت بالإلمام بأكبر عدد ممكن من أنواع المخاطر المتعددة التي يواجهها القطاع المالي والبنكي معا. وما يعزز الثقة في متطلبات الاتفاقية وتصبح بذلك معيار عالمي يستوجب تطبيقه حيث أتت بمنظور جديد يتجاوز حدود الإطار، الأول بإدماج مخاطر الشغل ومراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للبنك، والتحقق من الوفاء بها. وذلك باستخدام لأساليب مختلفة ومتكاملة، بدء يفرض الالتزامات عن طريق القواعد في الدعامة الأولى، إلى توفير المرونة وحسن التقدير للبنوك ولجهات الرقابية من

[1] زبير عياش، مرجع سبق ذكره ص 124.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال المبادئ الاسترشادية في الدعامة الثانية، إلى التأكد على الانضباط السوق من خلال شفافية البيانات البنكية والمالية في الدعامة الثالثة؛

- ✓ التنويع في الأساليب المتاحة لقياس المخاطر من أسلوب أكثر بساطة وأكثر تحكما إلى أسلوب تقيدا وأقرب إلى تقدير السوق، وجعل هذه الأساليب أكثر مرونة مما يسمح بالتطور والتقدم في أساليب إدارة المخاطر لدى البنوك من الأساليب الأكثر بساطة وإلى تلك الأكثر دقة؛
- ✓ تمثل لجنة بازل فرصة حقيقية لبنوك الدول النامية في سبيل تحسين قدرتها في مجال إدارة الائتمان وتقنيات إدارة المخاطر، وممارسة النشاطات البنكية التي تتناسب واحتياجات رأس مالها الاقتصادي؛
- ✓ قامت الاتفاقية بحث البنوك على التعامل مع الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطر وهو ما يساهم في درجة أمان أصول البنك حيث سيقوم البنك بإضافة ضمن تكلفة حيازة الأصول ما يقتضيه احتفاظ برأس المال مقابل؛
- ✓ تعتمد اتفاقية بازل الثانية على مجموعة من الخيارات المتنوعة لكي تتناسب وظروف كل بنك وهيئة إشرافية في كل بلد وذلك بحسب درجة تطور البلد من ناحية، أو حجم عمليات البنك ومستوى نشاطه مع طبيعة الرقابة والإشراف البنكي على المستوى المحلي من ناحية أخرى؛
- ✓ تتميز الاتفاقية بقوة التأثير على مختلف النظم المحلية للرقابة والإشراف على القطاع البنكي بصفة عامة، حيث تتمتع لجنة بازل بالالتزام الأدبي رغم فقدها للالتزام القانوني من خلال إصدارها للقواعد والمعايير الدولية وذلك أنه في حالة عدم تطبيقها من طرف أي بنك يصعب عليها القيام بالاقتراض من الأسواق المالية الدولية.

ثانيا: الآراء المعرضة والانتقادات التي وجهت لاتفاقية بازل الثانية

قام المسؤولون عن وضع القواعد والتشريعات البنكية، خاصة أمريكا الشمالية وأوربا واليابان بمطالبة لجنة بازل للرقابة البنكية تمنحهم فترة أطول لدراسة مقترحة اتفاقية بازل الثانية، الذي أصدرته تلك اللجنة وجدير بالذكر انه سيبدأ العمل به من 2005 وتسند المطالبة في أطول لدراسة الاتفاق المذكور،تتمثل أهم النقاط في مايلي:

- ✓ مخاطر التشغيل: يبدي المسؤولون تخوفا كبيرا في البنوك الكبرى بشأن مطالبة المقترحات الجديدة بتجنب رؤوس الأموال إضافية لمواجهة مخاطر التشغيل ذلك أن أهم الانتقادات الموجهة لاتفاق بازل الثانية في هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصوص عدم تحديده بشكل واضح لتلك المخاطر،عما ترى أن النسبة المقترح تخصيصها من رأس المال البنك الموجهة لمخاطر التشغيل (20%)تعتبر بالغة الارتفاع.

وقد رأى القائمين على الرقابة على البنوك في الاقتصاديات الناشئة أن تجب تخفيض الشريحة المخصصة من رأس المال لتغطية تلك المخاطر بالنسبة للبنوك في هذه الاقتصاديات عن نظيرتها بالنسبة للبنوك في الاقتصاديات المتقدمة، ويستند هذا الرأي إلى أن البنوك في الاقتصاديات الناشئة تطبق أساليب تكنولوجية، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات وابسط وأقل تقدما من الدول المتقدمة.

والاعتماد على تقييم المؤسسات التصنيف الائتماني الدولي كأحد المحددات الرئيسية لتحديد الأوزان النسبية المستخدمة في ترجيح مخاطر أصول البنك: وقد تعرض هذا الاقتراح لعدة انتقادات أن المؤسسات التصنيف الائتماني الدولية قد لا نتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوح الخاص في الاقتصاديات الناشئة.

- ✓ الانضباط في السوق: من ناحية أخرى هناك مخاوف بشأن كيفية الانضباط في السوق عن طريق تدعيم عنصر الشفافية والإفصاح والذي يمثل الدعامة أو الركيزة الثالثة لمعايير بازل الثانية حيث تتضمن كيفية عمل أنظمة التقييم الداخلية للبنوك وضرورة كشف المخاطر الائتمانية[1].
- ✓ يرى البعض أن الاعتماد على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان بالبنوك قد يؤدي إلى تفاقم المخاطر في دورة النشاط الاقتصادي، ففي حالة الانتعاش الاقتصادي تمنح القروض بشروط ميسرة عكس في الركود الاقتصادي، كذلك يؤخذ على السماح بإجراء عمليات التقييم الداخلي صعوبة الحكم الدقيق على مدى سلامة المعايير التي سيتبعها مختلف البنوك[2]؛
- ✓ يرى بعض المعارضين أن وضع مقررات نظامية لرؤوس الأموال البنوك لا يرتبط بما تقوم البنوك بتجنبه فعلا من أموالها رأسمالي، إذا أن البنوك التي تتمتع بإدارة حذرة ليست في حاجة بمشورة لأجهزة الرقابية فيما يتعلق بالاحتفاظ برؤوس أموال احتياطية ضد المخاطر الائتماني؛

[1] لجنة الرقابة لتفعيل اتفاقية بازل الثانية، جريدة المستقبل، الأربعاء 10 تشرين الأول 2007، تاريخ التحميل 12 حزيران، 2009.
HTT/WWW.ALMUSTAKBAL0COM/STORIES.ASPX P STORY ID

[2] بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد الثالث والثلاثون، القاهرة،2001، ص ص 47-48.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ في حالة تطبيق المقترح، يتوقع إنشاء وكالات تصنيف جديدة ولاسيما وكالات تصنيف محلية الأمر الذي يتطلب توافر رقابة شديدة على أداء وكالات التقييم الأجنبية المحلية العاملة في السوق المحلي مع ترشيد منح تراخيص لإنشاء وكالات التصنيف الائتماني ووقع معايير وضوابط؛
- ✓ الحاجة إلى المزيد من الحوافز لدفع البنوك على تبني نظم واجرءات داخلية أكثر تقدما لتقييم المخاطر الائتمانية والسوق والتشغيل؛
- ✓ يستند تحديد أوزان المخاطر على التصنيف الائتماني للمدنين الذي تحدد وكالات التصنيف مختصصة في هذا المجال، والتي تنشر في الدول المتقدمة فالوضع في الدول النامية الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع وزن المخاطر الالتزام على حكومات الدول النامية إلى 100% باعتبارها لم تخضع لتقييم من قبل وكالات التصنيف الائتماني بغض النظر عن مدى جودة الالتزام من عدمه؛
- ✓ يشترط الإطار المقترح أنه لحصول البنك المدين على وزن مخاطر أقل من100% أن تطبق السلطة الوقاية للدولة المسجل ذلك البنك المبادئ الأساسية لتحقيق رقابة بنكية فعالة وهو الأمر الذي يثير التساؤل عن الجهة التي تقرر مدى توافر ذلك الشرط، ونطاق تحقق فعالية الرقابة.

ثالثا:آثار تطبيقات اتفاقية بازل الثانية

تكمن آثار تطبيقات اتفاقية بازل الثانية فيما يلي:

- ✓ التأثيرات على البنوك:
- ✓ الحاجة إلى تطبيق إطار لإدارة مخاطر رأس المال الرقابي والمخاطر التشغيلية؛
- ✓ الحاجة إلى خيار مقاربات المخاطر الائتمانية والتشغيلية مرتبطة بالدعامة الأولى؛
- ✓ الحاجة إلى جمع وتخزين وتحليل معلومات جديدة وشاملة؛
- ✓ الحاجة إلى اعتماد ممارسات جديدة ومحسنة على مستوى المؤسسة.
- ✓ التأثيرات على الزبائن:
- ✓ الحاجة إلى تصنيفات داخلية وخارجية للحصول على الائتمان؛
- ✓ مواجهة شفافية متزايدة لربحية حسابهم؛
- ✓ الحاجة إلى جمع والإفصاح عن معلومات جديدة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ مواجهة احتمال الحصول على خدمة أقل منتجات قياسية ومعدلات فوائد أعلى؛
- ✓ الحصول على معلومات آنية قوية من خلال معايير الإفصاح التي ألزم بازل الثانية البنوك بها؛
- ✓ اكتساب القوة لوضع الحوافز والقيام بإجراءات تأديبية إستباقية وبالتالي المساهمة في تعزيز الاستقرار والشفافية.
- ✓ التأثيرات على وكالات التصنيف:
- ✓ نمو قطاع وكالات التصنيف لحاجة البنوك والمشاركين في الأسواق المالية إلى التصنيف؛
- ✓ المنافسة مع مؤسسات صغيرة وجديدة متحدة ضمن جمعيات معينة، مما سيؤدي إلى تحسين المنافسة وسمعة هذه الوكالات.
- ✓ الاستجابة إلى متطلبات شفافية أعلى في مؤشرات التصنيف.
- ✓ التأثيرات على أسواق رأس المال:
- ✓ التعامل مع التوجيهات المتزايدة نحو التوريق ونمو أسواق المشتقات المالية؛
- ✓ التأثيرات على المؤسسات المالية خارج إطار بازل الثانية:(شركات بطاقات الائتمان ،شركات تمويل المستهلكين، شركات التأمين والتأجير .....الخ).
- ✓ تعمل في أسواق مشتركة مع المؤسسات التي تشملها اتفاقية بازل الثانية ولكن في بيئات رقابية مختلفة؛
- ✓ لا تحتاج إلى الجمع والكشف عن المعلومات كالمؤسسات التي شملها اتفاق بازل الثانية؛
- ✓ تحتاج إلى تحديد أهمية التقيد بمعايير بازل الثانية للمحافظة تنافسها في السوق؛
- ✓ يمكن تقديم خدمات مالية شبيهة وبأسعار أقل من المنافسة[1].

المبحث الثالث: معايير اتفاقية لجنة بازل الثانية لإدارة مخاطر عمليات البنوك الإلكترونية

على غرار التوصيات التي أصدرتها لجنة بازل منذ نشأتها لتعبير عن رأيها في مسائل جاثمة في تلك الفترة أيضا انشغالها بالمخاطر التي تكتنف من يزاول أنشطة البنوك الالكترونية بما أضحت تخلفه من آثار وخيمة على استقرار النظام المالي وصلابته، فأصدرت جملة من المعايير لرقابة البنكية إلى سلطات الرقابة في أنحاء العالم من أجل الاسترشاد بها في وضع قواعد احترازية وبهذا الصدد تقوم بإعطاء الرقابة البنكية بالتركيز على المخاطر

[1] زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص129.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسياق الإدارة السليمة لمخاطر عمليات البنوك الالكترونية وفي الأخير نقوم بتقييم معايير لجنة بازل الثانية لإدارة المخاطر البنكية الإليكترونية.

المطلب الأول: الرقابة البنكية الالكترونية بالتركيز على المخاطر

اهتمت لجنة بازل بدور السلطات الرقابية في تنمية وتشجيع الممارسات الهادفة إلى إدارة المخاطر في البنوك، ومعالجة القصور في أدوات التعامل مع المخاطر، في قيمتها كفاية الأموال الخاصة والالتزام بمتطلبات الإفصاح، فضلا عن وسائل الرقابة الداخلية كالضوابط الداخلية، تعزيز السياسات المتعلقة بالمخصصات ...الخ. فتركز اللجنة على الإشراف الرقابي، الاحترازي كمحور ثان (على غرار كفاية الأموال الخاصة وانضباط السوق) نحو التطبيق السليم لاتفاقية بازل الثانية، وتحث السلطات الرقابية المعنية بتنفيذ معايير بازل الثانية، على تنظيمها البنكي لاستخراج الانحرافات ومن ثم معالجة النقائص في مجال إدارة المخاطر[1].

وعندما نتكلم عن الرقابة على البنوك فإننا نتكلم عن الرقابة البنكية، وهي رقابة تمارس من طرف جهات من خارج البنك تابعة للبنك المركزي أو السلطة النقدية للدولة، بحيث تقوم هذه السلطات الرقابية بمهمة متابعة امتثال البنوك للأوامر والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والهيئات التابعة له ومن ثم معالجة التجاوزات المسجلة بحكم القانون أو بحكم التنظيم، وكذا فتح أبواب الحوار مع البنوك للبحث في القضايا التي تعرقل السير الحسن للمؤسسة البنكية أو تحد من فعالية لجنة الرقابة أو لمعالجة أي قصور في التنظيم الاحترازي بفعل المحيط البنكي، ثم اتخاذ إجراءات مناسبة وسريعة لتصحيح الوضع[2] ، مثلا تعتمد سلطة الرقابة إستراتيجية بعد تقييم الاحتياجات المالية لمواجهة المخاطر، مفادها العناية بالبنوك بشكل (profil) محدد من المخاطر الإجمالية أو لاحتلالها موقعا حساسا أو لمزاولتها نشاطا هاما في الاقتصاد الوطني، فمن بين التعليمات التي تطلقها اتجاه بنك أو تنظيم مصرفي إطار الرقابة البنكية[3]

أولا:إعداد السياسات وتنفيذ الإجراءات: تصدر السلطات الرقابية ترتيبات تحكم السياسات التي تنتهجها إدارة البنك لتغطية مخاطر أنشطته، والتحقيق فيما بعد من امتثال البنك لهذه المتطلبات، ومن أهم الممارسات التي

[1] إبراهيم الكرسالة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مارس الثانية006، ص 47 .
[2] نفس المرجع سابق الذكر، ص ص 02-03.
[3] نفس المرجع السابق الذكر، ص ص 44-47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتطلبها السياسة الأمنية إعداد برنامج شامل أو تطوير برنامج حالي، بحيث يأخذ بعين الاعتبار العمليات البنكية الالكترونية الجديدة، ويحدد بالتفصيل المسؤوليات والمهام لجميع الأطراف، بالإضافة إلى التدابير التي سيقوم بها البنك في حال خرق الخطوط الأمنية وهذا يتطلب ضمن ترتيبات المعالجة تقديرات تكلفة الاختراق وموافاة مجلس الإدارة دوريا بدرجات المخاطر المترتبة عن هذا النشاط.

ثانيا: كثافة المعلومات وقنوات تدفقها: تقوم سلطات الرقابة بتقييم أنظمة المعلومات وأنظمة التقارير أو التوثيق لدى المؤسسة البنكية بغرض تحديد، مواطن الضعف التي تؤدي إلى تشويه أداء المهام الملقاة على عاتق الإدارات العليا والتنفيذية وانحراف القرارات.

ثالثا: النزاعات بين الأطراف ذات العلاقة: ضمن متطلبات الحكومة أي الإدارة الرشيدة للبنوك، بتعيين سلطات الرقابة دعم البنك في ضبط العلاقات مع الأطراف ذات الصلة به، يتوضح لكل جهة ما عليها من واجبات لتنال ما لها من حقوق، أو تجنب المؤسسة تضارب المصالح وتوجيه القرارات خصوصا الإستراتجية نحو مآرب شخصية، بين مجلس الإدارة وكبار المساهمين، المقترضين، الجهاز التنفيذي، علاوة على المدققين الداخليين والخارجيين.

رابعا: دور مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي ومسؤولياته اتجاه سلطة الرقابة:

- ✓ دور مجلس الإدارة ومسؤولياته اتجاه سلطة الرقابة: تقع مسؤولية إدارة البنك بشكل أساسي على مجلس الإدارة، تتمثل مهمته في رسم السياسات وإقرار النظم والتأكد من سلامة تنفيذها والمحافظة على حقوق المودعين وأملاك البنك، وبتالي هو المسؤول الأول أمام السلطات الرقابية عن أداء البنك ونتائجه، لاسيما متانة المركز المالي وشفافية المعلومات المصرح بها إلى سلطات الرقابة، بما في ذلك إشعارهم بمرشحين لعضوية مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية والتعيين، لذا يتعين عليه المصادقة على إستراتيجية البنك في تقديم خدمات مصرفية إليكترونية إلى جانب الموافقة على سياسات الإدارة التنفيذية في إدارة المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق لجان متخصصة تابعة له.
- ✓ دور الجهاز التنفيذي ومسؤولياته اتجاه سلطة الرقابة: تعمل السلطات الرقابية على إملاء الشروط الواجب توفرها في الموارد البشرية التي تتولى مسؤوليات الإدارة التنفيذية في البنك، من بين ذلك: الكفاءة العملية والأهلية العلمية، السمعة الجيدة والخبرة المناسبة،الأمانة،خلوه من السوابق العدلية...الخ، من ناحية أخرى كفرض جملة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المتطلبات على البنوك تحكم أفعال الإدارة التنفيذية نحو تصريف شؤون البنك وفق السياسات المرسومة من قبل مجلس إدارته في ظل الالتزام بجميع القوانين: نحو نوع العلاقة بين هذه الإدارة المفتشين الذين ترسلهم السلطات الرقابية نحو التقارير الاحترازية والإحصائية المطلوبة من قبل مجلس الإدارة أو السلطات الرقابية...وهكذا.

خامسا: توجيه أعمال المدققين الداخلين والخارجيين: يتعين على السلطات الرقابية تشجيع البنوك من خلال معايير تصدرها حول المدقق الداخلي وأعمال المدقق الخارجي، من شأنها تنظيم تعيين المدققين ومسؤولياتهم (المهنية، المدنية والجزائية) وعلاقاتهم بالسلطات الرقابية، بشكل يكفل الحياد والموضوعية في تبعية دائرة التدقيق إلى مجلس الإدارة، ويضمن إضافة إلى ذلكم استقلالية المدقق في أداء مهمته عن إدارة البنك وحتى عن ضغوط المساهمين، وبالرغم من أن القوانين تفرض تعيين مدقق خارجي فأكثر على المؤسسات، إلا أنه في قطاع البنوك يتعين الحصول على موافقة السلطة الرقابية المختصة إلى جانب قرار الجمعية العمومية، ويحق لسلطات الرقابية الحصول منه على أي بيانات أو إيضاحات لازمة مع الحق في أن تكلفة مهام تراها ضرورية على البنك المعني لإغراض رقابية، في حين يخول له الرجوع إلى السلطات الرقابية ضمن متطلبات العمل.

وفي جميع الأحوال، تدعو لجنة بازل الثانية، أن توفر قوانين البلاد إلى سلطات الرقابة هامشا ملائما من الاستقلالية وكذا إمكانيات كافية سواء مالية أو بشرية أو مادية أو تقنية من أجل أداء مهامها على أكمل وجه والهدف من إسناد الرقابة البنكية إلى هيئات محددة تابعة للبنك المركزي أو السلطات النقدية، في أغلب الدول هو سد مخاطر الوقوع في التضارب بين الرقابة على البنوك والسياسة النقدية التي قد تؤدي إلى أثار وخيمة على الحياة الاقتصادية للوطن، وبوجود هذا الجهاز الرقابي الذي يوفر على البنك المركزي جهدا كبيرا في الإشراف على أعمال البنوك، بحيث يصبح دوره الإطلاع على تقييمات اللجان الرقابية لصياغة التوجيهات الملائمة إلى التنظيم البنكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: سياق الإدارة السليمة لمخاطر العمليات البنكية الالكترونية:

جميع الترتيبات الإدارية والممارسات التي تهدف إلى حماية أصول البنك وأرباحه من خلال تدنية احتمالات الخسائر وآثارها إلى أقل مستوى ممكن، وليس الغرض من إدارة المخاطر هو تجنبها لأن ذلك أمر مستحيل، ولكن القصد هو التعرف على وجودها وتحديد هويتها وقياسها ومن ثم وضع الأنظمة الكفيلة بضبطها (الاحتواء أو الاستئصال أو الحد منها أو من شدتها) أو مضادة لها، بمعنى آخر التي تشمل أساليب وتقنيات وقائية وأخرى علاجية، المقبول لدى لجنة بازل الثانية.

الشكل رقم (07): أدوات إدارة المخاطر.

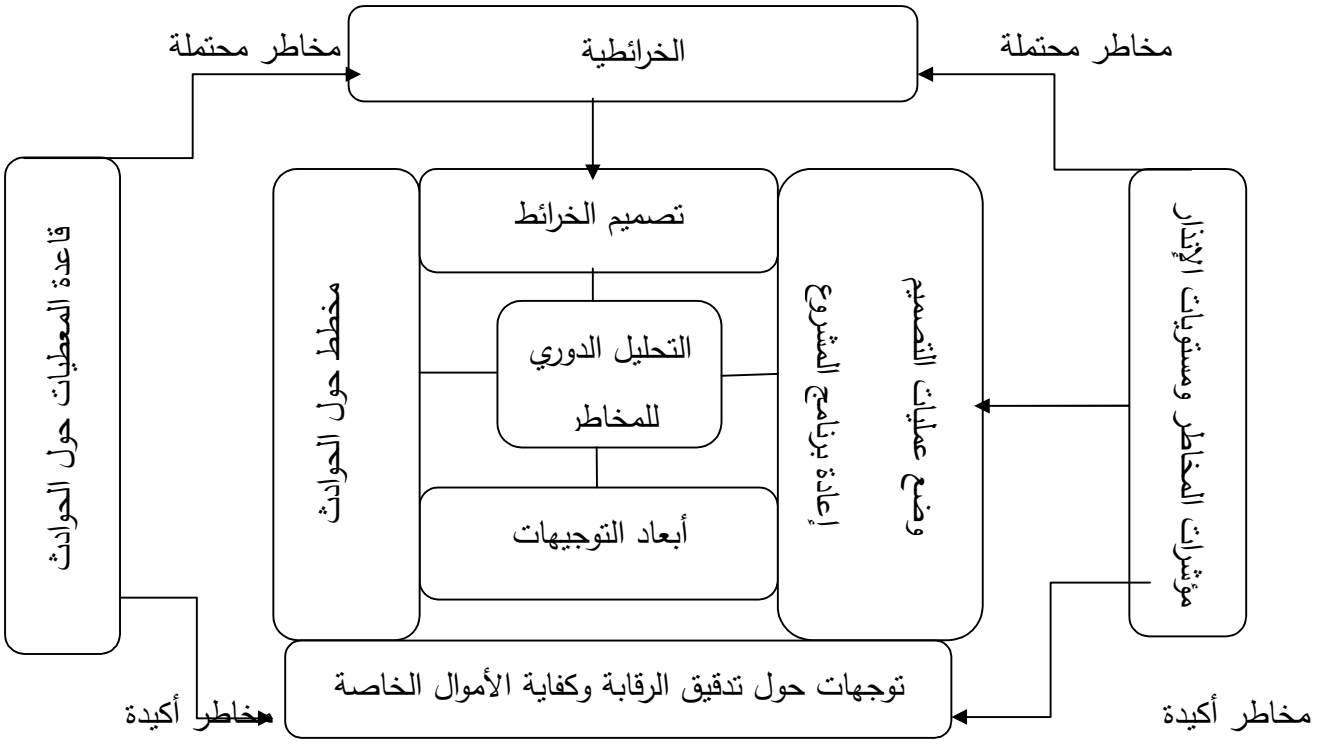

Souce :Institut banque et assurance pour la qualité, « **la démarche de qualité et les risques opérationnels** » IBAQ, Paris, octobre 2004, p 67.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: التحقق وتحديد هوية المخاطر ومصادر الضرر:

تعمل هذه القاعدة بمقتضى السعي إلى الكمال في تحقيق الأهداف، لذا التحديد هو اكتشاف التفاوت بين ما هو منجز وما هو متوقع، نتيجة عوامل تنقله من الربح إلى الخسارة، منها عوامل داخلية مثل:هيكل البنك، طبيعة الأنشطة، نوعية الموارد البشرية وتعديل التنظيم والأنظمة، عوامل خارجية مثل: احتدام المنافسة والصدمات التي تمس القطاع البنكي، التقدم التكنولوجي، وكدا لاحتلالها موقع الأساس لتحضير معايير احترازية ضد المخاطرة ونظام لمخطط ملائم يسهر على متابعة تحركات المخاطر والتحكم فيها.

ثانيا: قياس المخاطر:

لأجل رصد دقيق وجيد لمسار المخاطر، ومن ثم حشد الموارد الضرورية لإدارتها، يمكن الاستعانة بأدوات التقييم الآتية:

- ✓ التقييم الذاتي: يقوم بإعداد قائمة بالعناصر القابلة إلى المخاطر (مثلا: القيادة، العمال، الزبائن، الإستراتيجية والعمليات، الموارد الأخرى، نتائج الشركة) وقياس مدى التغيرات الحاملة للخسائر بواسطة مصفوفة محتواة في جدول القيادة، يمكن من تحويل القياسات الكيفية إلى تقييمات كمية للمخاطرة المترتبة من نشاط يأخذ أولا بعين الاعتبار أدوات التلطيف، بحيث المدركات في هذا الجدول تعين البنك على تخصيص رأس المال الاقتصادي لحماية من هذا الصنف من المخاطر.
- ✓ الخرائطية (cartography) :تحديد أصل الضعف ومكامن التضرر ووصف الحالة حسب الوحدات المتنوعة للبنك أو بدلالة وظائفه التنظيمية أو وفق سلاسل العمليات، تمكن الإدارة على أساس الإحداثيات من مباشرة الأفعال الملائمة بعد ترتيب الأولويات، هذه العملية تعتمد بشكل جوهري على نتائج القياس ودلالة مؤشرات المخاطرة.
- ✓ مؤشرات المخاطر indicateurs of risque: هي إحصائيات أو مقاييس متنوعة، غالبا ما تكون ذات طبيعة مالية، والتي يمكن أن تعطي فكرة دقيقة حول تعرض البنك إلى المخاطر، هذه المؤشرات يعاد النظر فيها دوريا (كل شهر أو كل فصل) لإنذار البنك بتغيرات حاملة لخسائر، من بينها مثلا: عدد العمليات غير منجزة، معدل دورات اليد العاملة، تكرار أو جسامة الأخطاء والسهو.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ تقدير حجم المخاطرة: quantification: تتبع بعض المؤسسات البنكية هذه المقاربة لتقدير تعرضها إلى المخاطرة من خلال استخدام أدوات مثل: السلاسل الزمنية حول الخسائر يمكن أن تزود بمعلومات نافعة لأجل تقييم التعرض وإعداد السياسة الكفيلة بقبول لتخفيف من هذه المخاطر، وسيلة نافعة لاستغلال هذه المعلومات تتمثل في وضع إطار يسمح بمتابعة وتقييم خصائص حالات الخسارة (التكرار، الجسامة وجميع المعلومات وثقة الصلة بالموضوع) كذلك بعض المؤسسات تزاوج بين بياناتها الداخلية وحول الخسائر مع البيانات الخارجية لاستنباط العوامل المسببة للمخاطر وتقييمها بعد تحليل مختلف السيناريوهات.

ثالثا: المتابعة:

من أجل إدارة ديناميكية، يتعين تأسيس نظام متابعة منظم على دورات مكيفة مع تكرار وطبيعة التغيرات في المحيط العملياتي يكشف ويجري تصحيح فوري للنقائص الموجودة في سياسات إجراءات وعمليات البنك، إضافة إلى تهيئة مؤشرات متقدمة للتنبيه إلى المخاطر والبحث عن الأساليب الفنية لاكتشاف المصادر المحتملة التي تدفع إلى تطوير الخسائر أو وجودها.

رابعا: السيطرة أو التخفيف من المخاطر:

من المعلوم أن الانشغال الذي فحواه الحيلة المناسبة لدرء المخاطر هو محور الإدارة السليمة وأيضا أنه كلما استثمر البنك في أنشطة جديدة أو طور أنشطة تقليدية كلما ارتفعت احتمالات تعرضه للمخاطر، لأن البعض منها قد تلازمه خسارة ذات تكرار قليل لكنها جسيمة النتائج، فانطلاقا من متابعة الميل وترصد تحركات المخاطر يبني البنك، في إدارة المخاطرة في مستوى معين أو استئصالها بحذف النشاط أو عدم الخوض فيه، الثاني التخفيف atténuation من آثارها نظرا لطبيعة المخاطرة (الكوارث الطبيعية غير قابلة للسيطرة مثلا) أو التطلع إلى أهداف كامنة، وراء نشاط لا يمكن الاستغناء عنه، من خلال أدوات مناسبة (الضمانات، المخصصات، أمن الأنظمة، تدريب الموارد البشرية، اتفاقيات المقاصة...)، ولا يخلي إدارة البنك من المسؤولية باستخدام هذه الأدوات موازاة مع واجب الرعاية بنظام الرقابة الداخلية وتكريس وظيفة التحقيق الداخلي، خصوصا على المحيط التشغيلي على غرار التركيب المحاسبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: خطط النجدة:

من تمام معالجة قضية المخاطر، وضع خطط القصد منها بعث استغلال أصول البنك واستئناف أنشطة حال التعطل أو العطب، ذلك أن ثمن التوقف نقيصة من الوقت وبالتالي من أرباح البنك، وأحيانا تتوقف قدرة البنك في اغتنام الفرص على القدرة على استعادة الأرشيف (الإليكتروني والمادي) واستقدام الخدمة العطلة فورا، وأبعد من هذا استحضار اليقظة بتكييف دوري للبرامج المعدة بغرض الاستمرار والاستئناف وتجنب الوقوع في حالة اضطراب في النشاط، حسب سيناريوهات معقولة[1].

المطلب الثالث: تقييم معايير لجنة بازل الثانية لإدارة مخاطر عمليات البنوك الالكترونية

لقد أصبحت لجنة البنوك على إدارة المخاطر أمر حاسم في تحقيق الميزة التنافسية، ومن ناحية أخرى تأكد التجارب أن هذا الأمر هو الساهم الرئيسي في تعزيز المتانة المالية للمؤسسة وسلامتها من الناحية المالية، ثم يتراكب بين الوحدات الاقتصادية لينجر عنه في الأخير استقرار النظام البنكي ومع أسلوب وضع القواعد والمعايير في مختلف المجالات من أهم ملامح العلاقة الدولية الراهنة، أصبحت إقرار معايير موحدة تكون ملزمة لكافة البنوك العاملة على المستوى الدولي أو حتى المحلي من أهم اهتمامات لجنة بازل للرقابة البنكية، مع العلم أن أحكامها ليست معايير إلزامية وإنما مقترحات استمدت صفة معايير أدبيا أو معنويا بالنظر إلى احترام المجتمع المالي الدولي لأعمالها كونها جادة فيما تسعى إليه وإن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تضطلع به اللجنة في إدارة مخاطر البنوك لخدمة عدد من الوظائف الحيوية لهذه البنوك نذكر على سبيل المثال:

- ✓ المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تحديد خطة وسياسة عمل.
- ✓ تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- ✓ تطوير إدارة محافظ الأنشطة البنكية الالكترونية من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر العوائد.

[1] إبراهيم الكرسانة، **أطرق أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، مارس 2006، ص، 47.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحاتها الجديدة (اتفاقية بازل الثانية) والذي يشمل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي وعملي، حيث أن المتطلبات الجديدة لهذه اللجنة تعتمد على القدرة على القياس ومتابعة التحكم في معدلات الخسائر المتوقعة، المنبثقة عن مزاولة العمل البنكي لهذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال، بخلاف المخاطر التي يشملها الاتفاق الحالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل

إن الصناعة البنكية وما تتطلبه من مبادئ للإدارة والرقابة عليها قد عرفت تطورا من خلال ربع القرن المنصرم، وقد لعبت لجنة بازل الثانية لرقابة البنكية دورا رائدا في تقنين العديد من هذه التطورات، فأصدرت عدة وثائق متعلقة بمبادئ الإدارة السليمة للبنوك والرقابة الفعالة عليها وهذا نظرا لتطورات هامة سواء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو أساليب الإدارة المالية ومن أجل هذا قامت اتفاقية بازل الثانية بوضع أساليب إدارة المخاطر وبما يحقق سلامة البنوك الالكترونية واستقرار القطاع البنكي في مجموعة، فلم تقتصر لجنة الثانية بازل على إعادة النظر في مستلزمات رأس المال بإعادة مفهوم المخاطر إلى السوق بل تضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع بشكل عام، ولم يقتصر الأمر على مجرد إعادة النظر في الحدود الدنيا لكفاية رأس المال وهو ما تضمنته الدعامة الأولى من هذه الاتفاقية أما الدعامة الثانية فتضمنت عمليات المراجعة والرقابة وكذا الدعامة الثالثة فتولت انضباط السوق .

وعلى الرغم من حرص الكثير من دول العالم عن تطبيق مقررات لجنة بازل (لكونها معايير مصادق عليها دوليا) إلا أن هذه اللجنة لا تمتلك صلاحيات قانونية لفرض توصيتها على الدول ولو كانت دول الأعضاء في اللجنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيـــــد:

ساعدت الصيرفة الالكترونية البنوك على تميز منتجاتها وخدماتها في البيئة التنافسية، إلا أنها لا تخلو من المخاطر، وعليه أصبح النظام البنكي الحالي الجزائري ملزم بمسايرة التطورات التكنولوجية الحاصلة على المستوى العالمي.

ومن هذا المنطلق قمنا بدراسة ميدانية على مستوى وكالة بنك الجزائر الخارجي –أم البواقي (051)–تخص إدارة مخاطر عمليات البنك الالكترونية وفق معايير بازل 2 الدولية، وذلك من خلال تعرضنا في المبحث الأول تقديم عرض عام للوكالة، وفي المبحث الثاني الخدمات الالكترونية التي تقدمها، أما في المبحث الثالث إلى إدارة مخاطر العمليات البنك وفق لمعايير بازل 2 الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:عرض عام لوكالة بنك الجزائر الخارجي أم البواقي–051–

نقوم في هذا المبحث بتقديم عرض عام لوكالة بنك الجزائر الخارجي أم البواقي –051– من خلال وظائفه وأهدافه وهيكل التنظيمي للوكالة.

المطلب الأول: دراسة تعريفية لوكالة بنك الجزائر الخارجي أم البواقي –051–

على اثر السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر بعد الاستقلال والمعتمدة أساسا على الصناعات الثقيلة ومبادرات الصناعة كان يجب عليها البحث عن ممول لكل هذا، لذلك قامت بإنشاء مجموعة من المؤسسات المصرفية، ومن بينها البنك الجزائر الخارجي.

أولا: تعريف بالوكالة

هو بنك كباقي البنوك تم إنشاءه في 29 أكتوبر 1979، فهو يتعامل مع أشخاص معنويين وطبيعيين تخضع لقواعد القانون التجاري، وكالة بنك الجزائر الخارجي يساهم في تسيير المعلومات التجارية للمؤسسات حتى تسمح لهم بالشراء والبيع في أحسن الظروف.

وكالة البنك الجزائر الخارجي بأم البواقي –051– هي واحدة من بين الوكالات التابع للمديرية الجهوية بقسنطينة، تأسست بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية.

يحتل البنك الجزائر الخارجي بأم البواقي منطقة إستراتيجية هامة بالولاية وذلك بحي أول نوفمبر 1954، وهو يتوسط مجموعة من المؤسسات الوطنية أهمها: الشركة الوطنية للتأمين، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري[1].

ثانيا:مهام ونشاط الوكالة

تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها مايلي:

- ✓ استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص؛

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك محل الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك، المتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك؛
- ✓ يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة؛
- ✓ توزيع رؤوس الأموال للأفراد ومراقبة استعمالها؛
- ✓ يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتساب، الخصم، شراء الأوراق التجارية، ...الخ؛
- ✓ يقوم البنك التراسل مع البنوك الأخرى؛
- ✓ تمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية، استقبال وديعة مبالغ السندات، استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، سند لأمر، الشيك، فواتير، أو وثائق موال من العمليات التالية: البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين ؛
- ✓ العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والقيام بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر وبالخارج وبأي شكل من الأشكال؛

الوكالة تقوم بجميع المهام مهما كانت شكلها، والتي لها فوائد متعلقة بالمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها وتطوير الأعمال الخاصة بها[1].

المطلب الثاني: وظائف الوكالة وأهدافها

نقوم في هذا المطلب بعرض بعض الوظائف الوكالة وأهدافها.

أولا: وظائف الوكالة

من بين الوظائف التي تقوم بها الوكالة نجملها في مايلي:

- ✓ تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى؛
- ✓ بالإضافة إلى تمويلاتها الخاصة فإنها تتدخل بضمانها الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقات القرض مع المراسلين الأجانب لترقية الصفقات التجارية مع الدول أخرى،

[1] وثائق مقدمة من طرف البنك محل الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ تشارك في كل نظام أو مؤسسة تأمين القرض لتعامل الخارجي ويمكن لها أن تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارجية؛
- ✓ يمكنها التنفيذ كل العمليات البنكية الداخلية والخارجية التي تلائم موضوعها وذلك في إطار القوانين السارية المفعول؛
- ✓ يجمع القروض على المدى القصير والمتوسط والطويل؛
- ✓ يقد الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن.

ثانيا: أهداف بنك الجزائر الخارجي أم البواقي –051–

للبنك الجزائر الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها ومن أهمها مايلي:

- ✓ تحقيق وتشجيع وتمويل العمليات التجارة الخارجية مع باقي بلدان العالم؛
- ✓ تسهيل تنمية الإصلاحات الاقتصادية بين الجزائر والخارج؛
- ✓ يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية؛
- ✓ توفير مناصب الشغل من خلال تقديم القروض للشباب وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة أو الإنقاص من حدتها؛
- ✓ نشر العي الادخاري لتحقيق أكبر مصدر للتمويل.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الجزائر الخارجي أم البواقي –051–

لقد قمنا بالجانب التطبيقي في وكالة بنك الجزائر الخارجي لولاية أم البواقي –051– هذه المؤسسة المنشأة في 29 أكتوبر 1979 تحت دليل رقم–051– يشرف عليها الفرع الجهوي للجزائر العاصمة يترأسها مدير.

أولا: الهيكل التنظيمي

نوضح هيكلها التنظيمي كالآتي

أما مهام الوكالة فهي تعتبر مشتقات من البنك الجزائر الخارجي المنصوص عليها في القانون المؤسس للبنك حيث يكون هناك تعامل مع البنوك والجمهور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل 08: الشكل التنظيمي للوكالة وأغلب مهامها

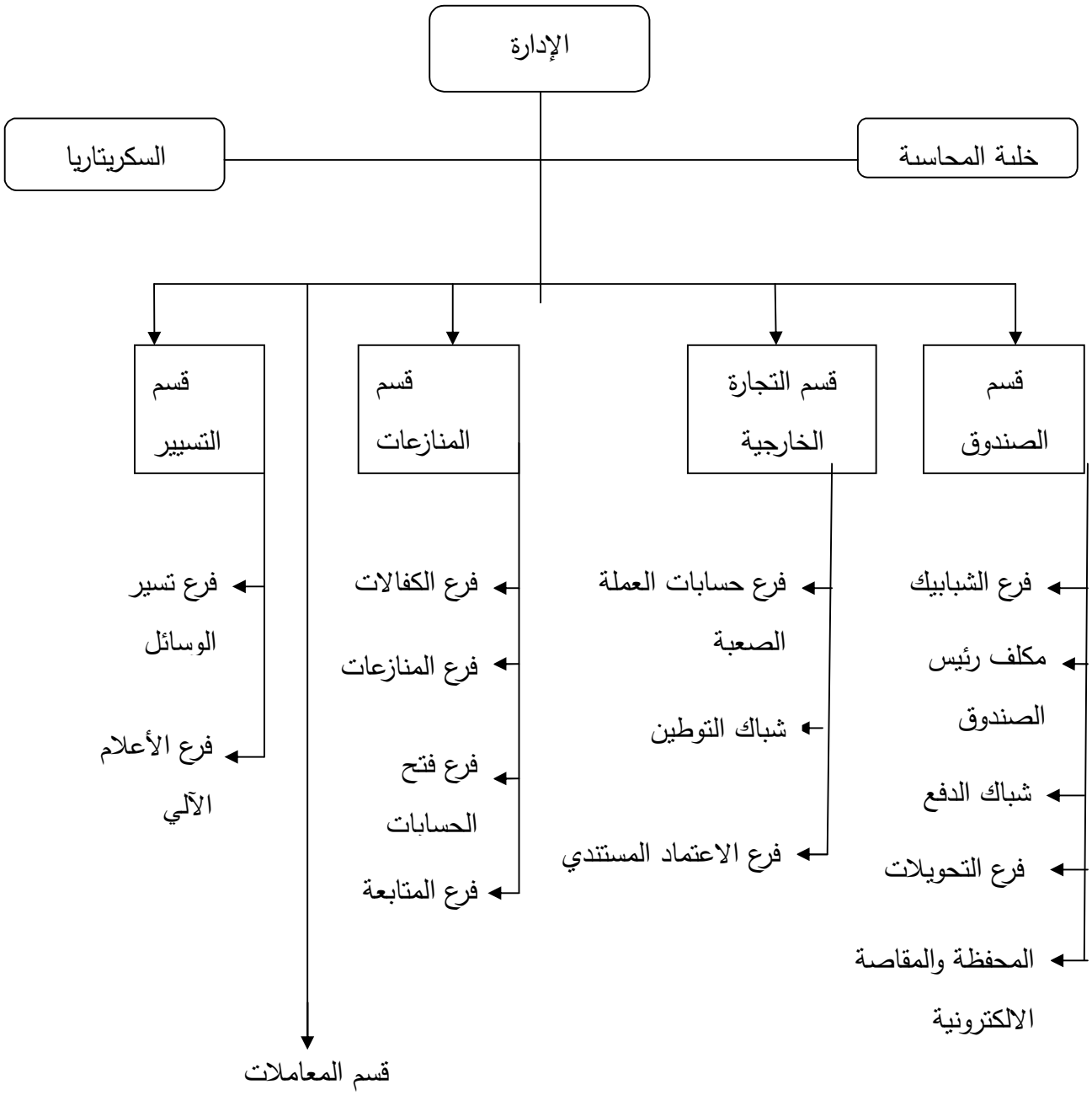

المصدر: بناءا على الوثائق تم الحصول عليها من طرف مديرية البنك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مهام كل مصلحة

نوجز مهام كل مصلحة في الوكالة التي تعتبر مستوحات من البنك الجزائر الخارجي المنصوص عليها في القانون المؤسس للبنك[1].

1) مصلحة التجارة الخارجية: تتعامل هذه المصلحة بالعملة الصعبة وتتمثل ووظائفها في:

- ✓ سحب وإيداع العملات الأجنبية وتنفيذ عمليات التحويل؛
- ✓ تسديد العقود؛
- ✓ متابعة عملية الاستيراد والتصدير؛
- ✓ منح الإعتمادات وتسليم المستندات؛

2) مصلحة الصندوق: تتمثل وظائفها في:

- ✓ استقبال الودائع أين تضمن للزبون تسديد في الوقت المحدد؛
- ✓ تحويل المبالغ المالية إلى أرصدة الأشخاص؛
- ✓ دفع المبالغ؛

3) مصلحة التسيير الإداري: تتمثل وظائفها في:

- ✓ عمليات الجرد؛
- ✓ إعداد ميزانية التسديد وميزانية التجهيز؛
- ✓ تسديد الضرائب الخاصة بالصندوق والضمان الاجتماعي؛
- ✓ تهتم بكل ما يخص الموظفين من ناحية الأجور والعطل؛
- ✓ حفظ النظام العام للمؤسسة؛

4) مصلحة النزاعات:

- ✓ تهتم بحل النزاعات بين البك والأشخاص مثل النزاعات حول عدم تسديد القروض؛
- ✓ متابعة سير القروض الممنوحة؛

5) مصلحة المعاملات مع الزبائن: وذلك ب الأخذ بمطالبهم وتقديم المعلومات لهم؛

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة الصندوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6) السكريتاريا:

- ✓ تسجيل البريد الوارد والصادر؛
- ✓ استقبال المكالمات و تويلها إلى مختلف الفروع؛
- ✓ تسليم الوثائق للمدير من أجل الإمضاء؛
- ✓ حفظ الأسرار؛

7) خلية المحاسبة: وظيفتها ليس لها علاقة بأي فرع من الفروع لكنها مرطبة للبنك الأم بالعاصمة.

المبحث الثاني: الخدمات الالكترونية التي يقدمها بنك الجزائر الخارجي وكالة أم البواقي –051–

سنتعرض في هذا المبحث إلى أهم الخدمات الالكترونية المتاحة في البنك، والإجراءات المتخذة من طرف البنك لتحسين هذه الخدمات، من المقاصة الالكترونية، الشيك الالكتروني والبطاقة البنكية.

المطلب الاول: المقاصة الالكترونية وكيفية عملها

نتعرض في هذا المطلب إلى المقاصة الالكترونية وكيفية عملها في الوكالة.

أولا: نظام المقاصة الالكترونية في الوكالة

أن خدمة المقاصة تسمح بتحويل النقود من حساب العملاء إلى حساب أفراد أو منظمات أخرى في أي فرع لأي بنك مثل: دفع الرواتب الشهرية من حساب صاحب العميل إلى حساب الموظفين.

وقبل التطرق إلى نظام المقاصة الالكترونية علينا إعطاء لمحة عن:

- ✓ الشيك: lecheque

هو عبارة عن نقود كتابية وهو أمر يطلب فيه الساحب من المسحوب عليه دفع مبلغ محدد إلى شخص ثالث هو المستفيد[1].

[1] مقابلة السيد رئس مصلحة الصندوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعبارة أخرى هو ورقة صادرة من البنك يمنحها لأصحاب الودائع الجارية من أجل استعمال حساباتهم، منها يمكن القول أن الشيك هو استعمال نقل الودائع والتي تقتصر على الودائع الجارية فقط، ويمكن استعمال الشيك عن طريق ثلاث طرق وهي:

الشيك العادي: هي وسيلة تحويل نقل الودائع إلى نقد ورقي حيث يخصم البنك قيمة الوديعة لدى الفرد ويعطيه نقود، ولكن هذه الطريقة تعتبر سلبية في الاقتصاد لأنها تعتبر تسرب نقدي عندما تكون النقود خارج القناة البنكية فلا يستطيع البنك المركزي التحكم في الكتلة النقدية في الاقتصاد ولا تستطيع المصلحة الضريبية تحصيل مستحقاتها، وهذه الوسيلة تتوقف على درجة الوعي المصرفي لدى المجتمع.

الشيك المضمون: وهو الشيك يضع عليه البنك توقيع بعد تجميد رصيد الزبون ويستعمل في حالة عدم وجود الثقة بين الاشخاص لذا يجب أن يضمن الشيك من قبل البنك، هذه العملية تسمح بتفادي رجوع الشيك بدون رصيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (09) يبن تحصيل الشيك المضمون عن طريق عملية المقاصة

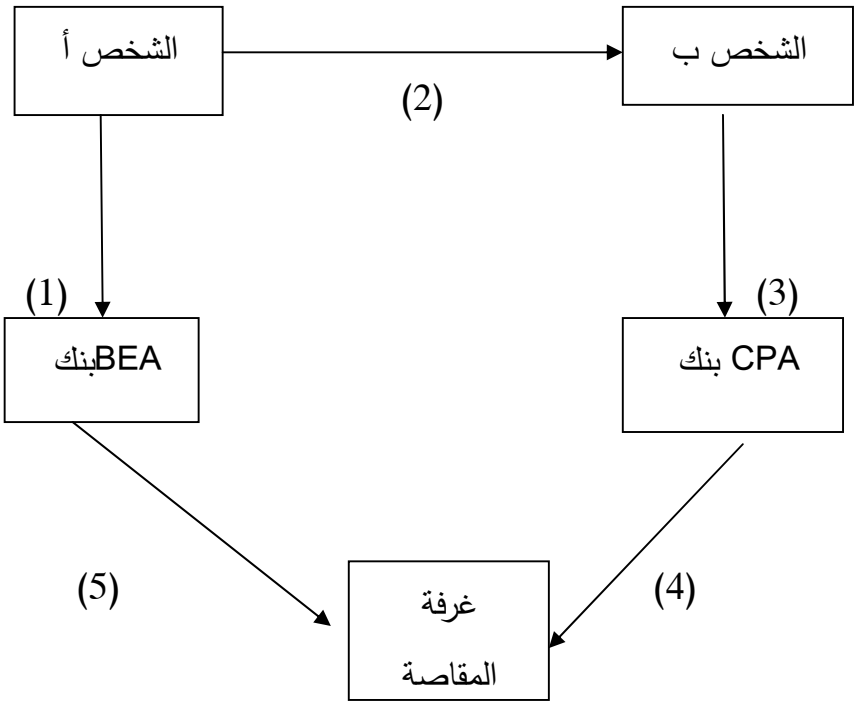

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد عن معلومات المقدمة من طرف رئيس مصلحة الصندوق.

(1)– يذهب الشخص أ الى بنكه ويطلب منه ضمان الشيك

(2)– يجمد البنك BEA قيمة الشيك مسبقا ويخصم عمولته

(3)– يضع البنك ختم الشيك المضمون

(4)– تقوم غرفة المقاصة بتسوية بين البنوك فعملية المقاصة دائما تقضي إلى الرصيد المعدوم.

الشيك المسطر: لا يدفع البنك قيمته نقدا أو يدفع قيمته إلى بنك أخر أي في حساب المستفيد ويتم تسطير الركن الأعلى منه سطرين متوازين ومعناها تفادي تحصيل الشيك من قبل المستفيد مباشرة من صندوق البنك وإنما يمر بعدة مراحل وقبلها يجب معرفة أسباب تسطير الشيك في الاقتصاد:

- ✓ من أجل دفع الأشخاص إلى التعامل بنقد الودائع نقدا جيد (تسرب النقدي)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ محاولة التحكم في المعاملات التجارية ومنع التهرب الضريبي
- ✓ تمكين البنك المركزي من الحصول على معلومات جيدة على الكتلة النقدية وبالتالي تسيير سياسة نقدية حكيمة
- ✓ التعامل يتم من خلال البنوك فقط عن طريق عملية المقاصة.

الشكل رقم (10) يبين تحصيل الشيك المسطر عن طريق المقاصة

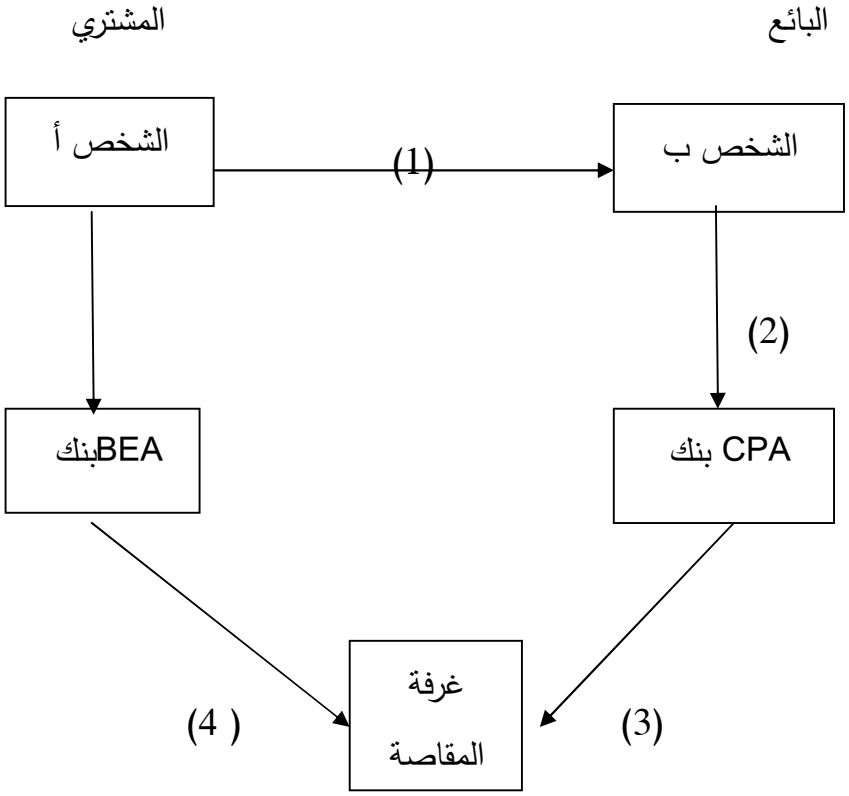

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا عن معلومات المقدمة من رئيس مصلحة الصندوق

(1)– الشخص أ يقدم شيك مسطر لشخص ب

(2)– الشخص ب يقدم الشيك المسطر إلى بنكه بتحصيله

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3)و (4)– يتقابل ممثل BEA مع ممثل CPA بتحصيل الشيك بعد تأكد بنك BEA من وجود المبلغ في الحساب وعند التأكد من وجود المبلغ يدفع قيمة الشيك، وتقوم غرفة المقاصة بتسوية بين البنوك فعملية المقاصة دائما تقضي إلى الرصيد معدوم.

هكذا كانت المقاصة التقليدية تتم بين البنوك، إلا إنها كانت تستغرق وقت طويل وعرضت للاختلاس والتلف والأخطاء...الخ، ومن اجل تفدي هذه الأخيرة قاموا بإدخال نظام المقاصة الالكترونية.

- ✓ نظام المقاصة الالكترونية في الوكالة :

يعرف هذا النظام بنظام الدفع الشامل للبالغ، يعتمد على المعالجة عن بعد للتسوية المعاملات فيما بين البنوك والمؤسسات المالية بصورة آلية، وتحت إشراف وإدارة البنك المركزي ويهدف نظام المقاصة إلى:

- ✓ تألية Automatisation التبادل ما بين البنوك لعمليات الدفع التي ينفذها المتعاملون؛
- ✓ ضمان أمن المبادلات لتفادي مشاكل في المحاسبة؛
- ✓ اختصار الوقت وسهولة التعامل بين البنوك؛
- ✓ تحسين تسير السيولة على مستوى البنوك التجارية؛
- ✓ تفادي الاختلاس أو التلف؛
- ✓ السرعة في تنفيذ العمليات خلال 48 ساعة .

ثانيا: كيفية عمل نظام المقاصة الالكترونية في الوكالة

العمل بالمقاصة الالكترونية بين البنوك يستدعي القيام بتجريد وسائل الدفع المستخدمة من طابعها المادي، بمعنى أن يتم تحويلها من شكلها الرقمي يتناسب مع طبيعة هذا النظام، ومن بين الوسائل التي يقوم بمعالجتها إلكترونيا:

- ✓ الشيكات المسطرة؛
- ✓ التحويلات المالية؛
- ✓ الأوراق التجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يقوم البنك بإرسال الشيكات المسطرة، التحويلات المالية، الأوراق التجارية، إلى DMP*عن طريق برنامج يدعى Numiriese (وهو الذي يقوم بعملية التصوير الشيك من الأمام والخلف)[1]، وبعد تصوير الشيك يتم إرسالها[2].

والهدف من الشيكات المسطرة هو أن يتم تحويل المبلغ من حساب إلى حساب، وبعدها فإن DMP تتأكد من صحة المعلومات المرفقة من حيث:

- ✓ الصورة، إمضاء من الأمام والخلف، رصيد (بالأحرف والأرقام)، رقم حساب العميل...الخ.

فإن تبين أن المعلومات المذكورة أعلاه غير صحيحة تقنيا يقوم النظام برفضها[3]، أما إذا كانت المعلومات صحيحة ترسل إلى البنك المركزي الذي يقوم بدوره إلى إعادة فرزها وإرسالها DMP البنوك المعينة[4].

*-Direction des moyens des paiment.

[1]أنظر الملحق رقم (01) كيفية تصوير في جهاز السكانير.

[2] أنظر الملحق رقم (02) كيفية عمل الإرسال.

[3] أنظر الملحق رقم (03) كيفية إلغاء الشيك

[4] أنظر الملحق رقم (04) كيفية قبول الشيك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (11) يبين آلية المقاصة الالكترونية

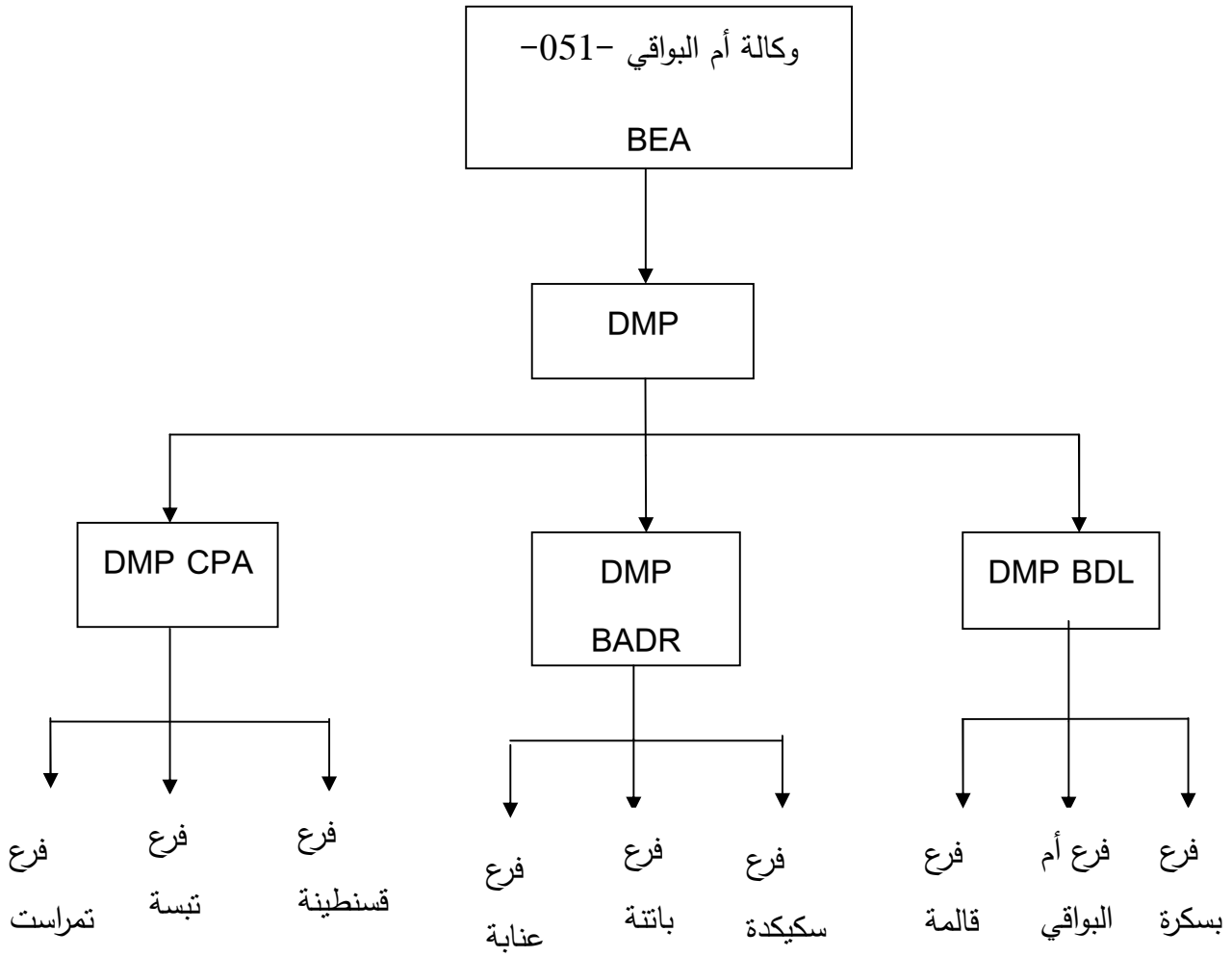

من إعداد الطالبة حسب المعلومات المقدمة من طرف رئيس مصلحة المحفظة.

تمر المقاصة الالكترونية بعدة مراحل [1] هي:

المرحلة الأولى: يتم تسجيل كل من الشيك التي تنتمي الى بنك الجزائر الخارجي، ثم الشيكات التي تنتمي إلى البنوك الأخرى، ثم الأمر بالتحويل، والكمبيالات...الخ.

المرحلة الثانية: يتم تقييد كل العمليات في الحاسوب.

[1] معلومات مقدمة من طرف موظف المقاصة الالكترونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثالثة: مرحلة الفحص إذا كان الشيك أكبر من أو يساوي 5000000 دج يجب أن يوضع الشيك على آلة المسح Scanner ويتم في هذه المرحلة فحص المعلومات المتواجدة من حيث الإمضاء، رقم الحساب،...الخ.

المرحلة الرابعة: مرحلة البعث، بعد عملية الفحص تبعث كل الشيكات إلى DMP مع العلم إذا الشيكات أقل من 50000000دج تبعث معلومات فقط وإذا كانت أكبر 50000000دج تبعث المعلومات وصورة الشيك.

المرحلة الخامسة: مرحلة استقبال البنك BEA كل العمليات التي يرسلها البنك المركزي الخاصة بزبائنه.

المرحلة السادسة: بعد استقبال البنك للعمليات تحول الأموال آليا من حساب الزبون إلى حساب المستفيد، وعادة تتم عملية المقاصة الالكترونية في مدة ثلاث أيام[1].

المطلب الثاني: الشيك الالكتروني في الوكالة

نستعرض في هذا المطلب الى تعريف الشيك الالكتروني وكيفية التعامل مع الشيك الالكتروني.

أولا: الشيك الالكتروني في الوكالة

الشيك الالكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن، وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي من تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه، كما يوفر 50% من رسوم التشغيل مقارنة بالبطاقات البنكية، يتم تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الالكترونية في 48 ساعة فقط مقارنة بالشيكات العادية التي يتم تسويتها في وقت أطول من خلال المقاصة، يقضي على المشاكل التي تواجهها الشيكات العادية كالضياع والتأخير[2].

ثانيا:كيفية التعامل مع الشيك الالكتروني

إن التعامل مع الشيك الالكتروني يشبه نوع ألما خدمة القاصة الالكترونية وبمعنى آخر هي عكس المقاصة الالكترونية، حيث يقوم الزبون بإرسال الشيك إلكترونيا إلى بنكه مثلا بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتأكد من

[1] أنظر الملحق رقم(5)، المخطط العام لنظام المقاصة الالكترونية في الجزائر
[2] معلومات مقدمة من طرف موظف المقاصة الالكترونية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صحة المعلومات والبيانات (الإمضاء، المبلغ بالأحرف الأرقام، رقم الحساب...الخ)، بعد التأكد هذا الأخير من صحة البيانات يقوم بإرسالها إلى DMP بنك الفلاحة والتمنية الريفية، حيث تقوم هذه الأخيرة بدورها بتدقيق صحة المعلومات جيدا ثم ترسلها إلى البنك المركزي، (يقوم البنك المركزي بفرز الشيكات الالكترونية التي وردت إليها وترسل كل شيكات الالكترونية إلى DMP الخاصة بكل بنك)، يرسل البنك المركزي بعد الفرز الشيك الالكتروني إلىDMP بنك الجزائر الخارجي، تقوم هذه الأخيرة بتوزيع الشيكات الواردة إليها إلى فروعها، وفي الأخير تقوم الوكالة بتحويل المبلغ إلى حساب المستفيد[1].

[1] معلومات مقدمة من طرف موظف المقاصة الالكترونية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (12) يبين كيفية التعامل مع الشيك الالكتروني

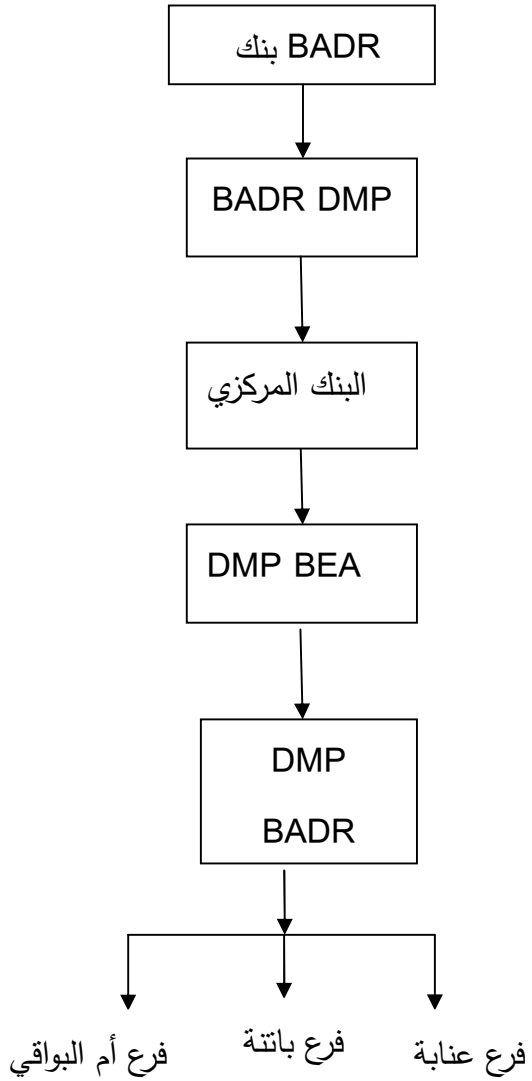

من إعداد الطالبة حسب معلومات مقدمة من طرف موظف المقاصة الالكترونية

المطلب الثالث:البطاقة البنكية وإجراءات الحصول عليها

تعد البطاقات البنكية مظهرا حديثا من الخدمات البنكية، وعلى هذا الأساس نقوم في المطلب بعرض البطاقة البنكية CIB، من خلال تعريفها وإجراءات الحصول عليها.

أولا: البطاقة البنكية CIB في الوكالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعرف البطاقات البنكية على أنها "عبارة عن بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود"، فهي بطاقة بلاستيكية مستطيلة الشكل تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، وشعارها وتوقيع حاملها، وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها، فهي وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية، ولذلك انتشر استعمالها عبر مختلف دول العالم.

بطاقة CIB هي بطاقة وطنية للسحب والدفع يصدرها بنك الجزائر الخارجي وموصولة بشبكة النقد مابين البنوك *RMI، وتقبل التعامل بها من طرف البنوك الأخرى وبريد الجزائر.

وصف البطاقة CIB لبنك الجزائر الخارجي[1]:

- ✓ ففي الأعلى البطاقة اسم وشعار البنك BEA باللغتين العربية والفرنسية؛
- ✓ شريحة الالكترونية Une puce؛
- ✓ عبارة "بطاقة الدفع"؛
- ✓ اسم ولقب حامل البطاقة؛
- ✓ سهم يشير إلى كيفية إدخال البطاقة في الجهاز GAB– DAB–TPE؛
- ✓ تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة؛

توجد نوعين من البطاقة البنكيةCIB العادية والذهبية:

البطاقة العادية Classique: هذا النوع من البطاقة موجهة للعملاء العادين الذين يتمتعون بدخل متوسط نسبيا ولا يميلون إلى إجراءات عمليات كبيرة ويشترط الحصول عليها توفر مايلي:

- ✓ أن يكون حساب العميل بالعملة الوطنية؛
- ✓ أن يتراوح دخله بين 12000–49999دج شهريا؛
- ✓ يتعين على حامل البطاقة أن يترك في حسابه ما يعادل 10% من دخله وذلك في كل الأحوال.

* Réseaux monétique inter bancaire

[1] وثيقة مقدمة من طرف موظف وسائل الدفع الالكترونية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البطاقة الذهبية: وهي موجهة خاصة لتجار ورجال الأعمال التي تفوق أو يعادل دخلهم 500000دج، على أن يكون حساب العميل بالعملة الوطنية، ويمكن له سحب من رصيده ما يعدل 70%من قيمة حسابه وذلك باستعمال أجهزة الصراف الآلي، تتميز هذه البطاقة بالقدرة العالية على تخزين المعلومات والبيانات الشخصية والمالية والمهنية الخاصة بالزبون، يستطيع الزبون استخدامها في عدة مجالات، كما تتوفر على السرية والأمان.

ثانيا: إجراءات الحصول على البطاقة البنكيةCIB في الوكالة

يمكن لأي زبون الحصول على البطاقة CIB بتوفر الشروط الآتية[1]:

- ✓ طلب الزبون للبطاقة؛
- ✓ تقديم الزبون معلومات خاصة به: مهنته، دخله، امتلاكه لحساب...الخ؛
- ✓ يقدم الزبون ملف للبنك يتكون من:
- ✓ شهادة ميلاد أصلية؛
- ✓ صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية؛
- ✓ ملء العقد المقدم من طرف البنك الذي تحتوي على: اسم الوكالة ورقمها، رقم العقد، تاريخ، نوع البطاقة، معلومات خاصة بصاحب الحساب: الاسم، اللقب، العنوان الشخصي، رقم الهاتف، رقم الحساب[2] .
- ✓ بعد موافقة الوكالة على العقد والمعلومات الواردة فيه والمقدمة من طرف الزبون، يرسلها إلى الهيئة النقدية ليشرع في إعداد الكشوفات اللازمة وإتمام العمليات الخاصة بإصدار البطاقة من إدخال للمعلومات في الشريط الممغنط.

وبعد إصدار البطاقة وإرسالها إلى الوكالة عبر البريد تقوم هذه الأخيرة بفحص يتضمن التأكد من:

- ✓ توافق رقم البطاقة مع أرقام العقد؛
- ✓ توافق معلومات البطاقة مع ما هو موجود في العقد؛

[1] معطيات مقدمة من طرف رئيس مصلحة وسائل الدفع
[2] الملحق رقم (06) يبن العقد المقدم من طرف الوكالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ تقوم الوكالة بحفظ كل من البطاقة والرقم السري في خزانة خاصة.
- ✓ لا يمكن الزبون أن يباشر استعمال البطاقة بعد تفعيلها ويكون ذلك بعد التأكد من وصول البطاقة والرقم السري إليه، حيث تقوم الوكالة بإرسال إشعار بالاستلام إلى الهيئة النقدية والتي تحول أمر لتشغيل البطاقة.
- ✓ العمليات على البطاقة CIB:
- ✓ تجديد البطاقة: بحلول تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة تصبح موضوع عملية تجديد تلقائي من طرف بنك الجزائر الخارجي إلا إذا لم يرغب الزبون.
- ✓ يقوم البنك بإرسال رسالة إلى الزبون يذكره فيها بانتهاء صلاحية البطاقة، سواء رغب أولم يرغب في تجديد بطاقته فإنه يقدم بطلب إلى البنك، ففي حالة رغبته في التجديد يقدم طلب التجديد، فيقوم البنك بتسجيل هذا الطلب وإعادة القيام بنفس الترتيبات، وفي حالة لم يرغب فإنه يقوم بنفس الترتيبات من أجل إلغاء وحذف اسم العميل، مع العلم أن مدة صلاحية البطاقة هي سنتين.
- ✓ إذا تعرضت البطاقة لتلف أو السرقة من طرف حاملها فإنه يمكن لزبون حامل البطاقة أن يطلب من الوكالة تعويضه ببطاقة أخرى، وهذا بعد قيامه بإعتراض على السرقة أو ضياع، يقدم الزبون طلبا خطيا لتعويض بطاقته، تقوم الوكالة على إثره بالتأكيد من السجلات والكشوفات ورقم البطاقة...الخ، لتقوم بعد ذلك بإصدار بطاقة جديدة وفق للإجراءات السابقة الذكر والخاصة بإصدار بطاقة جديدة.

كما يمكن لزبون في حالة تغير ظروفه المادية مثلا، أن يطلب من البنك تبديل البطاقة البنكية CIB من العادية إلى ذهبية نظرا إلى زيادة حاجته إلى السيولة، أو العكس.

- ✓ تعطيل البطاقة: تعطيل البطاقة يعني إلغاؤها من التعامل ويكون ذلك عن طريق تخريبها، إلغاء العقد إنشائها.

تخريب البطاقة يمر بمرحلتين: يقوم الكلف بالزبائن في حضور المدير الوكالة بالعمليات التالية:

- ✓ تخريب البطاقة وذلك بقصها على مستوى شريط المغنطيسي باستعمال المقص؛
- ✓ إعداد محضر (PV) لتعطيل البطاقة المكونة من نسختين، يطلب فيه إمضاء الزبون؛
- ✓ وضع عبارة"معطلة" على القائمة الموجودة في جانب البطاقة المرسلة ؛
- ✓ فسخ العقد المنشئ للبطاقة بمقتضى إجراءات الفسخ التي سنذكرها لاحقا؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ ترتيب محضر التعطيل في قائمة حاملي البطاقة .
- ✓ على مستوى الهيئة النقدية بعد استلامها للبطاقة والمحضر الخاص بحاملي البطاقة الذي أعدته الوكالة ، تقوم الهيئة النقدية بإلغاء البطاقة من ملف الحامل للبطاقة وفي الأخير تحول أمر إلى SATIM بالتوقيف النهائي للبطاقة.
- ✓ إجراءات فسخ عقد البطاقة البنكية CIB:
- ✓ المكلف بالزبائن يقدم وجهة نظره في فسخ العقد ويقدمه Banck office يقوم بتسجيل العقد حسب قواعده انطلاقا من وجهة نظر المكلف بالزبائن
- ✓ مصلحة النقود تجرى المبادرة الأولية في الفسخ وتقوم بإبلاغ SATIM بأمر تسجيل فسخ العقد.

ويتحتم على الزبون عند البداية في الإجراءات الفسخ أن يسلم البطاقة إلى الوكالة لإبطال عملها، ونشير هنا إلى أن عملية تعطيل البطاقة وقد تكون بأمر من الزبون وبالتصرف من البنك في بعض الحالات التي فيها ضرورة لذلك كقيام حامل البطاقة بمخالفة.

المبحث الثالث:إدارة مخاطر عمليات الصيرفة الالكترونية وفق لجنة بازل2 الدولية في وكالة BEA أم البواقي(051)

بالرغم من اعتبار الصناعة المصرفية الالكترونية الوجه الأكثر تطور في العمل المصرفي، إلا أنها تظل في المقابل الأشد عرضة للمخاطر، ولهذا قمنا بدراسة المخاطر التي تواجه وكالة بنك الجزائر الخارجي أم البواقي (051)على الواقع وكيفية إدارتها وفق لجنة بازل 2 الدولية مع أن البنك لا يطبقها بشكل مباشر وغير إلزامية وأهم الصعوبات التي تواجه البنك في تطبيق هذه المعايير

المطلب الأول:مخاطر الصيرفة الالكترونية في وكالة بنك الجزائر الخارجي أم البواقي(051)

إن الخطر هو احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال نتائج الأعمال أو الخسارة في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تضعف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة الأعمال من جهة أخرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحسب لجنة بازل2 الدولية فإنه يمكن تقسيم المخاطر المصرفية إلى نوعين: المخاطر المرتبطة بالنشاط الالكتروني والخاطر التقليدية

أولا: المخاطر التقليدية

إضافة إلى المخاطر سابقة الذكر والمرتبطة بالعمل المصرفي الالكتروني يبقى البنك في مواجهة مخاطر أخرى تقليدية وهي:

المخاطر الائتمانية: والتي يعرفها البنك على:

- ✓ عدم قدرة الزبون أو رغبته على سداد التزاماته؛
- ✓ توقف الزبون على سداد الزاماته؛
- ✓ استخدام القرض لتمويل النشاط غير نشاط المقترض؛
- ✓ مواجهة الزبون لالتزامات طارئة (مرض، تسريح من العمل، ...الخ)؛
- ✓ تغير ظروف المنافسة في السوق؛
- ✓ عدم كفاءة موظفين الائتمان وعدم تمكينهم من القيام بدراسة أي عملية بدقة سواء في مرحلة جمع المعلومات ومعالجتها أو في مرحلة أخذ الضمانات اللازمة؛
- ✓ ضف إلى ذلك قيام بعض المسؤولي الائتمان بعض التسهيلات الائتمانية للأقارب أو المعارف.

مخاطر السيولة: وهي المخاطر التي تؤدي إلى تحقيق خسارة نتيجة عدم تمكن البنك من الوفاء بالتزاماته كتسديد الاجور في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم أو تحويل أصوله إلى سيولة لمقابلة هذه الالتزامات بأقل خسارة ممكنة.

المخاطر السوقية: خطر السوق في الواقع يضم مجموعة مخاطر مرتبطة بأوضاع السوق وتسمى بمخاطر سعرية وتضم المخاطر الآتية:

مخاطر سعر الفائدة: وهي المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة والتي تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله خاصة في منح القروض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاطر أسعار الصرف: وهي مخاطر الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف خاصة في عمليات التجارة الخارجية التي يقوم بها البنك وتعني الخسارة المحتملة جراء تغيرات في الصرف العملة الوطنية مع الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم: تنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية.

ثانيا: المخاطر المتعلقة بالنشاط الالكتروني في الوكالة

المخاطر التشغيلية: تتعلق بالعمليات اليومية للبنك والتي تؤدي إلى خسارة مالية نتيجة:

- ✓ سوء استخدام من قبل العملاء Customer risques of service ويحدث ذلك عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين Security précaution وعدم إتباعهم إجراءات التأمين الواجبة؛
- ✓ عدم ملائمة تصميم النظام وأعمال الصيانة أي عدم كفاءة النظام مثل بطئ الأداء؛
- ✓ عدم السرعة في حل هذه المشاكل النظام والصيانة؛
- ✓ نقص في التأمين الكافي لنظام؛
- ✓ الخطأ،التدليس والتزوير، احتيال،اختلاس، تعطيل النظام، أو ممارسة عمل المصرفي بأسلوب غير ملائم...الخ، ويمكن تقسيم إلى المجموعة التالية:

المخاطر الإستراتيجية: Stratégie risk وهي المخاطر التي يكون لها تأثير على إرادات البنك أو رأس ماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو تنفيذ لهذه القرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي ويتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية مثلا اتخاذ المدير قرار خاطئ أو تنفيذ الموظف للقرارات بشكل خاطئ أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، وهذا الأمر قد يلحق بالبنك خسارة أو ضياع فرص بديلة.

المخاطر التنظيمية: تنتج عن عدم احترام التشريعات المنظمة لنشاط البنك والتي تعرض هذا الأخير إلى جزاءات أو غرامات تصل إلى حد سحب الاعتمادات منه ومن ابرز المخاطر التنظيمية: خطر الكشف عن السر المهني الذي يؤدي إلى خسارة محتملة إلى الزبائن وتعرض البنك إلى إجراءات عقابية، كما تشمل المخاطر التنظيمية على خطر معالجة العمليات اليومية البنكية كتضييع البريد، أخطاء في المبالغ...الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المخاطر القانونية: تتعرض البنوك إلى مخاطر قانونية قد يؤدي إلى فقدان جانب من أصولها أو زيادة التزاماتها مقابل الغير، وذلك نتيجة عدم تطبيق القانون أوعدم كفاية المستندات القانونية أو دخول في أنواع جديدة من المعاملات مع عدم وجود قانون ينظم هذه المعاملات.

إن المعاملات المصرفية الالكترونية لها درجة عالية من المخاطر القانونية قد تنشأ نتجة عدم احترام البنوك الأخرى القواعد والتشريعات المنصوص عليها، أو عدم معرفة الموظف القواعد واللوائح، أو غياب نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص التعاملات المصرفية الالكترونية، كالمقاصة الالكترونية، البطاقة البنكية CIB والشيك الالكتروني.

مخاطر السمعة: ينشأ هذا النظام رأي سلبي يتمثل في إعطاء صورة غير جيدة للبنك تجعله يخسر الزبائنه من جراء سوء معالجة الاحتياجات وتعامل غير ليق مع الزبائن، عدم توفر السيول، أو إفشاء سرية الزبون، السرقة والاختلاسات، أو إشاعة تضر بصورته.

الخطر النظامي: ينتج خطر النظام بسبب حدث أو عامل معين(Choke) يسبب هذا الحادث سلسلة من ردود الفعل ذات الآثار السلبية على النظام بأكمله وقد يؤدي إلى حدوث أزمة عامة.

يحدث خطر النظام بسبب عوامل خارجية تؤثر على جميع القطاعات الأعمال دون استثناء ولا يقتصر تأثيرها على منظمة أو قطاع معين مثل: الأزمة المالية العالمية، وينتج الخطر النظامي بسبب إفلاس بنك أو سلسلة من بنوك، كما ينتج عن انهيار السوق المالي وباعتبار أن البنك جزء هام من النظام المالي فهي تشكل أهم مصدر ناقل لخطر النظام من جهاز مصرفي إلى النظام المالي ومنه إلى الشلل تام في نظام الاقتصاد المحلي، فمن الصعب التكهن بالمخاطر النظامية قبل وقوعها.

المطلب الثاني: إدارة مخاطر عمليات الصيرفة الالكترونية وفق معايير لجنة بازل2 الدولية –وكالة أم البواقي (051) –

أدى النمو الكبير في أنشطة الصيرفة الالكترونية إلى خلق تحديات جديدة أمام البنك وافتقار العاملين بالبنك إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات، ولهذا قمنا بدراسة إدارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمليات الصيرفة الالكترونية وفق معايير بازل2 الدولية من خلال المخاطر المتعلقة بالنشاط الالكتروني ومخاطر المقاصة الالكترونية والمخاطر التقليدية

أولا: المخاطر التقليدية

يمكن تلخيص إدارة هذه المخاطر وفق لجدول الآتي رقم (03)

المخاطر	المظاهر المحتملة	تأثيرها على البنك	قياس المحتمل لإدارة المخاطر
✓ خطر الائتمان:			
تخلف المقترضين الذين قاموا بالتقدم لطالب منح الائتمان عن طريق المصارف الآلية عن دفع الدين.	✓ قد يقوم البنك بموافقة على منح الائتمان لعملاء خارج أسواقه الطبيعية حيث لا تتوافر البيانات أو وجود تكلفة كبيرة للحصول عليها؛ ✓ قد يكون المصدر متعثر بينما يقوم البنك باحتجاز الأموال الكترونية لإعادة بيعها لعملاء أو الاسترداد قيمتها.	✓ قد يكون من المطلوب توفير مخصصات الديون غير الجيدة وغير متوقعة. ✓ قد يقوم المصرف باستخدام أمواله الخاصة لاسترداد أمواله الكترونية التي في حوزة	✓ التأكد من أن تقييمات القيمة الائتمانية للعملاء والمصارف الآلية متماشية مع متطلبات التقليدية؛ ✓ قرارات وخطوات مراجعة السلفيات؛ ✓ Due diligence لأي منشأة تقوم بالإصدار قبل الاشتراك في نظام المشتقات المصرفية الالكتروني؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		العملاء بسبب عجز المصدر.	✓ مراقبة الظروف المالية الخاصة بالمصدر.
مخاطر السيولة			
عدم القدرة على تسيل المشتقات الالكترونية.	✓ الزيارات المفاجئة في طلبات استرداد قيمة المشتقات المصرفية الالكترونية؛ ✓ قد تكون مشكلة البنك التي تخصص في مجال المشتقات المصرفية الالكترونية.	✓ قد يقوم البنك بتحمل خسائر حيث أنه يسعى لتوليد مصادر أكثر تكلفة للأموال؛ ✓ إذا كانت مشكلة السيولة معروفة من جانب العامة فقد يؤدي هذا إلى قيام العملاء بسحب الودائع واسترداد قيمة المشتقات المصرفية الالكترونية؛ ✓ يؤدي الفشل في مقابلة متطلبات	✓ استثمار الأموال في الأصول السائلة؛ ✓ وضع نظام لمراقبة الاستخدامات؛ ✓ القيام بمراجعة دورية شاملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		الاسترداد في الوقت المناسب إلى الإضرار بالسمعة.	
مخاطر السوق:			
ويشمل هذا الخطر خطر سعر الفائدة، التغيرات غير متوقعة في سعر الفائدة أو أسعار الصرف...للأدوات التي يقوم مزود الأموال بالاستثمارها.	✓ التغيرات غير ملائمة في سعر الفائدة أو سعر الصرف والتي تؤدي إلى خفض قيمة الأصول؛ ✓ مقارنة بالخصوم غير المسددة الخاصة بالمشتقات.	✓ انخفاض غير متوقع في قيمة الأصول قد يؤدي إلى عدم الالتزام البنك بالمتطلبات التنظيمية.	✓ تطبيق سعر الفائدة لإدارة المخاطر قابل للمعايرة مع حالات الاقتراض.

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف رئيس مصلحة الصندوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: إدارة المخاطر المتعلقة بالنشاط الالكتروني

إن إدارة المخاطر المتعلقة بالنشاط الالكتروني يمكن تلخص ها في الجدول الموالي رقم (04)

المخاطر	المظاهر المحتملة	تأثيرها على البنك	قياس المحتمل لإدارة المخاطر
المخاطرالتشغلية:			
يمكن تلخيص هذه المخاطر في: ✓ الدخول غير مسموح به على النظام.	✓ يقوم المتسلل بالدخول إلى الأنظمة الداخلية للبنك؛ ✓ تقوم الأطراف الخارجية غير المصرح بها بالتعامل على الحسابات بإختراق بيانات العملاء السرية؛ ✓ إدخال الفيروسات على النظام الخاص ببنك.	✓ فقد البيانات؛ ✓ سرقة وإفساد بيانات العملاء؛ ✓ توقف جزء هام من النظام الداخلي الخاص بالحاسب الآلي للبنك.	✓ اختبار الاختراق لكشف القصور في عملية تحصين الأنظمة؛ ✓ المراقبة لتحديد الاستخدمات الشاذة؛ ✓ استخدام معايير لحماية الاتصالات مثل: الحوائط العازلة، تدبيرات كلمة السر، تقنيات التشفير... ✓ تصميم نظام لمنع دخول الفيروسات.
✓ **احتيال الموظفين**	✓ قيام الموظفين	✓ التكلفة المصاحبة	✓ وضع سياسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	بتغيير البيانات حتى يتم سحب الأموال من الحسابات العامة للبنك وللحصول على بيانات من السجلات.	لخسارة العملاء وإعادة بناء البيانات الصحيحة للعملاء، قد يقوم العميل برؤية البنك على أنه غير جدير بالثقة يقوم البنك بمواجهة عقوبات قانونية وتنظيمية وكذلك الدعاية السلبية.	اقتناء الموظفين الجدد؛ ✓ تصميم نظام الرقابة الداخلية، ويشمل ذلك فصل المهام؛ ✓ المراجعة الخارجية لأداء الموظفين.
مخاطر السمعة:			
✓ القصور الواضح والمنتشر في النظام.	✓ عدم قدرة العملاء للوصول إلى أموالهم وبيانات الحساب؛ ✓ يتم إدخال فيروس إلى النظام الخاص بالبنك مسببا مشاكل	✓ قد لا يستمر العملاء في استخدام المنتج أو الخدمة؛ ✓ يقوم العملاء الذين تأثروا بشكل مباشر يغلق حساباتهم لدى	✓ اختبار الأنظمة قبل التطبيق؛ ✓ وضع خطط طارئة وبديلة منها خطط تحديد مشاكل العملاء أثناء اختلال النظام؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	كثيرة لسلامة النظام والبيانات، يتيح إمكانية دخول المتسللين إلى النظم الداخلية بالبنك.	المصرف أما الآخرون فيقومون بالمثل إذا تم إعلامهم بالمشكلة؛ ✓ عدم استمرار العميل في استخدام المنتج أو الخدمة يقوم العملاء الذين تم تأثرهم بشكل مباشر يترك البنك والآخرون يتبعونه.	✓ اختبارات الاختراق والقياس الأمني الأخر المناسب؛ ✓ وضع خطط طارئة؛ ✓ القيام باختبارات كشف الفيروسات.
المخاطر القانونية:			
✓ عدم التأكد أو القياس تطبيقات القوانين والقواعد.	✓ قد يقوم البنك بعدم الالتزام بالقواعد والقوانين عن غير عمد؛ ✓ قد يكون البنك غير متأكد من تطبيقات القواعد المتعلقة بالتزام العميل،قواعد	✓ يقوم البنك بتحمل تكليف قانونية أو يكون معرض لعقوبات قضائية.	✓ اكتشاف مواضع الشيك قبل تنفذ أنشطة المشتقات المصرفية الالكترونية؛ ✓ القيام بوضع أحكام سليمة خاصة بالقدرة على تحمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	غسيل الأموال وقواعد التوقيع.		المخاطر حسب حالة القانونية لعدم التأكد؛ ✓ عمل المراجعة الدورية للالتزامات؛ ✓ قيام السلطات التنظيمية بطلب التفسيرات قانونية؛ ✓ تحديث مفهوم التدريب على الالتزام ووضع خطط طارئة.
✓ غسيل الأموال.	✓ قد يتم استخدام الصيرفة الالكترونية أو نظم المشتقات المصرفية.	✓ العقوبات القانونية لعدم الالتزام بقانون "أعرف عميلك"	✓ تصميم تقنيات تعريف وانتقاء للعميل؛ ✓ عمل مراجعات نهائية.

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف رئيس مصلحة الصندوق

ثالثا: إدارة مخاطر المقاصة الالكترونية

✓ في حالة ما إذا كان هناك خطأ في تسجيل العملية الكترونيا وتم إرسالها إلى DMP تلقائيا يرفضها دون تدخل إدارة البنك في ذلك، أما إذا حدث خطأ في التسجيل ولم ترسل العملية بعد إلى DMP، فهنا تقوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إدارة البنك بالاتصال بcraim (المركز الجهوي لصيانة أجهزة الإعلام الآلي) وهي تتولى حذف العملية من الحاسوب كأنها لم تكن.

- ✓ معالجة الشيك بدون رصيد: يعتبر إصدار الشيك بدون رصيد حادث خطير يؤدي إلى فقدان الثقة بين هذا الزبون وبنكه ويعاقب القانون عليها بشدة وجاء جهاز مكافحة الشيكات بدون رصيد يدعم ضبط قواعد العمل بأهم وسائل الدفع وهي الشيك وقد تم انجاز هذا الجهاز 1992/03/22 بالجزائر يعمل على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات وتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء المعنيين الماليين، ويجب على البنك أن يصرح بذلك إلى مركز عوارض الدفع والتي تسمى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن تبليغها إلى البنوك الأخرى ويجب على البنك أن يتطلع على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر شيكات لزبون، أي قبل تقديم أول دفتر لزبون يجب على البنك التأكد من هذا الزبون ليس مسجل بمركزية عوارض الدفع بالبنك المركزي[1].

[1] معلومات مقدمة من طرف موظف مصلحة المقاصة الالكترونية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل الموالي يبن معالجة وتسوية الشيك بدون رصيد رقم (13)

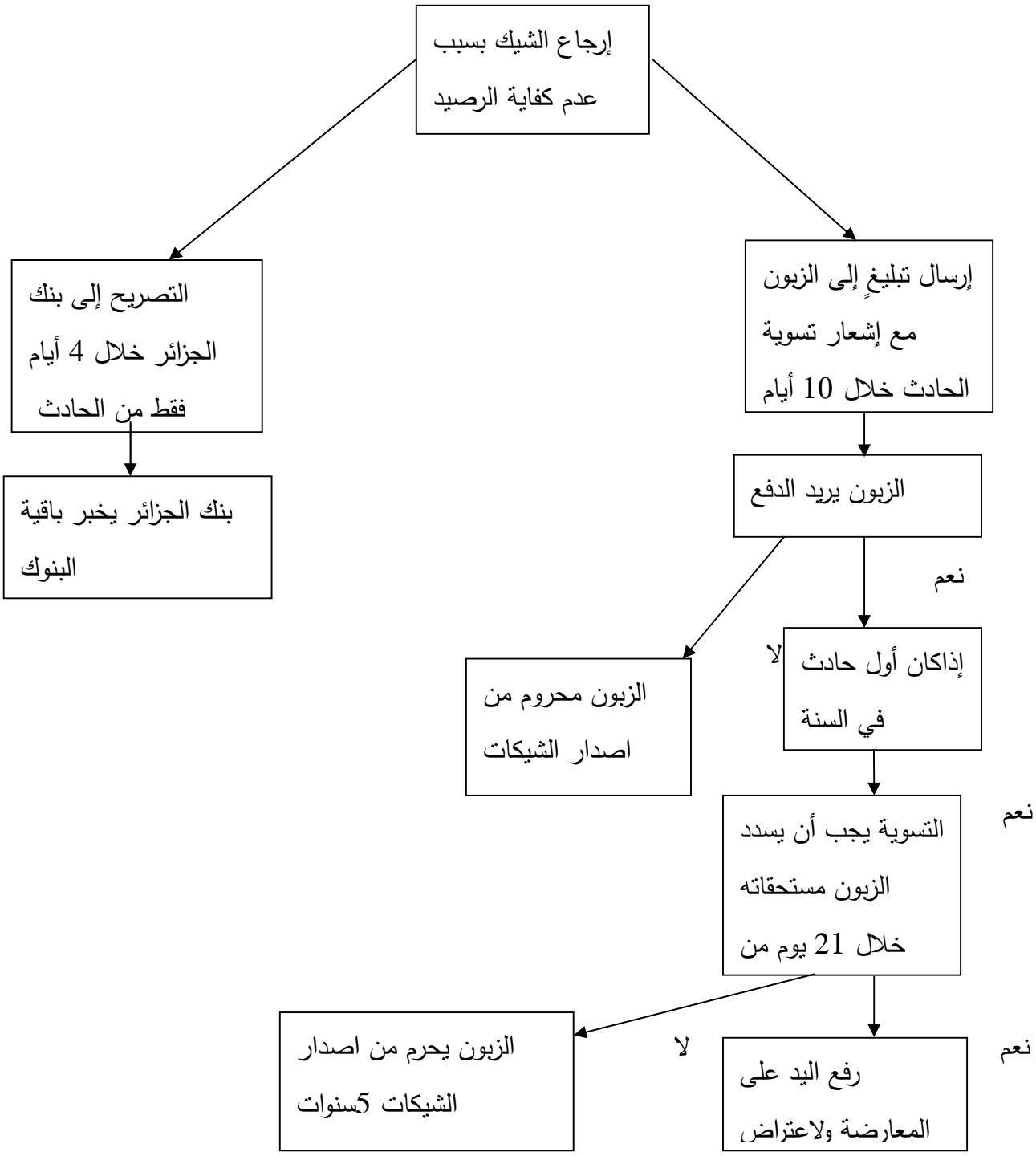

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف رئيس مصلحة الصندوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: معايير بازل2 المطبقة وغير مطبقة في الوكالة وأهم الصعوبات التي تواجهها

في هذا المطلب نتناول بعض المعايير المطبقة في الوكالة والغير مطبقة وبعض الصعوبات التي تواجهها الوكالة في تطبيقها.

أولا: معايير بازل 2المطبقة في الوكالة

توجد بعض المعايير المطبقة في بنك الجزائر الخارجي وكالة– أم البواقي (051)– والتي تطبق بصفة غير مباشرة وتكمن في مايلي[1]:

- ✓ نسبة الملاءة المحددة ضمن القواعد الاحترازية المعمول بها وهي كحد أدنى بين صافي الأموال الذتية والمخاطر المرجحة؛
- ✓ تشابه طريقة حساب معدل تقسيم المخاطر بين القواعد الاحترازية الجزائرية ومعايير بازل2 دون تشابه في المعدل الواجب احترامه؛
- ✓ نسبة الإقراض المستفيد الواحد تبلغ 50% وهي النسبة المطلوبة في من طرف لجنة بازل 2؛
- ✓ المتابعة في منح القروض؛
- ✓ استقلالية المدققين في أداء مهمته؛

ثانيا:معايير بازل 2 غير مطبقة في الوكالة

على غرار بعض المعايير المطبقة في الوكالة إلا أنه توجد أخرى غير مطبقة ونذكر أهمها[2]:

- ✓ غياب وكالات التصنيف الائتماني؛
- ✓ اختلاف في معدلات الترجيح الخاصة بالميزانية بحيث بازل تقترح 0%–10%–20%–50%–100% في حين المعدلات المطبقة في الوكالة 0%–5%20%100%–%؛
- ✓ معدل الأدنى لتقسيم المخاطر الواجب احترامه من قبل الوكالة محدد ب25% أما اللجنة تقترح 40%؛
- ✓ قلة أو غياب الشفافية والإفصاح في الوكالة.

[1] معلومات مقدمة من طرف رئيس مصلحة الصندوق
[2] معلومات مقدمة من طرف موظف مصلحة القروض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا:الصعوبات التي تواجه الوكالة في تطبيق معايير بازل2

تعرف الوكالة مجموعة من الصعوبات التي تحول بينه وبين التطبيق السليم لمقررات ومعايير بازل2 ومذكر منها:

- ✓ نظرا لضخامة واتساع المطلوب تنفيذه لتوافق مع ما أقرته لجنة بازل 2 من معايير في فترة زمنية محددة، فلم تتمكن البنوك الجزائرية – بنك الجزائر الخارجي وكالة أم البواقي (051) –من تبني سياسات واضحة تؤهلها إلى التطبيق التدريجي لمقررات بازل 2؛
- ✓ نقص الكوادر القادرة والمؤهلة لتطبيق مقررات بازل2؛
- ✓ الأوضاع الاقتصادية والبنية الهيكلية لمؤسسات الاقتصادية والمتعاملة مع البنك ستكون عائق أمام سهولة تطبيق لمقررات بازل 2؛
- ✓ عدم قدرة الكوادر بنك من استيعاب مقررات ومعايير بازل2 بدقة ومن ثم القدرة على تطبيقها؛
- ✓ قلة أو غياب الإفصاح والشفافية المالية، فالإفصاح المالي في البنك لا يناسب بالشكل الكافي مع معايير بازل2؛
- ✓ تفتقر الوكالة من خلية إدارة المخاطر البنكية؛
- ✓ لا يمتلك البنك القدرات وإمكانيات مناسبة لإدارة المخاطر وفق معايير بازل2 الدولية وبأساليب متطورة وحديثة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا الميدانية لإدارة مخاطر العمليات البنك الالكترونية وفق معايير بازل الثانية الدولية في وكالة بنك الجزائر الخارجي، ورغم سعي وكالة في إدارة المخاطر الصيرفة الالكترونية إلا أنها لم تستطع حتى الآن التحكم في هذه المخاطر، ويبقى تطبيق جزء من معايير بازل الثانية الدولية بصفة غير مباشرة.

وقد أدركت وكالة بنك الجزائر الخارجي –أم البواقي (051) – أهمية تطوير نظامه الداخلي لإدارة المخاطر والخاصة بالعمليات الالكترونية التي تقدمها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنشأ المخاطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة نهائية، ومع أن كل منشآت الأعمال تنشط في حقل يتسم بحالة عدم التأكد، يظل القطاع المالي وبشكل خاص المصرفي منه هو أكثر القطاعات الاقتصادية تعرضا للمخاطر، لاسيما المخاطر المستقبلية وهذا راجع إلى طبيعة تخصصه الذي يستقطب بدرجة كبيرة ما تضفي إليه تحديات زيادة معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية وارتفاع لمعدلات الترابط بين وحدات القطاع الواحد فضلا عن التداخل بين القطاعات الاقتصادية، لذا تواجه البنوك مصيراً خطرا نتيجة لتحركاتها التي في غير صالحها، فتنشأ كلما تجددت احتياجات الأعوان الاقتصاديين وحصلت تحولات في البيئة الاقتصادية، وكلما زاد التشابك بين مختلف القطاعات المحلية وحتى على الصعيد الدولي المحسوب على مظاهر العولمة، بحيث تشهد البشرية الآن عالما قد وصل من الترابط بين أجزائه اقتصاديا إلى مستوى لم يسبق له مثيل، و يعرف عن القطاع المصرفي أنه أكثر من غيره اندماجا واحتكاكا وهذا يجعله أيضا أكثر عرضة من غيره إلى الأزمات والتأثر بالاضطرابات التي من الممكن أن تحصل في أسواق غير سوقه، وفي ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، ومن هنا فقد اكتسب موضوع إدارة المخاطر ومراجعتها أهمية متزايدة لدى البنوك، كما أدرجته لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية، وتماشيا مع الاتجاهات العالمية في هذا الصدد بدأت البنوك التقليدية بشكل عام والبنوك الالكترونية بشكل خاص مؤخراً في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر ومراجعتها واستحداث إدارات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنك على تنوعها.

وقد لعبت لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا رائدا في تقنين العديد من هذه التطورات وبدأت هذه الاتفاقية بوضع حدود دنيا لأرس المال لتحقيق ما سمته بكفاية رأس المال، وبعد إصدار اتفاقية كفاية رأس المال سنة 1988م لم يتوقف عمل اللجنة للرقابة على البنوك، فأصدرت عدة وثائق متعلقة بمبادئ الإدارة السليمة للبنوك –بنوك الكترونية– والرقابة الفعالة عليها، وبعد صدور اتفاقية بازل الأولى جرت على الساحة تطورات هامة في مجال التكنولوجيا المعلومات والاتصال وأساليب الإدارة المالية، فجاء الإعداد لتعديل اتفاقية بازل بإصدار اتفاقية الثانية لإعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر، قد تضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع البنكي بشكل عام.

وما تجدر الإشارة إليه أن تطبيق اتفاقية بازل الثانية لإدارة مخاطر عمليات البنوك الالكترونية من طرف البنوك الجزائرية لم يساير بعد لأنها لم تدخل حيز التنفيذ النهائي بداية من سنة 2005م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد وضعنا لمجموعة من الفرضيات التي اعتمدنا عليها في البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ إن ظهور عمليات البنوك الالكترونية ساهمت في تحسين الخدمة المصرفية وذلك باستعمال الأدوات والتقنيات الحديثة التي تسهل وتسرع من نقل المعلومات بين مختلف أطراف التعامل، وسعت آفاق أمام التجارة الالكترونية من خلال العمليات التي تقوم بها، وهذا ما تأكده صحة الفرضية الأولى؛
- ✓ تأكيد صحة الفرضية الثانية أن العمليات الالكترونية تواجه مخاطر إضافية مصاحبة للمخاطر التقليدية والتي من بينها المخاطر التشغيلية كتقدم الأنظمة التي تؤدي إلى اختلال في تنفيذ العمليات، كذلك المخاطر القانونية مثل غسيل الأموال، حيث أفرزت عمليات البنوك الالكترونية عيوب ومشاكل من نوع خاص يصعب محاربتها لأنها ترتكز على اللاماديات كثقافة المجتمع؛
- ✓ إن تطور الخدمات المالية والمصرفية كان لها دور كبير في ظهور مخاطر جديدة أوجب تطوير أساليب إدارتها، ومدى التزامه بالأنظمة الداخلية وعلى استعداده لتعامل مع المستجدات العالمية وهذا ما تأكده صحة الفرضية الثالثة؛
- ✓ يغلب على الجهاز المصرفي الجزائري العمل التقليدي، كما يعاني النظام المصرفي الجزائري من ضعف استخدام التكنولوجيا المصرفية وتأخر في مواكبة الصناعة الصرفية، كما تبين أن البنوك الجزائرية غير مجبرة في إتباع معايير بازل الثانية لعملياتها الالكترونية استنادا لدراسة التطبيقية التي قمنا بها في وكالة بنك الجزائر الخارجي أم البواقي وهذا ما تأكده صحة الفرضية الرابعة؛

التوصيات:

من أجل نجاح عمليات الالكترونية في الجزائر وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها ارتأينا تقديم التوصيات الآتية:

- ✓ على السلطات العمومية تعزيز تكنولوجيا الإعلام والاتصال باستمرار وفق التقنيات لمواكبة التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ نشر الثقة بالعمليات الالكترونية التي تعتبر أهم عوامل نجاح العلاقة بين البنك والعميل؛
- ✓ ضرورة تبني الإدارة السياسية للعمل البنكي الالكتروني والتحكم في مخاطره عن قناعة تامة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ ضرورة الاطلاع على التجارب الرائدة في مجال عمليات البنوك الالكترونية وإدارة مخاطرها ومحاولة استخراج نقاط القوة ومعرفة الاستفادة منها؛
- ✓ وضع سياسات قانونية شاملة تشجع التعاملات الالكترونية وتوفر لها الحماية من الاختراق وتضمن سرية المعلومات؛
- ✓ تطوير استخدام النقود الالكترونية وبطاقة الائتمان؛
- ✓ تدريب الموظفين في مجال تقنية المعلومات ونظمها.

آفاق البحث:

من الواضح أن البحث الذي قمنا به ما هو إلا مجرد توضيحات لإدارة مخاطر عمليات البنوك الالكترونية وفق للجنة بازل الثانية، وعليه فإن مجال البحث مازال في مهده لذا نرى إمكانية مواصلة البحث من جوانب أخرى لها صلة بالموضوع مثل:

- ✓ دور ثقافة المجتمع في تطوير عمليات البنوك الالكترونية؛
- ✓ واقع وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الإسلامية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

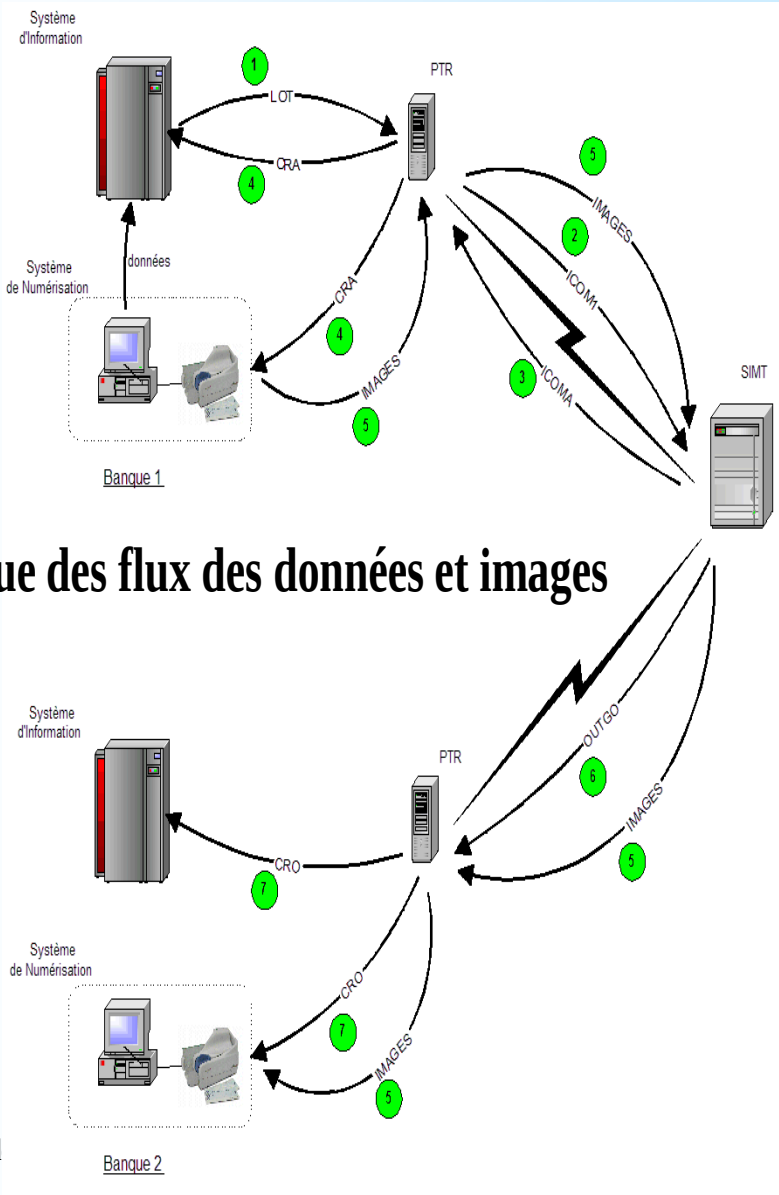

Système Algérien d

الملحق رقم(1): كيفية تصوير الشيك في جهاز سكانير

www.manaraa.com

Cinématique Aller Compensation

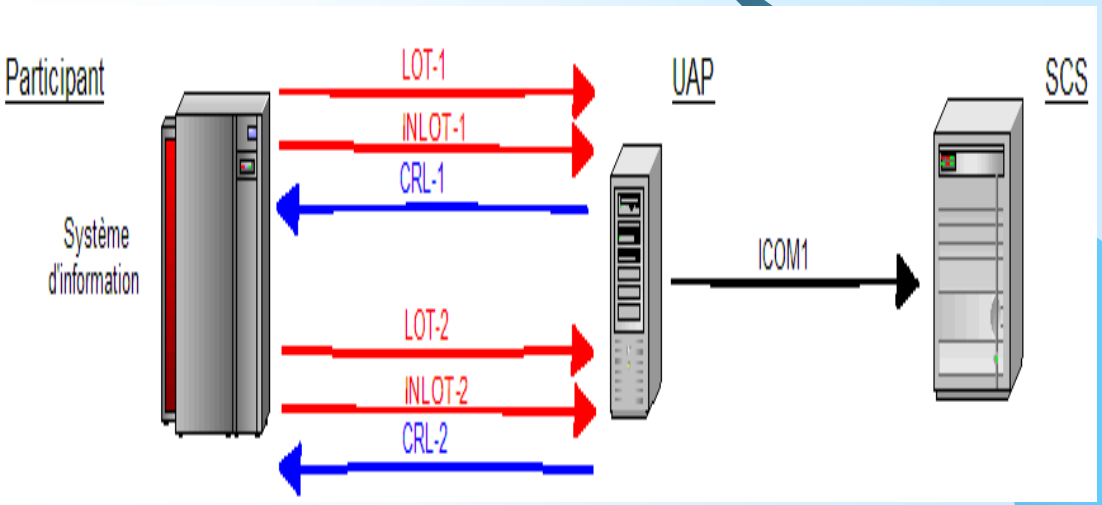

28

Système Algérien de télécompensation

الملحق رقم(2): كيفية عمل الارسال

www.manaraa.com

Cinématique des Rejets

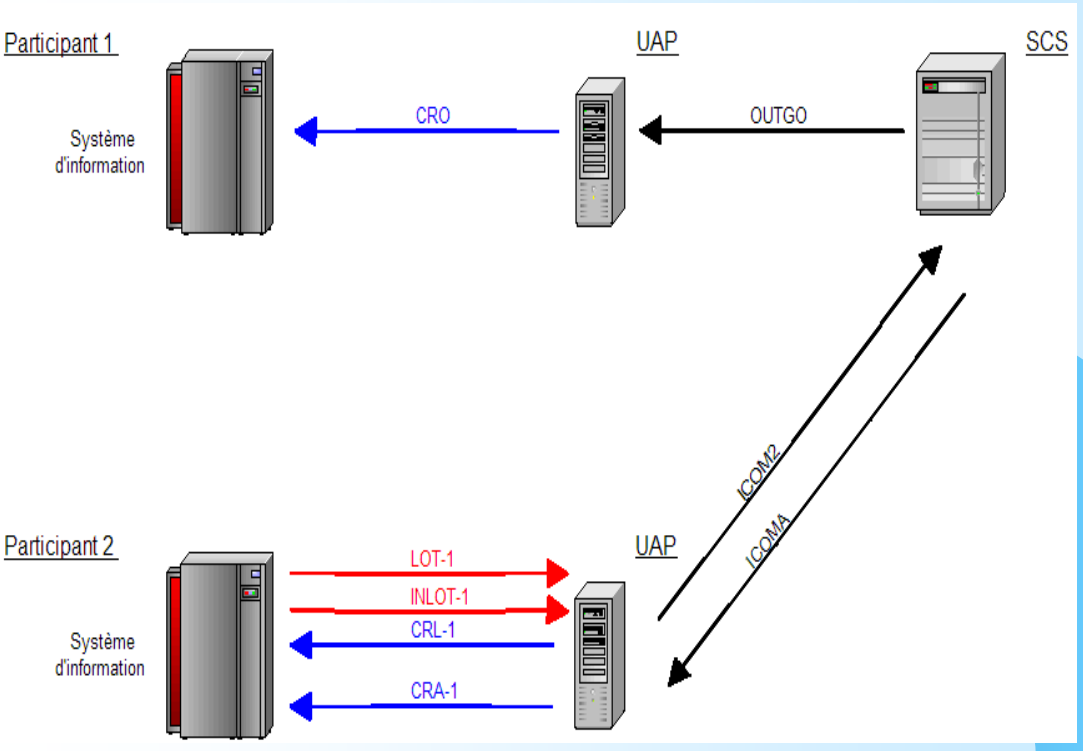

Système Algérien de télécompensation

ملحق رقم(3): إلغاء الشيك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Cinématique Retour Compensation

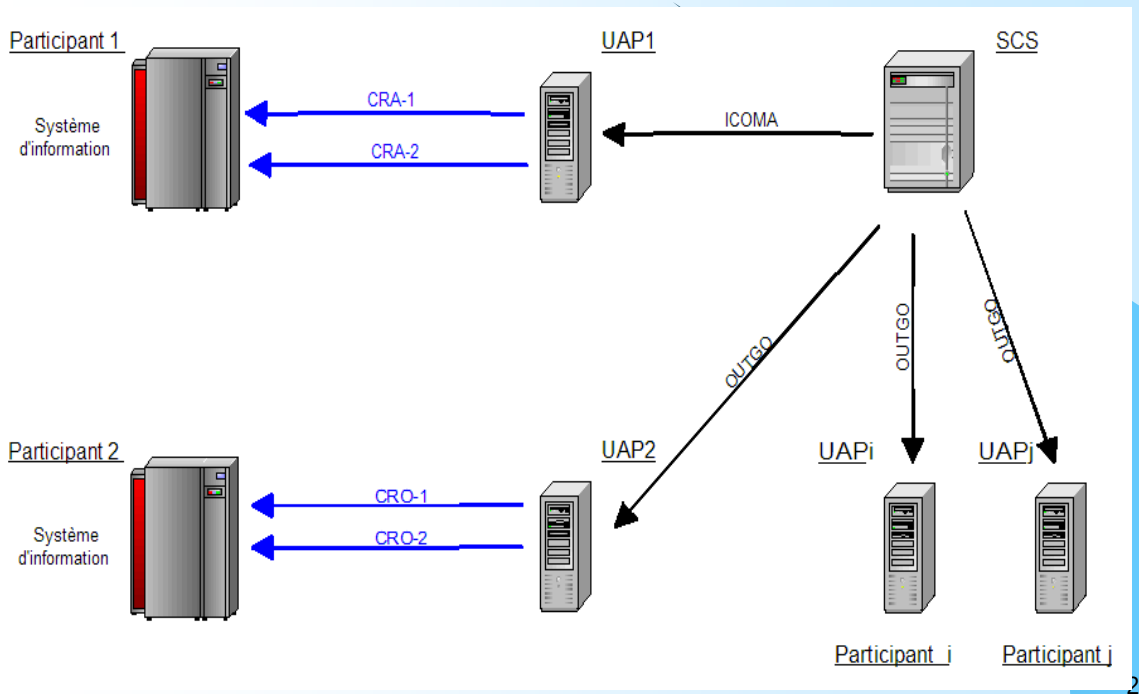

29

Système Algérien de télécompensation

ملحق رقم(4): قبول الشيك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

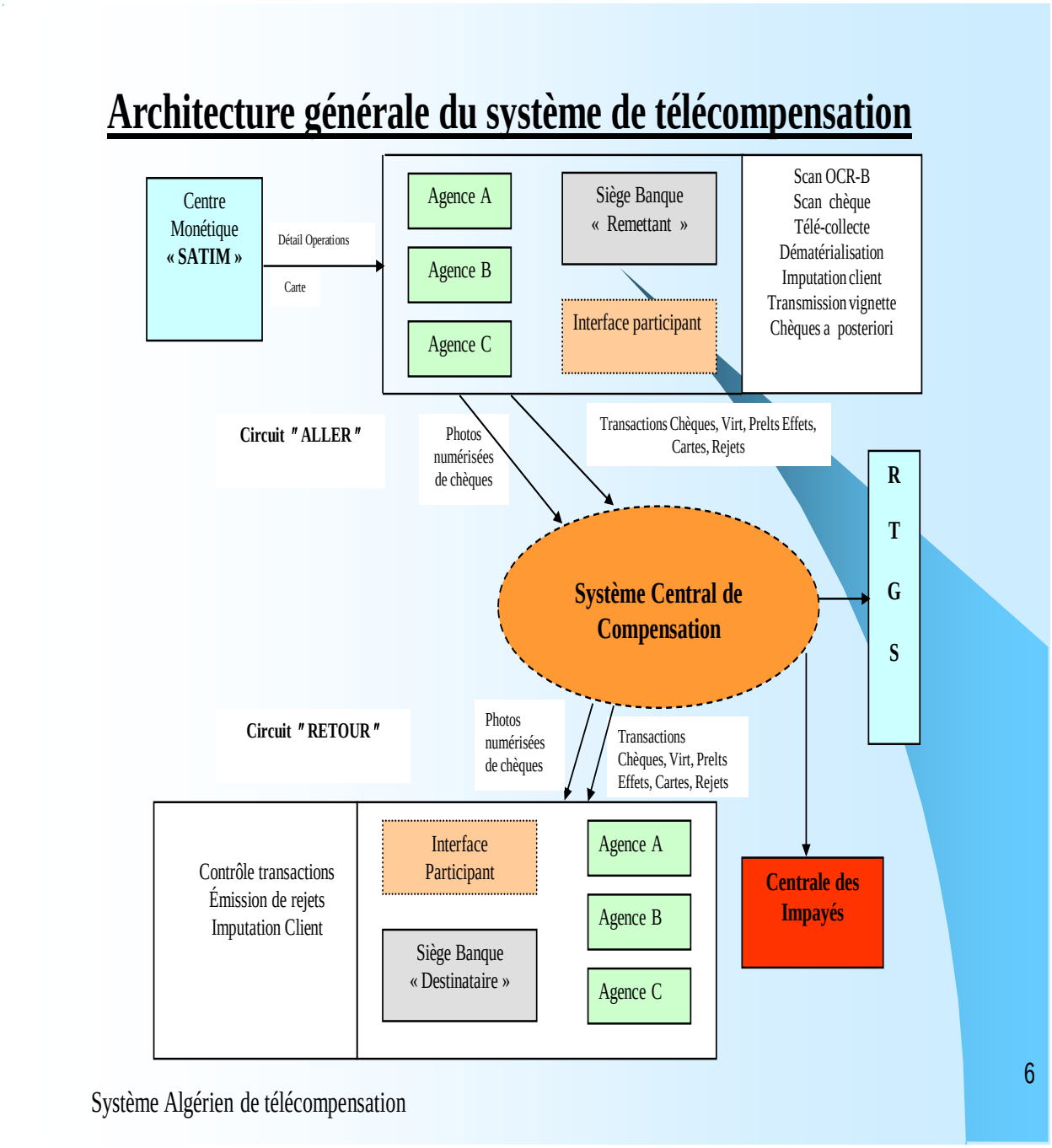

Système Algérien de télécompensation

الملحق رقم(5): المخطط العام لنظام المقاصة الالكترونية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا الكتب:

1- أحمد غنيم، **الأزمات المالية والمصرفية مقررات بازل لرقابة والإشراف على البنوك بازل1 بازل2**، القاهرة، مصر، 1989.

2- أحمد محمد غنيم، **الإدارة الالكترونية آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل**، المكتبة العصرية المنصورة، 2003-2004.

3- أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر والتامين**، دار حامد للشرق والتوزيع، الأردن،2007.

4-خيري مصطفى كتابة، **التجارة الالكترونية**، دار المسيرة للنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2009.

5- رأفت رضوان، **التجارة الالكترونية**، المنطقة العربية لتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 1999.

6- رضوان سمير عبد الحميد، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**، دار النشر للجامعات، مصر، الطبعة الأولى،2005.

7- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر البنوك**، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005.

8- طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، مكتبة فهد الوطنية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 2003.

9- طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، طبعة 2007.

10- طارق عبد العال حماد، **التجارة الالكترونية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003-2004.

11- طلال عبود، **التسويق عبر الانترنت**، دار الرضا للنشر، الطبعة 2000.

12- عبد العزيز فهمي هيكل، **مقدمة في التأمين**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981

13- عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، طبعة 2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14- عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001

15- عصام إبراهيم الترساوي، **غسيل الأموال**، مصر الهيئة المصرفية العامة للكاتب 2002.

16- فاروق سيد حسين، **التجارة الالكترونية وتأمينها**، هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.

17- فريد نجار، **الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي**، مؤسسة الشباب الجامعة الإسكندرية، مصر، طبعة 2004.

18- لصمادي حازم نعيمية، **المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003.

19-محمد أمين الرومي، **التعاقد الالكتروني عبر الانترنت**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2004.

20-محمد طه، فايز تيم، **إدارة المحافظ الاستثمارية**، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى 2005

21-محمود محمد أبو فروة، **الخدمات البنكية عبر الانترنت**، دار الثقافة لنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2009.

22-مصطفى كمال طه، وائل أنو بندق،**الاوراق التجارية ووسلئل الدفع الالكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2005.

23-منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، **البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2005.

24-منير الجنيبهي وآخرون، **البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، مصر، 2006.

25-يوسف احمد أبو فارة، **التسويق الالكتروني-عناصر المزيج التسويق عبر الانترنت**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى، 2004.

الرسائل الجامعية:

26-السعيد بريكة، **واقع الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، جامعة أم البواقي،الجزائر،2009- 2010 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

27-زبير عياش، **تأثير تطبيق إتفاقية بازل2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة الدكتوراه، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2011-2012.

28-فهيمة سوالي، **النظم المعاصرة لتنويع المنتجات المصرفية**، رسالة ماجستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007-2008.

قائمة مجلات والدوريات:

29-سحنون محمود، **النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية**، جامعة بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد02، 200.

30-صالح ناصولي، شايختر أندريا، **تحديات المعاملات المصرفية، مجلة التمويل والتنمية**، القاهرة، المجلد 39، العدد3، سبتمبر 2002.

31-عز الدين كامل أمين مصطفى، **الصيرفة الالكترونية**، مجلة الصرفي، العدد26، بنك السودان، 2001.

32-محمد منصف تطار، **النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية**، جامعة بسكرة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد رقم 02، جوان 2002.

33- النشرة الاقتصادية، بنك الاسكندرية، المجلد الثالث والثلاثون، القاهرة، 2001.

34- النشرة الاقتصادية، بنك الإسكندرية، المجلد الخامس والثلاثون، الإسكندرية 2003.

قائمة ملتقيات والمؤتمرات:

35- أ.د.السعيد بريبش، أ.طبيب سارة، إدارة مخاطر كمدخل معاصر لتعزيز العمل المصرفي الالكتروني في ظل التطورات التكنولوجية – فرص وتحديات التجربة الجزائرية- الملتقى الوطني الثالث الصيرفة الالكترونية التقليدية ومتطلبات التوقع الجيد، جامعة أم البواقي، يومي 02-03 ديسمبر 2013، ص225.

36- حسين بالعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في الألفية 03، منافسة -مخاطر- تقنيات، جامعة جيجل، يومي 07-09 جوان 2005.

37- احمد جمال الدين موسى، **النقود الالكترونية و تأثيرها على المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية**، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت2002.

38- زبير عياش، مناصرة سميرة، **دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين الأداء المصرفي**، الملتقى الوطني الثالث الصيرفة الالكترونية التقليدية ومتطلبات التوقع الجيد، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 02-03 ديسمبر 2013.

39- سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، ملتقى المنظمة المصرفية الجزائرية والتحركات الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

40- طبية عبد العزيز، مرلبمي محمد، **بازل2 وسير المخاطر البنكية بالبنوك الجزائرية**، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام البنكي الجزائري وظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 11-12 مارس2008.

41- عبد الهادي النجار، **بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الالكترونية**، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي، لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، الجزء الأول، الجديد في التمويل المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2002.

42- موسى خليل متري، **القواعد القانونية الناظمة للصيرفة الالكترونية**، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحقوق الحلبي،بيروت 2002.

43- يوسف مسعدواي ،**البنوك الالكترونية، أعمال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية - الواقع والتحديات**- جامعة شلف، الجزائر، يوم 14و15ديسمبر 2004، ص 227.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواقع الالكترونية:

44- لجنة الرقابة لتفعيل اتفاقية بازل2، جريدة المستقبل، الأربعاء 10 تشرين الأول 2007، تاريخ التحميل 12 حزيران، 2009.

HTT/WWW.ALMUSTAKBAL0COM/STORIES.ASPX P STORY ID

45- يونس عرب، **حجية الإثبات بالمستخرجات الالكترونية في القضايا المعرفية،** www.arablw.org/bawnload/E-vidence-aride.doc 11/02/2005

46- يونس عرب , **حجية الإثبات بالمستخرجات الإلكترونية في القضايا المصرفية،** 13/05/2004,(www.arablaw.org/Download/E-Evidence_Article.do

47- إبراهيم الكرسانة، «**أطرق أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر**»، صندوق النقد العربي، أبوظبي، مارس 2006

48- القرارات والتوجيهات الصادرة عن المجمع الفقهي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، دورة السابعة، جدة، السعودية 1412هـ، رقم 7/1/65، الفقرة الرابع

قائمة المراجع باللغة الاجنبية:

49-Amine tarazi, **risques bancaires**, déréglementation financiers et réglementations prudentielle , PUF, paris 1996.

50-BANK FOR INTERNATIONAL SETTLEMENTS, B**asel committee on banking superirision**, management and superision of cross border electronic banking activities, july 2003.

51-Basel commette on banking supervision, **principales for the Sound management of opérationnel role,** sutitzerland, january 2011.

52-Hashem sherif, **la monnaie électronique**, édition roolles, Paris 2000.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

53– MICHEL Aglietta et LAURENCE Scialam, **seconde génération de monnaie electronque**, nouveaux défis. Problèmes économiques, la documentation française, N : 2785, 2002.

www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تقدير التكلفة من خلال قنوات	14
02	تطور المعاملات الالكترونية فيما بين البنوك خلال سنتين 2009-2010.	21
03	إدارة المخاطر التقليدية	97
04	إدارة المخاطر المتعلقة بالنشاط الالكتروني	100

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المعاملات البنكية الالكترونية	17
02	أطراف التعامل ببطاقة الائتمان والعلاقة بينه	28
03	كيفية عمل النقد الالكتروني	31
04	دورة استخدام الشيك الالكتروني وإجراءاته	33
05	خطوات إدارة المخاطر	44
06	الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل2	58
07	أدوات إدارة المخاطر	67
08	الشكل التنظيمي للوكالة وأغلب مهامها	78
09	تحصيل الشيك المضمون عن طريق عملية المقاصة	82
10	تحصيل الشيك المسطر عن طريق المقاصة	83
11	آلية المقاصة الالكترونية	86
12	كيفية التعامل مع الشيك	89

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الالكتروني	
13	معالجة وتسوية الشيك بدون رصيد	105

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	كيفية تصوير الشيك في جهاز سكانير	113
02	كيفية عمل الإرسال	114
03	إلغاء الشيك	115
04	قبول الشيك	116
05	المخطط العام لنظام المقاصة الالكترونية	117
06	العقد	118

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com